

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/THA/2-3
7 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨
من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقريران الثاني والثالث المرحليان للدول الأطراف

تايلند*

* أصدرت هذه الوثيقة بالصيغة التي وردت بها.

للاطلاع على التقرير الأولي الذي قدمته حكومة تايلند، انظر CEDAW/C/5/Add.51؛ وللإطلاع على
نظر اللجنة في ذلك التقرير، انظر CEDAW/C/SR.156، و 157 و 160، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة
الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/45/38)، الفقرات ٢١٤-٢٥١.

المحتويات (تابع)

الصفحة	
٥	مقدمة
	الجزء الأول
	(أ) الإطار العام
٦	الإطار العام
٨	الإطار الاقتصادي
٩	الإطار الاجتماعي
١١	الإطار الدستوري والسياسي
١٣	(ب) تنفيذ الاتفاقية
١٤	(ج) النهوض بالمرأة
	الجزء الثاني
١٨	المادة ١: التمييز
١٨	المادة ٢: تدابير مناهضة التمييز
١٩	(أ) الدستور
١٩	(ب، ج) التشريعات والمحاكم
٢٠	(د) التمييز الحكومي
٢٠	(هـ) الأحكام الجزائية
٢٠	المادة ٣: التدابير الملائمة
٢٤	'١' حقوق الإنسان للمرأة المعوقة
٢٧	'٢' حقوق الإنسان للمرأة غير التايندية في تايلند
٢٨	المادة ٤: التدابير المؤقتة (العمل الإيجابي)
٢٩	المادة ٥: أدوار الجنسين والقوالب النمطية
٢٩	(أ) القوالب النمطية
٣٢	(ب) تثقيف الأسرة
٣٣	المادة ٦: الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة
٣٤	'١' الأسباب
٣٦	'٢' استغلال البغاء
٣٨	'٣' الاتجار بالمرأة
٣٨	'٤' برامج منع الاتجار بالمرأة واستغلالها
٣٨	(أ) التعليم والتدريب
٣٩	(ب) الإصلاح القانوني
٤١	'٥' قضيتان هما موضع قلق خاص
٤١	(أ) النساء والفتيات غير التاينديات في تايلند

المحتويات (تابع)

الصفحة	
٤٢	(ب) المرأة التايلندية في البلدان الأجنبية
٤٣	المادة ٧: الحياة السياسية والعامه
٤٤	'١' المناصب القائمة على الانتخاب
٤٧	'٢' الوظائف العامة
٤٨	'٣' إدارة المنظمات غير الحكومية
٤٩	المادة ٨: التمثيل والمشاركة على المستوى الدولي
٥٠	المادة ٩: الجنسية
٥٠	١ - الحقوق المتعلقة بالزواج
٥١	٢ - حقوق الأطفال
٥١	المادة ١٠: التعليم
٥٥	الدراسات النسائية
٥٥	(أ) التوجيه الوظيفي والمهني
٥٦	(ب) فرص الوصول
٥٦	(ج) القوالب النمطية
٥٩	(د) التعليم المتواصل
٦٠	(هـ) معدلات الانقطاع عن الدراسة بين الإناث
٦١	(و) الرياضة والتربية البدنية
٦١	(ز) المعلومات بشأن تنظيم الأسرة
٦١	المادة ١١: العمالة
٦٥	'١' المشتغلون بالمنازل
٦٦	'٢' العاملات المسنات
٦٧	١ - قضايا العمالة
٦٧	(أ) الحق في العمل
٦٧	(ب) فرص العمل
٦٧	(ج) الاختيار والشروط والتدريب
٦٨	(د) المساواة في المرتبات
٦٨	(هـ) الضمان الاجتماعي
٦٨	(و) الصحة والأمن
٦٨	٢ - الأمومة
٦٩	المادة ١٢: الصحة
٦٩	١ - الرعاية الصحية
٧٠	(أ) فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) .

المحتويات (تابع)

الصفحة	
٧١	(ب) الصحة المهنية والسلامة المهنية
٧٢	(ج) الإجهاض
٧٣	(د) الصحة العقلية
٧٤	٢ - خدمات رعاية الأم وتنظيم الأسرة
٧٥	المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية
٧٥	(أ) الاستحقاقات الأسرية
٧٦	(ب) الائتمان
٧٦	(ج) الحياة الترويحية والثقافية
٧٦	'١' الحياة الثقافية
٧٨	'٢' الشؤون الدينية
٧٩	'٣' الرياضة
٨١	المادة ١٤: المرأة الرياضية
٨٢	١ - تطبيق الاتفاقية
٨٢	٢ - (أ) مرافق الرعاية الصحية
٨٣	(ب) التدريب والتعليم
٨٣	(ج) جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات
٨٤	المادة ١٥: المساواة أمام القانون
٨٥	العنف ضد المرأة
٨٨	المادة ١٦: الزواج وقانون الأسرة
٨٩	(أ) عقد الزواج
٨٩	(ب) اختيار الزوج
٩٠	(ج) وقت الفسخ
٩٠	(د) مسؤوليات الوالدين
٩١	(هـ) الحقوق الشخصية
٩١	٢ - السن الأدنى للزواج
٩٣	تذييل

مقدمة

انضمت تايلند إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٥. وقدمت تايلند تقريرها الأول إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ونظرت اللجنة في ذلك التقرير مقترنا بتقرير تكميلي، في أثناء دورتها التاسعة التي عقدت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

وبسبب تأخر النظر في ذلك التقرير، أي أنه لم يتبق على موعد تقديم التقرير الثاني إلا ثمانية أشهر بعد النظر في التقرير الأول، فقد أعدت هذه الوثيقة بصفتها التقريرين الثاني والثالث المجمعين المقدمين بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية.

ولقد وضعت تايلند لدى إعداد هذا التقرير في الاعتبار تقريرها الأولي والتكميلي السابقين، وأعمال اللجنة بصدد النظر في ذلك التقرير، ومبادئها التوجيهية والمتعلقة بإعداد التقرير الثاني والتقارير اللاحقة وتوصيتها العامة.

ويتضمن هذا التقرير معلومات وإحصاءات لم تكن واردة في التقريرين الأول والتكميلي، كما يستكمل المعلومات حيثما كان ذلك ضروريا منذ حزيران/يونيه ١٩٨٧، وخلاف ذلك من كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. ويتضمن التقرير أحدث المعلومات التي كانت متوفرة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

ولدى إعداد التقرير، تمت استشارة المنظمات غير الحكومية، وكذلك الهيئات الحكومية الملائمة، فيما يتعلق بجمع المعلومات. (وترد في التذييل قائمة بالمنظمات والهيئات التي تمت استشارتها). واستخدمت أيضا في إعداد هذا التقرير المعلومات التي جُمعت في أثناء المشاورات التي أجريت بكثير من التفصيل مع مجموعة كبيرة متنوعة من المنظمات في أثناء إعداد منظور السياسات العامة في الخطة العشرينية والتخطيط من أجل تنمية المرأة (١٩٩٢-٢٠١١) وكذلك تقرير تايلند المقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وشارك ممثلو منظمات حكومية ومنظمات غير الحكومية، على حد سواء، في الاجتماع الذي عقد في أيار/مايو ١٩٩٦ للنظر بصورة رسمية في المشروع النهائي للتقرير، وعدل التقرير واستكمل بما يتمشى مع تعليقاتهم.

ولقد أعد التقرير في وقت كانت تايلند تعقد فيه اجتماعات ومؤتمرات موسعة في أرجاء الوطن لإبلاغ السكان بإعلان وخطة عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفي وقت كان العمل متواصلا فيه لإدماج الإعلان وخطة العمل، بالإضافة إلى مبادئ الاتفاقية، في جميع الخطط الوطنية والقطاعية الحالية وفي المستقبل.

وتتطلع تايلند إلى مناقشة تقريرها الثاني مع اللجنة.

الجزء الأول

صف بأكبر قدر ممكن من الإيجاز الإطار الفعلي العام والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني الذي تعمل فيه تايلند على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على نحو ما حددته الاتفاقية

(أ) الإطار العام

١ - منذ عام ١٩٨٧، حينما جُمع تقرير تايلند الأولي، شهدت المملكة تغييرات كثيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كان للكثير منها أثر كبير على حياة المرأة، وعلى حصولها على حقوق الإنسان. ويرد في الجدول ١ أدناه موجز إحصائي شامل عن حالة المرأة التايلندية في الوقت الحاضر.

٢ - قدر عدد سكان تايلند بـ ٥٧ مليون نسمة في عام ١٩٩١ وقدر عددهم في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بـ ٥٩,٠٧٩ مليون نسمة، منهم ٢٩,٨٣٧ مليون من الذكور و ٢٩,٨٧٢ من الإناث. ويرد في الجدول ٢ أدناه توزيع الذكور والإناث في شتى مجموعات العمر.

٣ - ويسكن ٨٥٦ ١٨ مليون نسمة في المناطق الحضرية في حين يسكن ٨٥٣ ٤٠ مليون نسمة في المناطق الريفية. ويعيش ٨٤٦ ٧ مليون نسمة من سكان المناطق الحضرية في بانكوك المتربولية. ويمثل الرقم الإجمالي زيادة قدرها ٥ مليون نسمة في عدد سكان البلد منذ عام ١٩٨٧، وتمثل الزيادة الطفيفة نسبياً معدل نمو طبيعي في الوقت الحاضر نسبته ١,٢ في المائة. ومن المتوقع أن يزيد العدد الكلي للسكان بحيث يصل إلى ٤٧٩ ٧٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٢.

٤ - ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة ٦٦,٦ سنة للرجال و ٧١,٧ سنة للنساء. والعمر المتوقع في سن الستين (سنوات إضافية) هو ١٨,٨ سنة للرجال و ٢٢ سنة للنساء. وقد هبط معدل وفيات الرضع إلى نسبة ٢٦,٥ من كل ١ ٠٠٠ في عام ١٩٩٥. وبلغ معدل الخصوبة الكلية لكل امرأة ١,٩٥ في المائة وبلغ معدل انتشار وسائل منع الحمل ٧٤ في المائة.

٥ - ويبين تعداد السكان والإسكان الذي أجري في عام ١٩٩٠ أن نسبة ٩٣ في المائة من العدد الكلي للسكان من فئة العمر ٦ سنوات أو أكثر من الملمين بالقراءة والكتابة، وأن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور هو ٩٤,٧ في المائة وهو أعلى بدرجة طفيفة من معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث الذي بلغ ٩١,٣ في المائة.

الجدول ١ - حالة المرأة في تايلند - ملخص إحصائي موجز

العمر المتوقع للمرأة	٧١,٧ سنوات
معدل وفيات الأطفال (١٩٩٥)	٢٦,٥ لكل ألف نسمة
الأسر المعيشية التي ترأسها إناث	١٦,٤ في المائة
المرأة بصفتها مسؤولة بمفردها عن حضانة الأطفال بعد الطلاق	٦٨ في المائة
النساء المنتخبات في مجلس النواب	٦,١ في المائة
النساء المعينات في مجلس الشيوخ	٨,١ في المائة
الإناث رئيسات القرى	١,٩ في المائة
الإناث الطالبات في الصفوف العليا بالمدارس الثانوية	٤٩,٤ في المائة
الإناث المتخرجات الحاصلات على درجة البكالوريا	٥٧ في المائة
الإناث الطالبات في كليات الهندسة	٥,٣ في المائة
مرتبات الإناث كنسبة مئوية من مرتبات الذكور من العاملين في المجال الزراعي	٨١ في المائة
أجور الإناث كنسبة مئوية من أجور الذكور من العاملين في قطاع الصناعة التحويلية	٧٠ في المائة
الإناث ربات العمل	١٩ في المائة
النساء في أعلى الرتب بالخدمة المدنية	٢,٤ في المائة

الجدول ٢ - تقديرات عدد السكان، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

العمر (بالسنين)	ذكور (بالآلاف)	إناث (بالآلاف)
صفر - ٩	٥ ٥٥٠	٥ ٢٥٨
١٠ - ١٩	٦ ٤١٥	٦ ١٨٤
٢٠ - ٢٩	٦ ٠٢٧	٥ ٩٤٥
٣٠ - ٣٩	٤ ٥٦٥	٤ ٧٢٠
٤٠ - ٤٩	٣ ٠١٤	٣ ٠٧٧
٥٠ - ٥٩	٢ ٢٣٧	٢ ٣٥٩
٦٠ - ٦٩	١ ٣١٣	١ ٤٠٤
٧٠ +	٧١٦	٩٢٦
المجموع	٢٩ ٨٣٧	٢٩ ٨٧٢

الإطار الاقتصادي

٦ - كان النمو الاقتصادي ولا يزال القوة الدافعة للتغيير في تايلند، حيث سجل البلد أسرع معدل للنمو الاقتصادي في العالم فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤، بمعدل ٨,٢ في المائة. وزاد دخل الفرد إلى ٦٠ ٠٠٠ من الباهتات في عام ١٩٩٤ وقُدّر بمبلغ ٢٥١ ٦٩ من الباهتات في عام ١٩٩٥ (حوالي ٢ ٧٧٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة). ولم يعد البنك الدولي يصنف تايلند كبلد فقير.

٧ - وفي إطار ميزانية عام ١٩٩٦، التي توفر مخصصات لنفقات الحكومة الإجمالية بمبلغ ٨٤٣,٢ مليون من الباهتات، خُصص ١٩ في المائة من نفقات الحكومة للتعليم، و ١٢ في المائة للأمن و ٩ في المائة للزراعة، و ٨ في المائة للنقل والمواصلات، و ٧ في المائة للصحة العامة. وكانت أكبر الزيادات على مخصصات ميزانية عام ١٩٩٥ للتعليم، بزيادة قدرها ٢٠,٩ في المائة حيث زادت المخصصات إلى ٢٣ ١٣٢ بليون من الباهتات، وزادت مخصصات الصحة العامة بنسبة ٢٥,٣٧ في المائة فبلغت ٤٣٣ ١١ بليون من الباهتات.

٨ - وفي عام ١٩٩٥ كان معدل التضخم، حسبما قيس بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، ٥,٨ في المائة أي بزيادة نسبتها ٥,١ في المائة على معدله في عام ١٩٩٤. وبلغ العجز التجاري للسنة ٣٦٢ مليون من الباهتات (أي ٨,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وارتفع عجز الحساب الجاري الحالي حيث بلغ ٣٢٣ بليون من الباهتات، أي أنه زاد إلى ٧,٩ في المائة على نسبته في عام ١٩٩٤ البالغة ٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ الدين الخارجي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ مبلغ ٨٨٤ ٦٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويتكون هذا المبلغ من دين القطاع العام وقدره ١٨٢ مليون دولار ودين القطاع الخاص وقدره ٥٣٦ ٤٧ مليون دولار.

٩ - وشهد النمو الاقتصادي في الفترة المشمولة بالتقرير أيضا تغيرا كبيرا في أهمية شتى قطاعات الاقتصاد التايلندي، وزادت حصة السلع المصنعة في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٣١ في المائة في عام ١٩٩٥، وزادت مساهمتها في العمالة من ٨,٢ في المائة إلى ١٢,٦ في المائة في الفترة ذاتها. ولقد نمت الصادرات على مدى تلك السنوات العشر إلى متوسط سنوي نسبته ٢١,٢ في المائة، وزادت صادرات الصناعات التحويلية إلى متوسط قدره ٢٧,٨ في المائة كل سنة. وكان النمو المبدئي في الصناعات القائمة على التكنولوجيا الدنيا التي تستند إلى العمالة الرخيصة، ولكن منذ حوالي عام ١٩٩٠ تحولت الاستثمارات بصورة متزايدة تجاه الصناعات القائمة على التكنولوجيا من المستوى المتوسط التي تتيح سلعا من قبيل الالكترونيات، والحواسيب، والبتروكيماويات، والآلات، والمركبات التي تعمل بموتورات.

١٠ - وفي حين ازدهرت قطاعات الصناعة التحويلية وقطاعات الخدمات في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حدث انخفاض كبير في أهمية قطاع الزراعة، على الأقل من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وهبطت حصة هذا القطاع من ٣٣ في المائة من المجموع الكلي في عام ١٩٦٧ إلى ١٧ في المائة

في عام ١٩٨٧ و ٧ في المائة في عام ١٩٩٢، إلا أن قطاع الزراعة يواصل في الوقت نفسه استخدام زهاء ٦٠ في المائة من قوة العمل الكلية.

١١ - والبطالة منخفضة في العادة، ولقد بيّنت أحدث الدراسات المتوفرة (دراسة استقصائية لقوة العمل أعدت في آب/أغسطس ١٩٩٢) أن عدد الأفراد العاطلين هو ٤٠٠ ٤٩٤ نسمة أي ١,٥ في المائة من قوة العمل الحالية، وبلغت نسبة الباحثين عن عمل منهم ٠,٤ في المائة في حين كان الباقي موجودين للعمل ولكنهم لا يبحثون بنشاط عنه. وكان مستوى البطالة بين النساء (٠,٩ في المائة من قوة العمل الكلية) أكثر بقليل من مستواها بين الرجال (٠,٧ في المائة). بيد أن من الجدير ملاحظة أن تعريف العاملين المستخدم في هذه الدراسة طُبّق على من كان يعمل، بأجر أو دون أجر، لمدة ساعة واحدة في الأسبوع الذي أعدت فيه الدراسة الاستقصائية، ومن ثم قد لا تعكس النتائج العمالة الناقصة، وخاصة في المناطق الريفية. وتخفي الأرقام حقيقة أن الفقر ربما يجبر العاملين على قبول أجر قليل جداً أو قبول شروط رديئة للغاية بسبب عدم توفر خيارات بديلة للعمالة.

١٢ - والسياحة أيضاً لها أهميتها في التنمية الاقتصادية. ومنذ عام ١٩٨٧ (وهي سنة زيارة تايلند) فاقت السياحة القطاعات الأخرى كمصدر للقطع الأجنبي. وبلغت الأفواج السياحية التي وصلت إلى تايلند ذروتها في عام ١٩٩٥، عندما وصل عدد السياح ٥,٤ مليون سائح أي بزيادة قدرها ١٢ في المائة على مستواها في عام ١٩٩٢، ووفرت السياحة مبلغاً قدر بـ ١٧٠ بليون من الباهاتات للدخل القومي. وتنبئ الأرقام المستهدفة التي حددتها الحكومة بزيادة أخرى نسبتها ٦ في المائة في عام ١٩٩٦، وذلك بالرغم من أن هناك اقتراحات مفادها أن المنافسة الدولية المتزايدة ربما تؤدي هي وحدود "قدرة استيعاب" المناطق السياحية التايلندية في النهاية إلى تثبيت ذلك المجال في الاقتصاد.

١٣ - ولقد هبطت نسبة الفقراء في مجموع السكان من ٢٦,٣ في المائة في عام ١٩٨٦ إلى ١٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٢. بيد أن هذا الهبوط حدث بالرغم من الزيادة الشاملة في تفاوت الدخل، وبلغت نسبة الفجوة في الدخل بين القمة والقاعدة ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية حيث زادت من ١٢,٢ مثل في عام ١٩٨٨ إلى ١٥,٨ مثل في عام ١٩٩٣. وعلى صعيد المناطق، كان معدل دخل الأسرة المعيشية في الشمال الشرقي في عام ١٩٩١ أقل من مثيله في بانكوك بمقدار ١٠,٢ مثل واتسعت هذه الفجوة ١١,٩ ضعفاً عام ١٩٩٤. وبعبارة أخرى، فقد بلغ دخل الـ ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية صاحبة الدخل الأعلى ٦٠ في المائة من الدخل الكلي، في حين كان دخل الـ ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية صاحبة الدخل الأقل ٤,٥ في المائة فقط من المجموع الكلي.

الإطار الاجتماعي

١٤ - وليس من المستغرب أن أسفرت تلك التغييرات الاقتصادية الرئيسية عن تغييرات اجتماعية هامة في تايلند. واستفاد النساء والرجال في تايلند بالكثير من تلك التغييرات في حياتهم، كما كفلت التغييرات بصورة متزايدة حقوقهم الإنسانية الأساسية في مجالات من قبيل الصحة والتعليم. بيد أنه قد لوحظت آثار

سلبية هامة، وخاصة في مجالات من قبيل الهيكل الاجتماعي والبيئة. ولقد أثر بعض تلك الآثار بخاصة في حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة.

١٥ - وتتم الحالة الصحية لسكان تايلند الآن بمرحلة انتقال ديمغرافي. وقد تم أو يجري حاليا كبح الأمراض المعدية التي تهدد الحياة بصورة تقليدية (بالرغم من أن الملاريا المقاومة للأدوية لا تزال تشكل خطرا كبيرا في بعض المناطق)، ولكن أخذت أسباب جديدة للموت والعجز تظهر بصورة متزايدة مثل الحوادث، والسرطان، وأمراض القلب والأمراض العقلية. كما يؤثر فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب بدرجة كبيرة في الحالة الصحية للسكان.

١٦ - كما زادت بدرجة كبيرة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وفي عام ١٩٩٣ أتيح لنسبة ٩٨,٦ من السكان الحصول على الكهرباء، ولنسبة ٨٤,٥ في المائة الحصول على مرافق صحية ولنسبة ٧٧ في المائة الحصول على إمدادات مستمرة من مياه الشرب الآمنة. وتوضح أحدث دراسة استقصائية أعدتها وزارة الصحة أن نسبة الأسر المعيشية التي تتوفر لها مرافق صحية قد زادت إلى ٩٥ في المائة، ويهدف برنامج الوزارة إلى ضمان حصول كل أسرة معيشية على مرافق صحي بحلول عام ٢٠٠٠. (ويعد هذا تدبيرا ضروريا للحيلولة دون انتشار أمراض الإسهال).

١٧ - ولقد أحرزت تايلند النجاح فيما يتعلق بتخفيض نسبة الأمية في البلد (إلى ٧ في المائة في عام ١٩٩٠)، ولكن نجاحها كان أقل فيما يتعلق بزيادة نسبة مستوى الالتحاق بالمدارس. وفي عام ١٩٩٠ استكمل عدد قُدِّر بـ ٧٠ في المائة من السكان التعليم الابتدائي فقط، في حين أكمل ١٣,٤٤ في المائة التعليم الثانوي وحصل ٤,٩ في المائة من السكان على تأهيل جامعي.

١٨ - وكانت إحدى الظواهر الاجتماعية الهامة جدا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، والتحول إلى العمالة الصناعية. وفي الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٣، ارتفع عدد العاملين في مجال الصناعة من مليونين إلى ٤ ملايين، وكاد عدد الرجال يتساوى مع عدد النساء. وفي أثناء الفترة ذاتها زاد عدد سكان الحضر أيضا بحوالي أربعة ملايين نسمة. وكان جانب كبير من الهجرة من أفقر المناطق وهي المنطقة الشمالية الشرقية، فقد غادر تلك المنطقة ١,١ مليون نسمة في فئة العمر ١٥ إلى ٣٠ سنة، واتجه معظمهم إلى بانكوك، في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠.

١٩ - وكان أكثر من نصف المهاجرين من المناطق الريفية إلى المدن من النساء وهذا يعكس حقيقة أن نسبة الإناث في قوة العمل بلغت ٨٠ في المائة أو أكثر في سبع من الصناعات التصديرية الرئيسية العشر.

٢٠ - وبالرغم من هذه الهجرة، لم تشهد تايلند اندفاعا إلى المناطق الحضرية على غرار ما شوهد في كثير من البلدان النامية. ولقد سجلت دراسة عن الهجرة أعدت في عام ١٩٩٢ عودة ١,٥ مليون نسمة إلى المناطق الريفية من المدن. ومن بين الأسباب التي أبدوها رداءة الأوضاع البيئية في بانكوك والرغبة في

العودة إلى المجتمعات المحلية القروية الداعمة. وهناك اتجاه إلى اعتبار الهجرة مرحلة في دورة حياة الفرد، لا خيارا دائما.

٢١ - ومن بين الآثار السلبية للنمو الاقتصادي في تايلند الضعف الذي يصيب الحياة الأسرية في أغلب الأحيان، وذلك بالرغم من أنه لا يرتبط على الدوام بالهجرة. واعتبرت منظمات المرأة ومنظمات أخرى في كل من القطاعين الحكومي وغير الحكومي هذه الآثار السلبية مشكلة رئيسية بالنسبة للمرأة. ونظرا للصعوبات الاقتصادية في المناطق الريفية التي تتسبب في الهجرة بحثا عن العمل، ونظرا لصغر حجم الأسرة بسبب الهبوط المتزايد في معدلات المواليد، أصبحت الأسر النواتية الظاهرة الطبيعية بصورة متزايدة في المناطق الحضرية. وعلى العكس من ذلك، فكثيرا ما يتولى الأجداد في المناطق الريفية رعاية الأطفال في الوقت الذي يقوم فيه الوالدان بالبحث عن العمل في مدن تايلند أو حتى في الخارج. وحدثت أيضا زيادة في المواليد خارج رباط الزوجية، كما حدثت حالات انفصال وطلاق وهجر.

٢٢ - وتبين أرقام تعداد السكان الذي أجري في عام ١٩٩٠ أن نسبة الأسر النواتية متساوية تقريبا مع نسبة الأسر الموسعة. وتشكل الأسر المعيشية النواتية التي يرأسها إناث حوالي ٨,٨ في المائة من المجموع الكلي في الدولة بأسرها، في حين تشكل الأسر المعيشية الموسعة التي يرأسها إناث ٧,٦ في المائة من المجموع الكلي. (وهذا يعني أن هناك زهاء مليوني أسرة معيشية يرأسها إناث في تايلند). وأن متوسط حجم الأسرة المعيشية أخذ في التناقص بصورة ثابتة حيث انخفض من ٤,٩٨ فرد في عام ١٩٨٥ إلى ٤,٢٧ فرد في عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن يهبط ذلك الرقم في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٣,٧ فرد.

٢٣ - ولقد زادت معدلات الطلاق بدرجة كبيرة في العقود الأخيرة، حيث ارتفعت من ٤,٤ من كل ١٠٠ زواج في عام ١٩٦٠ إلى ٨,١ في عام ١٩٨٠ و ٩,٦ في عام ١٩٩٣. وتعكس تلك المعدلات تزاوتا كبيرا بين المناطق، ويوجد أعلى معدل في بانكوك وهو ٢٤,٧ من كل ١٠٠ زواج. ويوجد أيضا تفاوت كبير حتى بين المناطق الريفية، وبلغ معدل الطلاق في المنطقة الشمالية (١٠,٦ من كل ١٠٠ زواج) وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة في المنطقة الشمالية الشرقية (٥,٤ من كل ١٠٠ زواج).

الإطار الدستوري والسياسي

٢٤ - إن تايلند مملكة دستورية احتفل ملكها بهومبول ادوليادج في هذه السنة بالذكرى السنوية الخمسين لجلوسه على العرش. والملك هو رئيس الدولة بموجب دستور تايلند. وبسبب الاحترام الكبير للملكية، من المعتاد أن يقدم الملك توجيهات غير رسمية بشأن التطورات السياسية في الدولة.

٢٥ - ويتألف البرلمان من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وينتخب أعضاء مجلس النواب في انتخابات متعددة الأعضاء، تتكون عادة من ثلاثة أعضاء في كل مركز انتخابي، وأقصى فترة برلمانية مدتها أربع سنوات. والانتخابات حق سياسي عام، ويجري التصويت بالاقتراع السري. ويتمتع جميع

المواطنين البالغين من العمر أكثر من ١٨ سنة بحق التصويت (في عام ١٩٩٥ خفض سن التصويت من ٢٠ سنة).

٢٦ - ويعين الملك أعضاء مجلس الشيوخ لمدة أربع سنوات، بناءً على مشورة رئيس الوزراء وحده في هذا الشأن. ولمجلس الشيوخ سلطة وقف أي تشريع. والحد الأدنى من عمر العضو في مجلس الشيوخ هو ٣٥ سنة، في حين أن الحد الأدنى من عمر الأعضاء في مجلس النواب هو ٢٥ سنة شريطة أن يكون عضو مجلس النواب عضواً في حزب سياسي.

٢٧ - وتتبع تايلند نظام تعدد الأحزاب وهناك ممثلون لعدد كبير من الأحزاب في مجلس النواب. ووفقاً للتقاليد يصبح زعيم أكبر حزب رئيساً للوزراء، شريطة أن يتمكن من تشكيل حكومة ائتلاف واكتساب ثقة مجلس النواب. وبموجب الدستور الحالي لا بد أن يكون رئيس الوزراء عضواً في البرلمان. ويعين رئيس الوزراء مجلس الوزراء الذي يتألف من ٤٩ وزيراً لا يتعين عليهم أن يكونوا أعضاء في البرلمان. والحد الأدنى لعمر الوزير هو ٣٠ سنة.

٢٨ - ولقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تطورات سياسية هامة في تايلند. ومنذ عام ١٩٣٢ صدر فيها ١٥ دستوراً، وشهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي الشديد. ومنذ عام ١٩٨٨ وحتى شباط/فبراير ١٩٩١ كان رئيس الوزراء المنتخب ديمقراطياً هو شاتيشاي تشونهافان، ولكن انقلاباً عسكرياً أطاح بحكومته. وعلى أثر احتجاج جماهيري كبير حدث في أيار/مايو ١٩٩٢، تولت السلطة حكومة انتقالية برئاسة رئيس الوزراء اناند بانياراتشون ونُظمت انتخابات أجريت في تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة. وكانت هذه الحكومة مسؤولة عن إدخال بعض التحسينات القانونية والتشريعية الهامة في مركز المرأة في تايلند.

٢٩ - وأسفرت تلك الانتخابات عن تولي حكومة رئيس الوزراء شوان ليكباي السلطة، حتى عام ١٩٩٥. وأجريت الانتخابات في تموز/يوليه حينما بدا أن الحكومة قد فقدت دعم مجلس النواب مما أدى إلى انتخاب الحكومة الحالية، بزعامة رئيس الوزراء بانهام سيلبا - ارتشا. وكان هذا التحول الناجح من حكومة منتخبة ديمقراطياً إلى حكومة أخرى هي أيضاً منتخبة ديمقراطياً معلماً هاماً في تاريخ تايلند السياسي ودلالة على تزايد وجود ديمقراطية تتمتع بها تايلند. وإضافة إلى ذلك، وفي عام ١٩٩٥ أجريت أول انتخابات لهيئات حكومية في مناطق مركزية فرعية كجزء من خطة لإضفاء الصبغة اللامركزية على عملية صنع القرار.

٣٠ - وجرى التقاليد على انتخاب رؤساء القرى، ومنذ عام ١٩٨٤ أصبحت النساء مؤهلات للترشيح من أجل شغل هذا المنصب. بيد أن عدد النساء القائمت بهذا الدور لا يزال محدوداً، نظراً إلى حقيقة أن فترة عمل رؤساء القرى هي خمس سنوات وما يزال رؤساء القرى الذين انتخبوا قبل عام ١٩٩٢ قائمين بمهام مناصبهم دون معارض حتى يبلغوا سن التقاعد وهو ٦٠ سنة.

٣١ - وبالرغم من إحراز تقدم سياسي كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما زال يتعين عمل الشيء الكثير في مجال التطور السياسي، حسبما تبين من مناقشة جيدة دارت حول القضايا الجارية في وسائل الإعلام الوطنية وفيما بين بعض الفئات في المجتمع. وهناك اهتمام كبير بشأن شراء الأصوات وممارسات أخرى للتأثير على الناخبين بطريقة غير صحيحة. وتنص الخطة الوطنية الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أن "النظام السياسي الحالي لا ... يتطابق مع التنمية في قطاعات أخرى". ولكن الخطة تسلم بـ "أهمية" السياسات في مجالي التنمية الوطنية و "العلاقة المتبادلة فيما بين السياسة، والإدارة والنظام البيروقراطي".

(ب) تنفيذ الاتفاقية

(ب) صف أي تدابير قانونية وتدابير أخرى اعتمدت لتنفيذ الاتفاقية، أو عدم وجود مثل هذه التدابير، وكذلك أي آثار كانت للتصديق على الاتفاقية على الإطار الفعلي العام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني في تايلند منذ بدء نفاذ الاتفاقية في تايلند.

٣٢ - ويسر تايلند أن تمكنت من الإفادة في هذا التقرير بأنه منذ انضمامها إلى الاتفاقية وإعلانها عن سبعة تحفظات في عام ١٩٨٥، قامت فيما بعد بإزالة خمسة من تلك التحفظات أو أنها في المراحل النهائية من إزالتها. وقبل انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة طلب الوزير المسؤول في مكتب رئيس الوزراء عن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة من الحكومة أن تسحب جميع تحفظاتها باستثناء التحفظ بشأن المادة ٢٩، الذي من المتوقع أن يظل قائما وفقا لممارسة كثير من الدول فيما يتعلق بالسيادة الوطنية. ومن المأمول أن يتحقق هذا الهدف في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير التالي.

٣٣ - وفي عام ١٩٩٠ وافق مجلس الوزراء على سحب تحفظ تايلند على الفقرة ١ (ب) من المادة ١١ المتعلقة بفرص العمالة، وذلك على أثر قرار تايلند بإصدار أوامر إلى جميع الوكالات الحكومية بأن تستعرض أنظمتها التمييزية لكي تسمح للموظفات بالخدمة المدنية بشغل أي منصب باستثناء المناصب ذات الصلة بالأمن القومي. وهذا أدى إلى إزالة جميع القيود الرسمية التي تعترض النهوض بالمرأة في مجال الخدمة المدنية. وفي الوقت نفسه وافق مجلس الوزراء أيضا على سحب التحفظ بشأن الفقرة ٣ من المادة ١٥، المتعلقة بالقدرة القانونية للمرأة فيما يتصل بالعقود وبمسائل أخرى. وبعد سنتين سحبت تحفظ آخر، يتعلق بالفقرة ٢ من المادة ٩، على أثر تغيير قانون الجنسية الموجز أدناه في إطار هذا التقرير عن الفقرة ذات الصلة.

٣٤ - وفي عام ١٩٩٥ استكملت الإجراءات في تايلند لإزالة التحفظين المتبقين، بشأن المادة ٧ (تكافؤ الفرص من أجل الحصول على جميع الوظائف الحكومية) والمادة ١٠ (تكافؤ الفرص التعليمية). ولم يبق سوى التحفظ بشأن المادة ١٦ (المساواة في الحياة الأسرية والزواج) والتحفظ بشأن المادة ٢٩ (تسوية المنازعات في محكمة العدل الدولية).

٣٥ - ومن المتوقع أن يكون تغيير قانون الأسرة من أجل سحب التحفظ الموضوعي الأخير لتايلند صعباً وذلك في ضوء القيم الاجتماعية المتأصلة. إلا أن مجلس الوزراء وافق مؤخراً كما سيرد تفسيره في إطار المادة ذات الصلة، على إجراء تغييرات سيكون من شأنها أن تلغي معظم الأحكام القانونية التي تتعارض مع المادة. ولقد جرت في مجال عام مناقشة واسعة النطاق بشأن التغييرات المطلوب إجراؤها في القانون لكي يتسنى سحب التحفظ، ومن المتوقع أن يشكل دعم الاتفاقية للتغييرات مساعدة هامة في المناقشة.

٣٦ - وحسب التفسير الوارد في التقرير الأولي لتايلند، لا يمكن استخدام الاتفاقية كصك قانوني في تايلند. بيد أن الاتفاقية تؤثر حسبما يتبين من السرد الوارد أعلاه، تأثيراً قوياً في عمل الحكومة لإنهاء التمييز ضد المرأة وضمان حقوق الإنسان للمرأة. ولقد استخدمت الحملات الرامية إلى تغيير القوانين وأنظمة الاتفاقية بصفاتها معياراً ينبغي الاستناد إليه عند الحكم على قوانين تايلند وممارساتها، ولقد قبلت أحكام الاتفاقية بصفة عامة بوصفها تمثل معياراً للمساواة ولحقوق الإنسان ينبغي أن تسعى تايلند إلى تحقيقه.

(ج) النهوض بالمرأة

صف الوسائل المستخدمة لتعزيز وكفالة تطور المرأة والنهوض على النحو الأوفى بهدف ضمان ممارستها وتمتعها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع الميادين على أساس من المساواة مع الرجل.

٣٧ - وفي عام ١٩٨٩ أنشأت تايلند، حسبما ورد بإيجاز في التقرير التكميلي، آلية وطنية دائمة للنهوض بالمرأة وحماية حقوقها، في شكل لجنة وطنية معنية بشؤون المرأة. وتضطلع هذه اللجنة بمسؤولية إسداء النصيحة للحكومة بشأن قضايا المرأة، وطرح السياسات العامة وخطط التنمية حسب الاقتضاء، وإصدار توصيات بشأن تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات، ودعم وتنسيق جهود تطور المرأة والقيام بصورة منتظمة بإعداد التقارير عن حالة المرأة في تايلند وتقديمها إلى مجلس الوزراء. ومن ثم تعد اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة الهيئة الأساسية المسؤولة عن ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمرأة في تايلند.

٣٨ - وواصلت اللجنة الوطنية المعنية بحقوق المرأة أعمالها على النحو الموجز في التقرير التكميلي. وتضم اللجنة ٣٠ عضواً. منهم ١٨ عضواً يمثلون منظمات حكومية، وعضوان يمثلان منظمات غير حكومية جامعة وعشرة أعضاء يعينون على أساس ما لديهم من خبرة ومعرفة بمجالات محددة. ويتم اختيار هذه المجموعة الأخيرة، التي ينتمي عدد كبير من أعضائها إلى الناشطين في مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية، من قائمة تضم نخبة من الأشخاص المؤهلين يعدها مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة، ويختار الرئيس الممثلين وذلك بالتشاور مع الأعضاء الحاليين لضمان توفر نطاق واسع من المؤهلات والخبرات. ويعمل أعضاء اللجنة لمدة سنتين قابلة للتجديد.

٣٩ - وممثلو الحكومة في اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة هم عادة من الأشخاص العاملين في إدارة معينة ذات صلة في وقت الاجتماع، مثل المدير العام بوزارة الصحة، والعمل، وما إلى ذلك. وثبت أن ذلك يمثل مشكلة في هيكل اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة حيث يجري في كثير من الحالات تناوب تلك المناصب بصورة متكررة، وبذلك لا يتوفر إلا وقت ضئيل لأعضاء اللجنة لاكتساب الخبرة والعمل معا كفريق. ويعمل رئيس الوزراء بصورة رسمية رئيسا للجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة (بالرغم من أن نائب رئيس الوزراء يخول عادة للقيام بهذا الدور). ويعمل وزير بمكتب رئيس الوزراء نائبا للرئيس. وتجتمع اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة ثلاث أو أربع مرات في السنة وتُنظر بصورة أساسية في تلك الاجتماعات في توصيات وتقارير مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة واللجان التابعة للجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة، وتقدم توصيات إلى مجلس الوزراء وتوجه الأعمال الأخرى لتلك الهيئات.

٤٠ - ويظل تركيب اللجنة داخل اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة ذا أهمية رئيسية فيما يتصل بأعمالها ولا يزال يوجد سعي من اللجان الثماني المذكورة في التقرير التكميلي، ولقد حَلَّت اللجنة الوطنية المعنية بخطة المنظور والسياسة العامة من أجل تطور المرأة بعد اكتمال الخطة. وبعد ذلك أضيفت لجنة دائمة أخرى هي اللجنة الوطنية المعنية بالأسرة، في حين أن اللجنة المعنية بمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، واللجنة المعنية بالأعمال التحضيرية لخطة تطور المرأة في الخطة الثامنة للتنمية الوطنية واللجنة المسؤولة عن الأعمال التحضيرية من أجل منح مركز إدارة لمكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة هي لجان مخصصة وهي الآن مكتملة للقيام بأعمالها. وسوف يتم في غضون وقت قصير تشكيل هئتين جديدتين دائمتين هما اللجنة الوطنية المعنية بعمل المرأة وتطوير الرفاهية الاجتماعية، واللجنة المعنية بالعنف ضد المرأة، وذلك للنظر في القضايا التي تم تحديدها بصفتها قضايا هامة في المجتمع التايلندي.

٤١ - ولقد واصل مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة، وأمانته تطوره الهام في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وعدد موظفيه الأولين عشرة فقط، ولكن اعتبارا من آذار/ مارس ١٩٩٦ زاد العدد إلى أن أصبح ٤٣ موظفا. وزادت ميزانيته من ٧٠٠ ٧٩٦ ١ من الباهتات في عام ١٩٩٠ إلى ٨٠٠ ٦٢٦ ٢٠ من الباهتات في عام ١٩٩٦ (زهاء ٨٢٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة)، أي بزيادة قدرها عشرة أضعاف عن الفترة المشمولة بالتقرير. وإضافة إلى ذلك، تم تلقي مساعدات كثيرة من الشركاء في الحوار الذين يقدمون التمويل والخبرات وبخاصة ما يتصل بتدريب موظفي المكتب وتزويده بالمعدات. ونتيجة لذلك تتوفر الآن للمكتب معدات جيدة كما تتوفر له تكنولوجيا الحاسوب الملائمة. ولقد أتيحت الفرصة لعدد من موظفي المكتب لاستكمال دراساتهم العليا للحصول على درجات علمية في الدراسات المتعلقة بالمرأة بالجامعات فيما وراء البحار كما أتيحت لهم فرصة للتدريب في المكاتب مما أدى إلى توسيع نطاق مهارات الموظفين بدرجة كبيرة في مجموعة كبيرة من المجالات.

٤٢ - وتمشيا مع إعلان بيجين وتوصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تمت الموافقة على رفع مركز مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة من شعبة إلى إدارة ولقد بدأت

الإجراءات المطلوبة لتحقيق ذلك. ومن المتوقع أن تستغرق هذه العملية مدة سنتين. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تصنيف وظيفة رئيس المكتب في هيكل الخدمة المدنية في رتبة عالية.

٤٣ - ومن غير المتوقع، بسبب القيود المفروضة على زيادة مستويات التوظيف في الحكومة كلها، أن يؤدي تحقيق مركز الإدارة إلى زيادة كبيرة في عدد الموظفين. بيد أن مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة يتفاوض الآن من أجل الحصول على تمويل يسمح له بتكليف أفراد تابعين لمنظمات غير حكومية وأفراد مؤهلين بالعمل في مشاريع محددة للمكتب (لم يكن بالمستطاع عمل تلك الترتيبات فيما سبق بموجب أنظمة الحكومة). ومن المأمول أن يؤدي هذا الابتكار إلى زيادة كبيرة في مخرجات مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة دون زيادة كبيرة في عدد موظفيها الدائمين. وإجمالاً، من المأمول أن يسفر مركز الإدارة عن زيادة تأثير مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الحكومة وأن يحسن صورته لدى الجماهير، فضلاً عن زيادة قدرته على تنفيذ ولايته.

٤٤ - وعلى مدى السنوات السبع الماضية، حيث نما مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة وتطور، زاد نطاق أنشطته بدرجة كبيرة. ويقوم المكتب الآن بإعداد خطة عمل تايلند للمرأة وفيها تعتزم تايلند إدماج إعلان تايلند الوطني بشأن المرأة، ومنظور السياسات العامة والتخطيط من أجل النهوض بالمرأة (١٩٩٢-٢٠١١). وخطة تايلند الثامنة للتنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان وخطة عمل بيجين، وإعلان جاكارتا للنهوض بالمرأة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ورسالة بيجين الصادرة عن حركة عدم الانحياز.

٤٥ - ومن المزمع عقد اجتماع استشاري لمائة ممثل عن وكالات معنية حكومية وغير حكومية للنظر في هذا المشروع لخطة العمل. وبعد استكمال المشروع سيعقد مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة اجتماعاً في بانكوك يحضره ٥٠٠ مشترك من المنظمات المعنية وعامة الجمهور لنشر المعلومات عن الخطة كما سيعقد أربعة اجتماعات إقليمية، يشترك في كل منها ٣٠٠ من القادة المعنيين بشؤون المرأة على الصعيدين المحلي والشعبي في المراكز الإقليمية الرئيسية للحث على دعم الخطة.

٤٦ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير دأب مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة على العمل بنشاط كبير في مجالات كثيرة. ويرد عرض لقدر كبير من هذه الأعمال في إطار المواد المحددة من هذا التقرير، ولكن يجدر بصفة خاصة إبداء تعليقات بشأن نجاح المكتب في مجالي إتاحة وظائف رسمية جديدة للمرأة، ودوره في الحملات الرئيسية التي نظمت بشأن السنة الدولية للأسرة والتي انصب تركيزها على أهمية هذه المؤسسة في المجتمع التايلندي، وبخاصة دور الآباء.

٤٧ - ومكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة مسؤول أيضاً عن إنتاج مجموعة كبيرة من المنشورات. وتشمل هذه المجموعة الرسالة الإخبارية "سارن ساتري" (الرسالة الإخبارية للمرأة)، التي تصدر ثلاث مرات

في السنة وأدلة المنظمات والأفراد من العاملين في مجال تطور المرأة، وتقارير كثيرة عن الحلقات الدراسية والدراسات، وترجمات لوثائق هامة من قبيل إعلان وخطة عمل بيجين (سوف تصدر قريباً).

٤٨ - ومكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة هو أيضاً الهيئة المسؤولة في المقام الأول عن نشر المعلومات عن الاتفاقية وعن مسؤوليات تايلند بموجبها، في الحكومة بأسرها وفي المنظمات غير الحكومية وفي المجتمع بصورة عامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، قام المكتب في عام ١٩٩٣ بطبع كتيب يتضمن كل من النص الأصلي باللغة الانكليزية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والترجمة الكاملة له إلى اللغة التايلندية. وتم توزيع هذا الكتيب على نطاق واسع على جميع المنظمات المهتمة وذات الصلة ولا يزال يستخدم في الأنشطة التعليمية وأنشطة الأبحاث. ومن المزمع طبع كتيب مستكمل يتضمن معلومات عن سحب التحفظات في الوقت الملائم.

٤٩ - ونظراً للافتقار إلى الموارد، لم يترجم تقريراً تايلند الأولي والتكميلي بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى اللغة التايلندية، ولكن من المزمع ترجمة هذا التقرير المجمع الثاني والثالث على الفور إلى اللغة التايلندية ونشره على نطاق واسع في أرجاء المجتمع. ومن المتوقع استخدامه مع منهاج العمل الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والخطة المنظورة للمرأة في جميع المستويات لتخطيط المزيد من تطوير الاستراتيجيات الرامية إلى المساعدة في القضاء على التمييز ضد المرأة.

إحصاءات نوع الجنس

٥٠ - لقد أعطت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة أولوية لجمع ونشر البيانات الإحصائية عن حالة المرأة، وذلك بما يتمشى مع توصية اللجنة العامة رقم ٩ وتوصيات مؤتمر نيروبي وبيجين. وبالرغم من أنه ما زال يتعين القيام بأعمال كثيرة، فإن محتويات هذا التقرير تدل على أنه قد تم في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير إحداث تحسينات كثيرة فيما يتصل بجمع الإحصاءات التي تحدد موقف المرأة. ولقد عملت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة مع المكتب الإحصائي الوطني ومع وكالات أخرى لجمع البيانات لتثقيفهم بشأن أهمية تصنيف البيانات حسب نوع الجنس، ويجري القيام بذلك حالياً بصورة متزايدة. كما شاركت منظمات غير حكومية في ترويج تلك الإحصاءات. ونتيجة لهذا العمل، طبع في عام ١٩٩٥ كتيبان يضمنان بيانات مجمعة عن المرأة في تايلند. ومن المتوقع أن يصبح الكتيبان مصدراً للمعلومات عن قضايا المرأة لمنفعة الدارسين والبيروقراطيين والطلبة وغيرهم، فضلاً عن الترويج لزيادة جمع الإحصاءات في المجالات التي تفتقر إلى بيانات.

الجزء الثاني

المادة ١: التمييز

لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو احباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو احباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

١ - لا تزال الحالة الموضحة في تقرير تايلند الأولي قائمة، حيث لا يوجد تعريف قانوني للتمييز. بيد أن الأثر الذي أحدثته الاتفاقية، كما سبقت الإشارة في الجزء الأول، قد أدى إلى قبولها على نطاق واسع كمعيار قائم فعلاً ويظهر التعريف المذكور أعلاه نقطة انطلاق للمناقشات العامة في هذا الصدد، ينتظر استخدامها في صياغة القانون المقترح لمناهضة التمييز.

المادة ٢: تدابير مناهضة التمييز

تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقاً لذلك تتعهد بالقيام بما يلي:

(أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة؛

(ب) اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة؛

(ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي؛

(د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛

(هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة؛

(و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القوائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة؛

(ز) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

(أ) الدستور

٢ - في عام ١٩٩٤، عقب حملات قامت بها المنظمات غير الحكومية واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، أعيد إدراج حكم في الدستور التايلندي يقضي تحديداً بالمساواة بين الرجل والمرأة. (حسبما ذكر في التقرير الأولي، أدرج هذا الحكم أول ما أدرج في دستور عام ١٩٧٤، ولكنه رفع في عام ١٩٧٦). وتنص المادة ٢٤ من الدستور الآن على ما يلي: "يتمتع جميع الأشخاص بالحقوق والحريات رهنا بأحكام الدستور. ويتمتع الرجل والمرأة بالمساواة في الحقوق. ولا يفرض قيد على هذه الحقوق والحريات انتهاكاً لأحكام الدستور".

٣ - ويرى أن إدراج هذا الحكم أثراً معنوياً كبيراً في دفع صانعي السياسات والبيروقراطيين صوب معاملة المرأة معاملة خالية من التمييز. كما أن له قوة قانونية، من حيث أن أي مشروع قانون يعتقد بإمكانية عدم دستوريته يمكن لخمس أعضاء مجلس النواب أو مجلس الشيوخ إحالته إلى المحكمة الدستورية، ويسقط المشروع إذا وجد غير متمشٍ مع الدستور أو متعارضاً معه. ويمكن أيضاً إحالة القضايا المعروضة على المحاكم الأخرى إلى المحكمة الدستورية للنظر والبت فيها ويكون قرارها عندئذ ملزماً بالنسبة لجميع القضايا في المستقبل. بيد أن إجراءات الاستئناف القانونية، من الناحية العملية، لم تستخدم إلا نادراً جداً، ويبدو من المحتمل أن يكون أثر التعديل في الإقناع أهم من استخداماته القانونية الممكنة.

٤ - وثمة مادة أخرى من مواد الدستور، علاوة على المادة ٢٤، تشير إلى حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة. ويتضمن الفصل الخامس من الدستور "مبادئ توجيهية". وليس لهذه المبادئ، كما يفهم من العنوان، أي قوة قانونية، وإنما أعدت للاسترشاد بها من قبل الحكومة. وجاء في المادة ٦٧ منها أن "الدولة ينبغي أن تدعم المساواة بين الرجل والمرأة وتعززها وتنميتها".

(ب، ج) التشريعات والمحاكم

٥ - ليس في تايلند قانون يحظر التمييز ضد المرأة، عدا الأحكام الدستورية المشار إليها أعلاه، والتي لا تنطبق حتى في حالة إنفاذها إلا على ما تتخذه الدولة من إجراءات. وتعكف إحدى المنظمات غير الحكومية، وهي رابطة محاميات تايلند، بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، على إعداد قانون لمناهضة التمييز، يتوخى فيه شمول كل من العمل الخاص والعام وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالتمييز،

ولكن إعداد مشروع قانون ملائم لتايلند، وتثقيف السلطة التشريعية وعامة الشعب بشأن الحاجة إلى هذا القانون، أمر ما زال يحتاج إلى قدر كبير من العمل.

(د) التمييز الحكومي

٦ - وكما سيرد في الفروع الأخرى، بما في ذلك المادتان ١٠ و ١١، تم القضاء كلية على التمييز قانوناً ضد المرأة من جانب الحكومة (إلا داخل نطاق الشرطة والقوات المسلحة). ولكن قدراً كبيراً من التمييز القائم فعلاً ما زال باقياً.

(هـ) الأحكام الجزائية

٧ - يعامل قانون العقوبات التايلندي الرجل والمرأة على قدم المساواة وليس في أحكامه شواغل واضحة تتعلق بالعدالة بالنسبة للمرأة، باستثناء معاملة الإجهاض جنائياً. وحتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بلغ عدد من تمت إدانتهم ١٩٩ ٧ امرأة وعدد المدانين من الرجال ٩٧٦ ٧١ في سجون تايلند. وهبطت نسبة الإناث السجينات المدانات إلى السجناء من ١ : ١٥ في عام ١٩٩٠ إلى ١ : ١١ في عام ١٩٩٤، ولكن السبب في هذا النقصان ليس واضحاً.

المادة ٣: التدابير الملائمة

تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.

٨ - كما ورد في التقرير الأولي لتايلند، تنفذ التدابير الإنمائية التي تتخذها الحكومة منذ عام ١٩٦١ داخل إطار خطط خمسية متتالية. ويغطي هذا التقرير فترة الخطة السادسة (١٩٨٧-١٩٩١) والسابعة (١٩٩٢-١٩٩٦) والإعدادات للخطة الثامنة (١٩٩٧-٢٠٠١) من الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن منظور حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، كان أبرز عناصر الخطة السادسة هو تركيزها على دعم الهياكل الأسرية، إذ جعلت هذه الهياكل لأول مرة عنصراً هاماً في الخطة.

٩ - وأدرجت التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، والقضاء على التمييز ضدها، بصورة محددة لأول مرة في الخطة السابعة. وشددت الخطة أيضاً على ضرورة "تعزيز الوعي بنوع الجنس، والإحساس بالقيمة الذاتية للمرأة وبما لها من دور ومشاركة في جميع جوانب العملية الإنمائية ومراحلها"

١٠ - أما الخطة الثامنة، التي يبدأ سريانها رسمياً في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، فتهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي أدنى قليلاً قدره ٨ في المائة، مع التشديد على التنمية البشرية والتحسين الاجتماعي بدلاً

من مجرد التشديد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وقد تمت صياغتها بعد مشاورات شعبية على النطاق الوطني.

١١ - وترمي الخطة إلى كفالة تمديد فترة التعليم الإلزامي من ست سنوات إلى تسع على النطاق الوطني، على أن يكون الهدف في النهاية هو توفير تعليم مدته ١٢ عاما للجميع. وفي معرض التصدي لمسألة عدم المساواة في الأجور، تنص الخطة على ألا ينقص متوسط أجور العمال الزراعيين إلى ما دون ١/٢ من متوسط أجور العمال في القطاع غير الزراعي. وتشير الخطة إلى أن الفقراء لا ينبغي أن يمثلوا أكثر من نسبة ١٠ في المائة من السكان، بالمقارنة بنسبتهم البالغة ١٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٢. وأعطيت الشواغل البيئية أولوية عالية أيضا في الخطط الرامية إلى إنعاش الغابات، ومنع التآكل، وكفالة المعالجة الملائمة لأغلب مياه النفايات. وتستهدف الخطة أيضا القضاء على توريط الأطفال في صناعة الجنس التجاري.

١٢ - وبالرغم من أن الكثير من أهداف الخطة الثامنة غير مرتبطة على وجه التحديد بنوع الجنس، فإن تركيزها على قضيتي الموارد البشرية والعدالة من شأنه أن يدفع بحقوق الإنسان للمرأة في تايلند قدما. وقد كفلت عملية التشاور التي تشتمل عليها الخطة استشارة المنظمات غير الحكومية على نطاق واسع في صياغتها، بما في ذلك المنظمات التي تمثل مصالح المرأة بالتحديد، علاوة على المدخلات الحكومية العادية عن طريق اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، التي شكلت لجنة فرعية خاصة في محاولة لضمان استرشاد الخطة الثامنة في أهدافها بالخطة المنظورية العشرينية للمرأة (١٩٩٢-٢٠١١) وذلك في المجالات ذات الصلة.

١٣ - وكان المفروض أن تغطي الخطة المنظورية العشرينية الأولى التي أجملها تقرير تايلند الأولي السنوات من ١٩٨٢ إلى ٢٠٠١. بيد أنه تقرر لدى إنشاء اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في عام ١٩٨٩ أن سرعة التغير الاجتماعي والاقتصادي قد أفقدت بعض عناصر الخطة الأصلية مسايرتها للزمن، ومن ثم انتدبت لجنة لاستكمال الخطة وتعديلها بحيث توائم المعايير القائمة. وقد نشرت بأكملها الآن في وثيقة بعنوان: "السياسات المنظورية والتخطيط المنظوري لتنمية المرأة (١٩٩٢-٢٠١١)" وأقرها مجلس الوزراء في عام ١٩٩٥.

١٤ - وبصفة عامة، تتضمن الخطة المنقحة أهدافا عددية أقل من سابقتها، وتركز تركيزا أشمل منها على مسائل مثل المساواة في المعاملة أمام القانون، وتكافؤ فرص المشاركة في العمل وفي التنمية الاجتماعية، وزيادة الفرص التعليمية المتاحة للمرأة. وهي تواصل ما أولته الخطة الأولى من تركيز على الحد من الجريمة المرتبطة بالجنس، ومن صناعة الجنس التجاري، ومن الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي "إلى حد أدنى، أو إلى أقل من نصف المستوى الحالي على أدنى تقدير". وتحدد الخطة بالفعل أهدافا في مجال الصحة، تقضي بخفض الأرقام التالية إلى هذه المستويات على الأقل أو إلى ما دونها: معدل وفيات الأطفال قبل مولدهم ١ : ١٠٠٠ مولود؛ معدل وفيات الرضع ١٥ : ١٠٠٠، ومعدل وفيات الأمهات ٨,٠ : ١٠٠٠ مولود.

١٥ - وترد فيما يلي الاحتياجات الدنيا الأساسية للمرأة في تايلند حسبما أوجزتها الخطة:

"المميزات الشخصية:

١ - يجب أن تتمتع المرأة بصحة بدنية وعقلية جيدة. ويجب أن تعرف كيف تعني بصحتها البدنية والعقلية خاصة أثناء الحمل، والوضع، وفترة ما بعد الولادة، وأثناء التغيرات البدنية الرئيسية التي تمر بها في مراحل حياتها المختلفة.

٢ - يجب أن تتلقى المرأة تعليماً يصل إلى مستوى التعليم الإلزامي على أدنى تقدير. ويجب أن تزود بالقدرات الفكرية والمبادئ الأخلاقية الأساسية، فضلاً عن تزويدها بالمهارات الأولية اللازمة لكسب قوتها. ويجب أن تتسم بالاعتماد على الذات وأن تنخرط في أنواع العمل المناسبة والمفيدة على حد سواء.

٣ - يجب تشجيع المرأة على الاستفادة بما لها من حقوق وفرص في السعي وراء المزيد من المعرفة بغرض التنمية الكاملة لقدراتها، ولتطوير المستويات والقيم المعيشية لأسرتها، ولا سيما لأطفالها.

٤ - يجب أن يتوافر لدى المرأة فهم لأدوارها وواجباتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويجب أن تؤسس حياتها على المبادئ الأخلاقية، وأن تظهر الرفق والمحبة تجاه الآخرين.

حياة المرأة وأسرتها

١ - يجب أن تتمتع المرأة بحرية الاختيار في أمور الحب والزواج ما دام لديها النضج الجسماني والعقلي والعاطفي. ويجب اعتبار الأخلاق الجنسية على نفس الدرجة من الأهمية لكل من الرجل والمرأة.

٢ - يجب أن يكون للمرأة حق اتخاذ القرار بشأن وسائل منع الحمل أو الإجهاض عند الضرورة، وذلك في حدود القانون.

٣ - يجب أن يتحمل الرجل والمرأة مسؤوليات مشتركة في تربية أطفالهما وفيما يتعلق بالأعمال المنزلية. وينبغي لذلك أن يوجد تقسيم مناسب لهذه المسؤوليات والأعمال، يتم التوصل إليه في حرية برضا كل من الطرفين.

٤ - يشترك الرجل والمرأة في المسؤولية عن إشاعة جو من الدفء والانسجام في الأسرة. وينبغي أن ينعم بالحب والاحترام المتبادلين، وأن يكرسا معا الوقت لإقامة أساس يتسم بالسعادة

والسلامة الأخلاقية يستند إليه أفراد أسرتهما، ولا سيما أطفالهما. وينبغي لهما في أثناء ذلك أن تمتد جهودهما أيضا إلى النطاق الأوسع للأسرة والمجتمع المحلي.

المشاركة الاجتماعية

١ - يجب أن تشارك المرأة في تحديد القيم والأدوار على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي، وخاصة ما يتصل منها بالمرأة.

٢ - يجب أن تشارك المرأة الرجل على قدم المساواة في تدبر المشاكل والأنشطة المجتمعية واتخاذ القرارات بشأنها.

٣ - يجب أن تتمتع، خلال مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية، وفقا لما لديها من قدرات، بالفرص نفسها المتاحة للرجل فيما يتعلق باختيار العمل، والمكافأة، وفرص التقدم.

٤ - يجب أن تزداد مشاركة المرأة تمشيا مع ازدياد قدراتها في جميع أصعدة التنمية المجتمعية، والسياسة والحكم، بما في ذلك الفنون والأنشطة الثقافية، وكافة أنواع الأنشطة الترويحية".

١٦ - وانطلاقا من هذه القاعدة، تجمل الخطة سبعة برامج. وهذه البرامج هي: (١) تنمية إمكانيات المرأة ونوعية حياتها؛ (٢) تعزيز المساواة القانونية للمرأة، وأمانها، ورفاهها؛ (٣) مشاركة المرأة في التنمية المجتمعية؛ (٤) تحسين وضع من يطلق عليهن "الفئات الخاصة من النساء" (المشتغلات بالجنس التجاري) وإيجاد الحلول لمشاكلهن؛ (٥) تحسين آليات النهوض بالمرأة؛ (٦) الدعوة ونشر المعلومات عن المرأة؛ (٧) البحوث وجمع البيانات المتعلقة بالمرأة.

١٧ - ويحدد في إطار هذه البرامج التوجه العام للسياسات؛ وعلى سبيل المثال فإن إحدى صياغات المبدأ الواردة تحت البرنامج الفرعي ١-١ (الأمر البدنية والعقلية: التنمية الصحية والغذائية والبيئية) تتمثل في "تعزيز التغذية الجيدة في أوساط النساء، ولا سيما الحوامل والمرضعات (بما في ذلك تمديد فترة الرضاعة) والنساء المندرجات في فئات كبار السن". ومن الواضح إذن أنه في حين توفر الخطة العشرينية مخططا للتنمية والنهوض بالمرأة على نحو شامل، إلا أن البرامج المفصلة لازمة لتنفيذ أهدافها العريضة.

١٨ - والآلية لتحقيق ذلك هي من خلال التأثير في الخطط الوطنية للتنمية (التي تراقب تخصيص الموارد واتجاه التخطيط فيفرادى الوزارات)، ومن خلال الجهود التنسيقية التي تبذلها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة. وتعمل الآلية لكفالة أن تدار داخل إطار الخطة العشرينية المجموعة المتنوعة الواسعة النطاق من الإدارات الحكومية القائمة بتشغيل برامج إما تستهدف المرأة أو لها أثر كبير على حقوقها.

١٩ - وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد الحكومة التايلندية للخطة كسياسة رسمية لها في مجال تطور المرأة يهيئ الفرصة لاستخدامها في التأثير في القرارات التفصيلية المتعلقة بالسياسات في المستقبل، وفي التغييرات المقترحة في القانون، وغير ذلك من الأعمال الحكومية التي تؤثر في حقوق الإنسان للمرأة. ومن المعترف به مع ذلك أنه لم تجر أية وكالة من الوكالات تقييما رسميا للأثار التي أحدثتها الخطة الطويلة الأجل منذ بدئها في عام ١٩٨٢. ولا توجد حاليا أي آلية رسمية لإجراء ذلك عن طريقها.

إثنان من مواضع القلق الخاص

١٠٠٠ حقوق الإنسان للمرأة المعوقة

٢٠ - تمشيا مع التوصية العامة رقم ١٨ للجنة، سيقدم هذا التقرير معلومات عن حالة حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة المعوقة في تايلند. وهذه مسألة لم تحظ حتى الآن إلا بالقليل من الاهتمام والأبحاث على الصعيد الوطني، وتستند المعلومات التالية في المقام الأول إلى النتائج التي تمخضت عنها حلقة دراسية عقدت للمساعدة في إعداد هذا التقرير.

٢١ - تنص المبادئ التوجيهية لسياسات الدولة، المادة ٨٩ مكررا، من الدستور التايلندي على أن "الدولة ينبغي أن تقدم المساعدة والعون للمسنين والمعوقين ضمانا لصحتهم، وتشجيعا لهم، وللبث الأمل في نفوسهم حتى يستطيعوا التمتع بمعيشة لائقة". بيد أن هذا البند، حسبما سبق ذكره فيما يتعلق بالمبدأ التوجيهي الذي يتناول مساواة المرأة، ليست له أية قوة قانونية.

٢٢ - وتباين التقديرات لأعداد التايلنديين المعوقين. فثمة ٨٠ ٠٠٠ معوق مسجلون لدى إدارة الرعاية العامة. وهم يتلقون معاشا تقاعديا حكوميا أساسيا ورعاية صحية حكومية مجانية، إلا أن من المسلم به أن كثيرا من المعوقين لا يعلمون باستحقاقهم وليسوا مسجلين. وتتراوح التقديرات الأخرى بين رقم المكتب الإحصائي الوطني البالغ ١,٠٥٧ من الملايين، وتقدير مؤسسة الصحة العامة في تايلند الذي أعد في عام ١٩٩١، ويبلغ ٣,٤٣ ملايين (باستثناء المعوقين عقليا). وعلى حد قول المكتب الإحصائي الوطني، تعيش نسبة ٨٧ في المائة منهم في المناطق الريفية.

٢٣ - ويمكن تقسيم الصعوبات المجابهة في سبل الوصول الأساسية إلى فئتين: سبل الوصول المادية إلى المباني ووسائل النقل وغير ذلك من المرافق والخدمات (مثل الخدمات المقدمة عن طريق الهاتف أو شفها)، وعوائق الوصول الناجمة عن الاتجاهات والأنظمة التمييزية الاجتماعية. وقد تم تحديد كلا الفئتين بوصفهما تمثلان مشاكل رئيسية لكل من المعوقين والمعوقات، وقدمت الجماعات الممثلة لهم مؤخرا شكاوى بغية اتخاذ إجراءات حكومية لتحقيق تحسينات في كلا هذين المجالين.

٢٤ - أما من حيث سبل الوصول المادية، فمن بين المجالات التي حددت على اعتبار أنها ذات أولوية عليا توفير المطالع في الطرق، وسبل الوصول إلى المواصلات العامة (خاصة النظم الجديدة الجاري تشييدها

في بانكوك)، ومرافق دورات المياه اللائقة. وتعكف وزارة العمل والرعاية الاجتماعية الآن على صياغة قواعد تقضي بتوفير المرافق للمعوقين في جميع الأماكن العامة، ولكن مجلس الوزراء لم ينظر فيها بعد.

٢٥ - وتغيير الاتجاهات نحو المعوقات والمعوقين على الدرجة نفسها من الأهمية بالنسبة لحقوق الإنسان المتعلقة بهم. وقد اتخذت بعض الإجراءات الحكومية من حيث التعليم والعمل، على النحو المفضل أدناه، ولكن لم يزل يلزم الكثير لكفالة التزام أرباب العمل، والمسؤولين الحكوميين، والمدارس، وغيرهم مواقف ملائمة، ضمانا لوضع التحسينات الموجهة موضع التنفيذ.

٢٦ - والأمن الشخصي والمالي هي كذلك من الشواغل المعينة الأخرى التي قد تؤثر، بالإضافة إلى الشواغل المذكورة أعلاه، تأثيرا خاصا في حقوق الإنسان للمرأة المعوقة. فالنساء والفتيات المعوقات يمكن أن يكن معرضات بصفة خاصة للاعتداء الجنسي، وخاصة من قبل المسؤولين عنهن أو من لهم سيطرة عليهن. وعلاوة على ذلك، قد يكون الأمن المالي من دواعي القلق الخاص للمرأة التي تصاب بالعجز بعد الزواج. وبينما لا توجد أبحاث في هذا المجال، يعتقد أن النساء في هذه الحالة كثيرا ما يتخلى عنهن أزواجهن، في حين يزداد احتمال قيام الزوجة بإعالة زوجها ورعايته إذا صار معوقا.

٢٧ - وفي مجال التعليم، حدثت بعض التحسينات في الفرص المتاحة للمعوقات والمعوقين على مدى الفترة التي يشملها هذا التقرير. فقد أنشأت بعض الجامعات أو أعدت لإنشاء برامج خاصة تلبي حاجات المعوقات والمعوقين، وازدادت كذلك الخدمات وأعداد الأماكن في المدارس التي تخدم الأطفال المعوقين، رغم ما قدرته إدارة التعليم العام من أن نسبة من تتاح لهم الخدمات الملائمة في الوقت الحاضر لا تتجاوز ٨ في المائة من الطلاب المعوقين المحتملين. وقد أعلن عن تخصيص ١٠٠ مليون باهت إضافية لوزارة التعليم في عام ١٩٩٧ وذلك لإنشاء ١٢ مركزا للتعليم الخاص للطلاب المعوقين ستكون موزعة في جميع أنحاء القطر.

٢٨ - بيد أن التعليم لا يزال أحد المجالات الرئيسية التي قد تزيد فيها معاناة النساء والفتيات المعوقات للتمييز عن معاناة نظرائهن من الذكور. وتعني المرافق التقليدية التي يقل تأكيدها تعليم الفتيات، مقرونة بالمخاوف المتعلقة بتعرض المرأة والفتاة المعوقة التي تعيش بعيدا عن أسرتهن للاعتداء (وهي مخاوف ربما تستند إلى شيء من الحقيقة)، أن الفتاة المعوقة قد لا تجد الفرصة حتى للالتحاق بالمدرسة الابتدائية، أو أنها قد تمنع عن مواصلة تعليمها.

٢٩ - ومن المحتمل أن يكون للتمييز في سبل الوصول إلى التعليم أثر كبير على إمكانيات حصول المرأة المعوقة على عمل. وبعض الأعمال في تايلند، مثل بيع تذاكر اليانصيب وعمل التدليك العلاجي، تقتصر ممارستها تقليديا على المعوقين، ولكن القليل من هذه الأعمال مجز أو يأتي بدخل معقول. ويعتقد أن تقدم التكنولوجيا يوفر للمعوقات الكثير من فرص العمل في نطاق واسع من الوظائف المتنوعة، ولكن هذا سيتطلب تغييرات كبيرة في مواقف كبار مديري الهيئات القائمة بالتوظيف.

٣٠ - وقد ساعد قانون إعادة التأهيل الذي صدر مؤخراً بعض الشيء على زيادة فرص العمل للمعوقين. وهو ينص على أن تقوم أماكن العمل التي يعمل فيها ٢٠٠ أو أكثر من الموظفين باستخدام شخص واحد معوق على الأقل، أو بالمساهمة في صندوق إعادة التأهيل. وقد أبدى عدد مجموعه ٨٢٢ ٤ من أرباب العمل رغبتهم في توظيف شخص معوق، وتم استخدام ٥٨٥ ٣ معوقاً حتى الآن. واختار ٩٨٠ من أرباب العمل الآخرين التبرع لصندوق إعادة التأهيل.

٣١ - ومن المتفق عليه ضرورة تثقيف المجتمع عامة بشأن احتياجات المعوقين وقدراتهم، وضمان توافر الخدمات الأساسية، كترجمي لغة الإشارات، في المكاتب الحكومية والشركات الكبيرة، وغيرها. وقد أفاد المشاركون في الحلقة الدراسية بأنهم تعرضوا للتمييز في المعاملة من جانب طائفة من الناس يمتد نطاقها من المضيفات الجويات إلى الأطباء الذين ربما يتصورون أن المعوقين يوجدون مشكلة لهم في عملهم. أو أنهم على نحو ما أقل استحقاقاً لاهتمامهم. وحتى مع وجود حسن النية والرغبة في مد يد المساعدة، فإن الافتقار إلى المعرفة يعني أن الأفراد من عامة الجمهور لن يعرفوا في كثير من الأحيان كيف يقدمون المساعدة. فقليل جداً من الناس يعلمون، على سبيل المثال، كيف يساعدون شخصاً فاقد البصر على عبور الطريق.

٣٢ - والتثقيف لازم أيضاً للآباء، الذين كثيراً ما يتركون للقيام برعاية أطفال معوقين مع ضالة ما لديهم من المعلومات. وفي بعض الحالات تخلت الأمهات اللواتي أنجبن أطفالاً مصابين بمتزامنة داون (المغولية) عن أطفالهن في المستشفى، مثلاً، إما لتصور أنهن عاجزات عن رعاية الطفل أو لشعورهن بالخجل من أن العجز لا بد وأن يعزى لخطأ ارتكبه. ويمكن أن تمثل الأسرة أيضاً، من خلال الإفراط في الحماية، حائلاً يمنع شخصاً معوقاً من أن يصبح جزءاً من المجتمع.

٣٣ - وقد أبرز أثناء الحلقة الدراسية الدور الهام الذي يحتمل أن يؤديه التثقيف الإعلامي للمجتمع، وكذلك ضالة ما يفعل الآن لمناقشة قضايا العجز بأي شكل في أية منفذ من منافذ وسائط الإعلام.

٣٤ - وقد اضطلع في تايلند بأبحاث محدودة عن احتياجات المعوقين، أو ما يمكن أن يطلق عليه "ثقافة" المعوقين. وأبرز هذا الأمر في الحلقة الدراسية باعتباره إحدى الضرورات الهامة الأخرى. إذ تستخدم المؤسسات المختلفة في تدريب المصابين بالصمم، مثلاً، نهجين متباينين تباينا جوهرياً، يركز أحدهما على قراءة الشفاه وتعليم الكلام، ويعتمد الآخر على لغة الإشارات. ويجري تعليم لغة الإشارات أيضاً في شكلين مختلفين الواحد منهما غير مفهوم للثاني على الإطلاق، ويلزم إجراء الأبحاث لتحديد أي الطريقتين في التعليم أجدى من الوجهة العملية وأكثر ملاءمة.

٣٥ - وتعترف تايلند بوجه عام بأن حقوق الإنسان للمرأة المعوقة مسألة هامة، ومسألة يؤمل إحراز تقدم بصدها قبل موعد التقرير القادم.

٢٧ - حقوق الإنسان للمرأة غير التايلندية في تايلند

٣٦ - يصعب التحقق من العدد الإجمالي للنساء والفتيات اللواتي لا يحملن الجنسية التايلندية في تايلند، وذلك لانتمائهن إلى عدد من الفئات المختلفة، ولأن عددا كبيرا منهن ليس لديهن سوى مستندات محدودة أو لا يحتفظن بأي مستندات على الإطلاق. ويعتقد أيضا أن هذا العدد متقلب، خاصة بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلدان المجاورة. وفي وقت إعداد هذا التقرير كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتولى رعاية ما يقرب من ٢٩ ٠٠٠ امرأة وفتاة. وبالنظر إلى الفئات الأخرى الكثيرة الموجودة من غير التايلنديات إضافة إلى هؤلاء فمن المعقول افتراض أن هناك في تايلند ما يزيد عن ٦٠ ٠٠٠ امرأة غير تايلندية. ومن الفئات الرئيسية ما يلي: نساء القبائل الجبلية من غير الحاصلات على الجنسية التايلندية، والعاملات الأجنيات الموثقات، والعاملات المهاجرات المحتجزات غير الموثقات، والعاملات المهاجرات غير الموثقات وغير المحتجزات، وغير هؤلاء من النساء والفتيات غير الموثقات، والمشرديات من القاطنات في المخيمات القائمة، والمشرديات المقيمات خارج المخيمات، والأشخاص عديمو الجنسية، والآخرين من ذوي الإقامة العابرة. وتشترك هذه الفئات في عدد من المشاكل بوجه عام، ولو أن هناك أيضا مشاكل مقتصرة على فرادى الجماعات.

٣٧ - ويقصد بمصطلح القبيلة الجبلية عدد من الجماعات الثقافية المختلفة التي تعيش في شمال تايلند أو في المرتفعات الممتدة على طول الحدود الغربية والتي تحتفظ بهويات ثقافية ولغات متميزة. وكثير منها انتقلت إلى تايلند في فترات مختلفة على امتداد القرن العشرين. وجنسية هذه الجماعات غير واضحة في كثير من الأحيان، وكان وجودها في الماضي مثارا لمخاوف أمنية. وفي العقود الأخيرة، اعترف بحقوق الجنسية لعدد كبير من جماعات القبائل الجبلية، أو منحت لها الجنسية، ولكن وضع بعضها ما زال غير واضح.

٣٨ - وفي الماضي، كان الأطفال من غير الأسر المعيشية المسجلة يحرمون من سبل الحصول على التعليم، ولكن هذا الحظر قد رفع بوجه عام فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي الإلزامي. بيد أن الطلاب الذين في هذا الوضع غير مؤهلين للحصول على الشهادة التي تفسح أمامهم المجال لمواصلة التعليم أبعد من ذلك.

٣٩ - وتحسنت أيضا إمكانيات الوصول إلى الخدمات الصحية والخدمات العامة والفرص الاقتصادية بالنسبة لمجتمعات القبائل الجبلية على مدى الفترة التي يشملها التقرير، حيث استهدف عدد كبير من المشاريع الإنمائية الحكومية والتابعة للمنظمات غير الحكومية مساعدة هذه الجماعات. غير أن هذه الفئة ما زالت محرومة نسبيا بوجه عام في هذه المجالات، وما زال الاتجار والبغاء يمثلان خطرا كبيرا على النساء والفتيات في هذه المجتمعات.

٤٠ - وتشكل اللغة بالنسبة لنساء وفتيات القبائل الجبلية، ولغالبية النساء والفتيات الأخريات من غير التايلنديات، عائقا كبيرا يحول دون الحصول الكامل على حقوق الإنسان في تايلند. وهذه مشكلة كبيرة وخاصة في مجالات الصحة والتعليم وتأكيد الحقوق في العمل وفي النظام القانوني. وقليل من الدوائر

الحكومية في تايلند تقدم المساعدة في هذا المجال حتى الآن، وإن كان المترجمون يتم توفيرهم في القضايا المعروضة على المحاكم حسب الاقتضاء. وقد قامت المنظمات غير الحكومية في كثير من الحالات بترجمة المواد الصحية والتعليمية إلى اللغات المناسبة لهذه الفئات، وهي توفر خدمات محدودة للترجمة حيثما يلزم الأمر، إلا أن هذا المجال لا يزال من دواعي القلق، خاصة فيما يتعلق بالإعلام الصحي للمجتمع.

٤١ - وتجتمع العزلة التي تفرضها الحواجز اللغوية مع المشاكل الناجمة عن المركز غير الموثق لإيجاد مخاطر معينة في مجال العمل، حيث تتعرض النساء والفتيات غير التايلنديات بصفة خاصة للاستغلال والإيذاء. ويناقش في إطار المادة ٦ ما يتعرض له هؤلاء النساء والفتيات من خطر الاتجار فيهن لأعمال الجنس التجاري، غير أن النساء والفتيات غير التايلنديات العاملات في الصناعات الصغيرة، ومقاولات الباطن، والخدمة المنزلية، والتشييد يصادفن أيضا مشاكل كبيرة.

٤٢ - ومن المعروف أن العمال غير الموثقين معرضون للإساءة في شكل أجور غير منصفة، تقل كثيرا عن الحد الأدنى للأجور في تايلند. ومن المعروف أيضا أن ساعات العمل المفرطة الطول، وأحوال العمل المتسمة بالخطر، والقيود على حرية التنقل خارج أوقات العمل مشاكل شائعة، ولكن ما زال يصعب التصدي لهذه المشاكل ما زال المركز القانوني للعمال غير واضح.

٤٣ - ولا توجد في الوقت الحاضر آليات قانونية تتيح لغير التايلنديين من النساء والفتيات (أو الرجال) العمل في هذه المجالات، رغم أن الشواغل المتعلقة بحالات نقص العمالة في بعض الصناعات تدفع تايلند إلى النظر في استحداث مخطط لتنظيم وضع هؤلاء العمال. وقد استحدثت بالفعل بعض برامج محدودة النطاق لتحقيق ذلك على الصعيد المحلي، ولكن من المسائل الهامة المركز المترتب على ذلك لمن يعولهم هؤلاء العمال، حيث أن تنظيم المشاريع القائمة ينجح إلى عدم إيلاء الاعتبار إلا لفرادى الموظفين.

المادة ٤: التدابير المؤقتة (العمل الإيجابي)

١ - لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة.

٢ - لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراء تمييزيا.

٤٤ - إن تنفيذ التدابير الخاصة المؤقتة لمعالجة اللامساواة القائمة فعلا في حدود ما تعنيه هذه المادة، يبدو أمرا بعيد الاحتمال كثيرا في تايلند في الوقت الراهن نظرا للجو السياسي والاجتماعي السائد فيها.

وسوف تعتبر هذه التدابير على نطاق واسع "غير منصفة"، خاصة وأن مفاهيم المساواة، وليس الإنصاف هي الطاغية حالياً على الحوار العام. وترد مناقشة التدابير الخاصة المتعلقة بالأمومة في إطار المادة ١١.

المادة ٥: أدوار الجنسين والقوالب النمطية

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:

(أ) تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين، أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة؛

(ب) كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، والاعتراف بكون تنشئة الأطفال مسؤولية مشتركة بين الأبوين، على أن يكون مفهوماً أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات.

(أ) القوالب النمطية

٤٥ - تدرك تايلند أن القوالب النمطية لا تزال لها آثار سلبية كبير على تهيئة الفتيات للحياة الاجتماعية، داخل الأسرة وفي المدرسة وداخل المجتمع الأوسع نطاقاً، بل وكذلك فإن هذا السلوك ناشئ من مواقف عميقة الجذور سيكون من الصعب تغييرها. وهناك ثلاث مجموعات من المواقف المترابطة التي تؤثر في ذلك هي: المواقف المتعلقة بعمل الفتيات والنساء وواجباتهن، والمخاطر التي يواجهنها وقدراتهن.

٤٦ - ومن حيث الواجبات، يتوقع من الفتيات في كثير من الأحيان أن يساعد أمهاتهن في مختلف أنواع العمل في البيت، وذلك لأن هذه المساعدة تعتبر من ناحية مسؤوليتهن الطبيعية، وتعتبر من ناحية أخرى شكلاً من أشكال التدريب على الواجبات التي سيضطلعن بها في المستقبل كزوجات وأمّهات. بيد أن الفتيان الذين هم في نفس العمر لا يتوقع منهم عادة القيام بمثل هذا العمل، بل لهم الحرية في أن يقضوا هذا الوقت إما في اللعب أو الدراسة أو تنمية قدراتهم.

٤٧ - والفتيات اللاتي يبدین رغبة في الدراسة أو العمل في المجالات غير التقليدية يمكن أن يواجهن معارضة كاملة من الوالدين والأصدقاء والمدرسة، وقد لا يجدن، ببساطة، من يؤيد هذه الخيارات. وفي مثل هذه الحالة فإن الفتيات الأكثر تصميمًا والأقوى عزيمة هن اللاتي يتمكن من الصمود ومواصلة سيرهن في الطريق التي اخترنها.

٤٨ - يرجح أن يساور الوالدين القلق بوجه خاص إزاء المخاطر التي تواجهها بناتهن سواء كانت مخاطر مادية أو مخاطر تهدد سمعتهن. ويرجح أن يؤدي ذلك إلى إجبار الفتيات على العودة إلى منازلهن في وقت محدد بينما لا تنطبق مثل هذه القيود على إخوتهن، والفتيات مضطرات إلى اللحاق بحافلة المدرسة في حين يستطيع الفتيان أن يتدبروا أمرهم، ولا يسمح للفتيات بالخروج ليلاً، كما أنهن يتمتعن بقدر أقل من الحرية في مواجهة الحالات والفرص الجديدة.

٤٩ - ويرتبط خوف الوالدين على بناتهن بالمجموعة الثالثة من النماذج النمطية المتعلقة بقدرات الفتيات. وقد يشعر الوالدان أن البنات أقل قدرة بدنياً وعقلياً، من الأولاد، على مواجهة الحالات الخطيرة أو الصعبة وربما صار ذلك واقعا بسبب حماية الوالدين الواقية لهن من تلك المخاطر، ذلك لأن الفتيات اللاتي أتيحت لهن فرص أقل لاتخاذ القرارات وتسوية المشاكل بأنفسهن قد تعوزهن هذه المهارات بسبب افتقارهن للتجربة. وضغط الأنداد، الذي يمكن أن يشجع الذكور على مواجهة الحالات الخطيرة أو الصعبة (مثل تحدي أوامر المدرسة أو الوالدين) قد يساعد أيضاً على تنمية قدراتهم على مواجهة مثل هذه الحالات، بينما تميل الفتيات من خلال تهيئتهن للحياة الاجتماعية، إلى تفادي الحالات التي يمكن أن تنطوي على صعوبات.

٥٠ - وفي حين يمكن أن تترتب على الهجرة آثار سلبية كبيرة بالنسبة للفتيات المراهقات والنساء الشابات، فإنها يمكن أيضاً أن تكون عاملاً إيجابياً في مساعدتهن على تحرير أنفسهن من الحواجز التي تضعها أمامهن المواقف النمطية. ويمكن أن تكون النساء الشابات، إن كن بعيدات عن المراقبة الشديدة للوالدين والأقارب والمجتمع المحلي الصغير، أكثر قدرة على التخلص من القيود التقليدية وتنمية مهارتهن ودرايتهن في اتجاهات جديدة.

٥١ - وقد عقد مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة حلقة دراسية بوصفها جزءاً من هذا التقرير اشتركت فيها فتيات ونساء من اللاتي ناهزن العشرين من العمر أو هن في بداية العشرينات. وتحديث عن القيود التي يواجهنها بسبب القوالب النمطية مثل عدم السماح للفتيات في المناطق الريفية بالخروج ليلاً لمشاهدة الأفلام التي تعرض للجمهور (إحدى وسائل التسلية القليلة المتوفرة) وحالة فتاة ترغب في دراسة ميكانيكا السيارات ولم تتمكن في النهاية من ذلك بسبب اللوائح المدرسية وعدم وجود من يدعمها في مطلبها (على الرغم من معارضة الوالدين غير القوية). وأكدت المشاركات في الحلقة الدراسية أن نساء أخريات كثيراً ما يكن من الأمهات أو القريبات من اللاتي يطبقن هذه الأنماط، وأن هناك حاجة للتثقيف والأمثلة الإيجابية لتشجيع التغيير، وكذلك استعداد الفتيات والنساء الشابات لمواجهة المخاطر.

٥٢ - وهناك مجموعة هامة أخرى من القوالب النمطية تتعلق بأدوار القيادة. وهذه الأدوار ينظر إليها عموماً في الأسرة، والمجتمعات المحلية، والأعمال الحرة، والحكومة والمجتمع العام بوصفها أدواراً للذكور. وكما سيجري التوسع في بحثه فيما يتعلق بالكتب المدرسية في إطار المادة ١٠، وفيما يتعلق بالقيادة

السياسية في إطار المادة ٧، فإن هذه القوالب النمطية تجعل من الأصعب على المرأة الوصول إلى الأدوار القيادية، وكذلك تميل إلى محاولة الوصول إليها.

٥٣ - ومن المعترف به أن وسائط الإعلام الجماهيرية عامل هام في الإبقاء على القوالب النمطية المبينة أعلاه، كما أنها تقوم بدور هام في تهيئة الشباب للحياة الاجتماعية. وتصل وسائل الإعلام إلى عدد كبير من سكان تايلند، إذ تشير الأرقام في عام ١٩٩١ إلى أن من بين ١٢,٧ مليون أسرة معيشية في تايلند هناك ٩,٣ ملايين أسرة تملك مذياعا و ٧,٦ ملايين أسرة تملك جهاز تلفزيون.

٥٤ - ويمارس التصوير النمطي للمرأة في جميع وسائط الإعلام بدءا بالإعلانات والمسرحيات والنشرات الإخبارية. وتبين من دراسة أجريت في عام ١٩٨٨ عن الإعلانات التجارية في التلفزيون أن هذه الإعلانات تصور عادة المرأة جميلة ولكنها لا تمارس مهنة متميزة. والصورة الثانية الأكثر شيوعا هي المرأة ربة البيت وبعد سنتين من ذلك كشفت دراسة للأفلام التايلندية أن المرأة لا تزال تصور بوصفها أضعف من الرجل وأقل منه درجة. وكانت معظم الأدوار التي تصورها هذه الأفلام أدوارا تقليدية من ذلك على سبيل المثال دور أم تولي ابنها أهمية أكبر مما تولي لنفسها، أو دور زوجة مطيعة لزوجها. وصورت هذه الأفلام المشتغلات بالجنس أنهن نساء دمرن حياتهن.

٥٥ - ومن الصعوبات المواجهة في تحقيق المزيد من التوازن في تصوير حياة المرأة التايلندية العصرية في وسائط الإعلام انخفاض مستوى تمثيلها بين العاملين في تلك الوسائط. وتواجه المرأة العاملة في وسائط الإعلام العديد من العوائق التي تواجهها المرأة العاملة في الصناعات الأخرى، كما هو مبين في إطار المادة ١٠ أدناه. ولم يتم جمع سوى قدر محدود من البيانات عن عدد الإناث العاملات في وسائط الإعلام في مختلف مجالات الصناعة، غير أن دراسة استقصائية أجريت في أواخر الثمانينات كشفت عن أن نسبة النساء في عينة شملت ٣٣٢ ٤ عاملا في وسائط الإعلام لم تزد على ١٧ في المائة. وكما هي الحال في العديد من البلدان الأخرى كان هناك اتجاه نحو تزايد أعداد النساء اللاتي يرغبن في أن يصبحن صحفيات أو يمارسن مهنا أخرى في وسائط الإعلام غير أن هذه الأعداد لا تزال مركزة في المستويات الدنيا في هذه الصناعة. ولا تملك العاملات فيها سوى قدر قليل من سلطة اتخاذ القرارات، كما تحول السياسة المتبعة في هذا المجال دون شغلهن العديد من الوظائف مثل وظائف التقنيات ومشغلات آلات التصوير.

٥٦ - وهناك مشكلة أخرى تعوق محاولة التأثير في صورة المرأة في وسائط الإعلام ألا وهي استخدامها المتزايد في الإعلانات التجارية. وتهدف الجرائد والمحطات التلفزيونية وبقية وسائط الإعلام بصورة رئيسية إلى تقديم البرامج الترفيهية التي تحقق بها أقصى قدر من الربح ولا تسعى إلى التثقيف وتنمية الموارد البشرية. ونظرا لأن الحكايات المتعلقة بالشخصيات النمطية، سواء أكانت في شكل أخبار تتعلق بالحياة الواقعية أو مسرحيات، تحظى بإقبال كبير من الجمهور، فإن هناك اتجاها نحو إنتاجها بكميات كبيرة والترويج لها بقوة. وتتجه الحكايات أيضا إلى التركيز على جوانب جذابة من حياة سكان المدن

الأغنياء نسبياً، ولا تعكس واقع حياة معظم المشاهدين لتلك الصور بل تشجعهم على التعلق بآمال غير واقعية والتركيز على أهداف مادية.

٥٧ - ويقترح في الخطة المنظورية العشرينية المتعلقة بالمرأة بأن تصدر الحكومة توجيهات تقضي بأن تقدم جميع أشكال وسائط الإعلام أخباراً أكثر إيجابية ومزيماً من المعلومات التي تصور الحياة الواقعية للمرأة في تايلند اليوم، غير أنه سيكون من الصعب تنفيذ هذه السياسة نظراً لالتزام الحكومة بحرية الصحافة وارتفاع مستوى الإعلان التجاري. وبالإضافة إلى ذلك، تنص الخطة على إجراء المزيد من البحوث بشأن تغطية موضوع المرأة في وسائط الإعلام ومشاركة المرأة في الإنتاج الإعلامي، ويؤمل أن تزداد البحوث في هذا المجال بتوسع برامج الدراسات المتعلقة بالمرأة.

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير نظم مكتب اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية عدداً من الحلقات الدراسية في محاولة لتشجيع التقليل من الصور النمطية والتقارير الصحفية. بيد أن هناك اعترافاً بأن هذه الحلقات الدراسية لم يشهدها سوى عدد قليل نسبياً من المهنيين العاملين في وسائط الإعلام وأن تأثير هؤلاء في محتواها كان محدوداً.

(ب) تثقيف الأسرة

٥٩ - اعترفت الخطة الإنمائية الوطنية السابعة في تايلند (١٩٩٢-١٩٩٦) لأول مرة رسمياً بأهمية الأساسية للأسرة في الحياة التايلندية وبأن التغييرات الاجتماعية أصبحت تهدد هذه الأسرة. وأصبح الناس يدركون تفاقم تفكك الأسرة وكذلك إساءة معاملة المرأة والأطفال وكبار السن داخل هياكل الأسرة.

٦٠ - وفي الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤، قامت اللجنة الوطنية للأسرة، في نشاطها ضمن إطار السنة الدولية للأسرة التي أعلنتها الأمم المتحدة، بتنظيم حملة واسعة النطاق لتعزيز الأسرة. وأنتجت برامج تلفزيونية بثتها عبر المحطات الشعبية، وإعلانات إذاعية التي لا يزال يستخدمها المدرسون والمرشدون الاجتماعيون في شكل أشرطة، ونظمت مسابقات لكتابة مقالات ومسابقات فنية ووزعت ملصقات مروجية لمواضيع السنة الدولية للأسرة. وشجع عملها الحكومة على أن تعلن، خلال احتفال سونغران (السنة الجديدة) الموجه إلى الأسرة، يوم ١٤ نيسان/أبريل يوماً وطنياً للأسرة يحتفل به سنوياً.

٦١ - وكان الموضوع الرئيسي للحملة التي نظمتها اللجنة هو أهمية أدوار الرجل بوصفه زوجاً وأباً. وأكدت فيها ضرورة تحمل الرجال نصيباً أكبر من الأعمال الروتينية المنزلية ومن المسؤولية عن تنشئة الأطفال، وضرورة بقائهم مخلصين لزوجاتهم (وخاصة بالنظر إلى تفشي مرض الإيدز).

٦٢ - وفي متابعة لعمل اللجنة، تشرف وزارة العمل والرعاية الاجتماعية على دراسة استقصائية وطنية عن الأسر في ما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ قرية على الصعيد الوطني. ويؤمل أن تساعد نتائج هذه الدراسة على وضع برامج الرفاه الاجتماعي للأسرة والخدمات الاجتماعية الأخرى المتعلقة بالأسرة. وعلاوة على ذلك،

هناك خطة مدتها خمس سنوات تشترك في تنفيذها خمس وزارات وعشر منظمات من المقاطعات ستساعد لجان التنمية الريفية على تقديم الرعاية للأسر في مناطقها. وسيقوم الخبراء في كل مقاطعة بوضع دليل لتدريب العمال على مستوى القرى، وسيتم إنشاء آلية للرصد على مستوى القرى لدراسة آثار البرنامج.

٦٣ - ولا تتضمن المناهج الدراسية برنامجا لتثقيف الأسرة، على الرغم من أن هناك تربية جنسية، تركز على التفسير البيولوجي، على النحو المبين في إطار المادة ١٠.

المادة ٦: الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة.

٦٤ - من المشاكل الكبيرة في مجال حقوق الإنسان في تايلند استغلال بغاء المرأة والاتجار بها. والمواقف الاجتماعية العميقة الجذور تجعل من الصعب تنفيذ التدابير المناسبة التي يمكن استخدامها لمكافحة الاتجار بالمرأة واستغلال بغائها مكافحة فعالة. وكما ورد في التقرير الأولي لتايلند، ينص القانون على معاقبة المشتغلات بالجنس التجاري بينما ينص على تسليط عقوبات صارمة على المنتفعين من البغاء ولا سيما الأفراد الذين يجبرون النساء على ممارسة البغاء، غير أن تطبيق هذا القانون يطرح مشكلة رئيسية.

٦٥ - وما فتئت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية تعمل من أجل سن قانون جديد يجعل العقوبات أكثر صرامة ويجدد حظر الدولة لبغاء الأطفال واستغلال بغاء الأطفال، غير أن مشكلة التنفيذ ستظل قائمة. بيد أن الضغط الذي مارسته الحكومة، والدعوة والبحوث التي قامت بها المنظمات غير الحكومية خلال الفترة المشمولة بالتقرير أدت إلى مضاعفة عدد المداهمات على المواخير والأماكن الأخرى ولا سيما الأماكن التي تستخدم المشتغلات بالجنس التجاري اللاتي تقل أعمارهن عن ١٨ سنة والنساء المتاجر بهن للعمل في البغاء عن طريق استخدام العنف البدني أو التهديد باستخدامه.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تحقق تحسن كبير في المواقف إذ صار الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة يعتبران على نحو متزايد، من أخطر المشاكل المتعلقة بالحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان في تايلند وبذلت كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية جهودا كبيرة لمكافحة هذين النشاطين. وأعلنت الحكومة بوضوح أنه ينبغي ألا تقل سن المشتغلات بالجنس التجاري عن ثمانية عشر عاما ومنعت استغلال بغاء المرأة والاتجار بالمرأة لأغراض البغاء.

٦٧ - ووجهت البرامج التي وضعت لتحقيق هذه الأهداف في المقام الأول للفتيات والنساء إما بإعطائهن حولا بديلة عن العمل لاشتغالهن بالجنس التجاري أو بمساعدتهن على ترك هذا العمل. وشُرع مؤخرا في

تنفيذ بعض البرامج التي تهدف إلى تغيير المواقف المجتمعية العامة، ولا سيما مواقف الزبائن المحتملين، ومواقف والدي الفتيات.

٦٨ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا فهما أكثر عمقا للمشاكل التي نشأت بين العمال الحكوميين والعمال غير الحكوميين في الميدان، وازداد الإدراك بأن هذه المشاكل ببساطة، لا ترتبط بالفقر فحسب، بل إن للمواقف الاجتماعية دورا هاما في كل من الطلب على خدمات الجنس التجاري والاتجار بالمرأة واستغلالها اللذين يحدثان ضمن هذا النشاط.

١٠ الأسباب

٦٩ - هناك مجموعتان من المواقف الاجتماعية أدتا مجتمعتين إلى تشجيع ظهور صناعة جنسية تجارية كبيرة مربحة في تايلند، إلى جانب استغلال البغاء والاتجار بالمرأة على نطاق واسع، أولها المواقف إزاء ما يعتبر عاديا أو مقبولا من سلوك الذكور مما شجع الرجال على التردد على المشتغلات بالجنس التجاري، ولا يوجد في اللغة التايلندية تعبير رجل بكر. كما أن من المحتمل جدا أن أي شاب يعترف بأنه بكر يتعرض لسخرية أنداده. وتعتبر فئات اجتماعية عديدة من الطبيعي أن يكون أول اتصال جنسي يمارسه الرجل مع بغي، وعادة يكون ذلك الرجل مصحوبا بأصدقائه. ولا يزال التردد على المشتغلات بالجنس التجاري يعتبر جزءا من سلوك الترفيه الجماعي.

٧٠ - وكشفت دراسات متنوعة أن الرجال التايلنديين يترددون بانتظام على المومسات. وتقول إحدى الدراسات أن الرجال الذين يترددون بانتظام على المشتغلات بالجنس التجاري يتراوح عددهم بين أربعة وستة ملايين رجل، بمعدل مرة واحدة في الشهر على الأقل، بينما قدرت وزارة الصحة العمومية في عام ١٩٨٩ أن هناك ٤,٢ ملايين رجل يترددون على المشتغلات بالجنس التجاري. وأشارت دراسات أخرى أن ٧٥ في المائة من الرجال التايلنديين مارسوا الجنس مع المشتغلات بالجنس التجاري مرة واحدة في حياتهم وأن ٤٨ في المائة مارسوا أول اتصال جنسي لهم مع مشتغلة بالجنس التجاري.

٧١ - والمواقف التي تتغاضى عن البغاء ليست مقصورة على الرجال. ويرى كل من النساء والرجال أن البغاء يحمي النساء "العفيفات" من الاغتصاب، في حين تقول العديد من الزوجات انهن يفضلن أن يتردد أزواجهن على المشتغلات بالجنس التجاري بدلا من أن يتزوجوا فتيات دون السن القانونية، وهو ما يعتبر خطرا أكبر بكثير يهدد استقرار الأسرة.

٧٢ - بيد أنه يبدو أن الرجال يتجون إلى التقليل من التردد على المشتغلات بالجنس التجاري أو وقف التردد عليهن، ويعزى ذلك من ناحية إلى شعورهم بخطر الإيدز، ومن ناحية أخرى إلى إدراكهم بأن ممارسة الجنس غير التجاري أصبح الآن ممكنا أكثر من السابق بسبب تغير العادات الاجتماعية. وأكد البحث الذي شمل طلاب التدريب المهني في بانكوك والمجندين في شانغهاي هذا الاتجاه، والاسباب الداعية له، غير

أنه يقدر أنه لا تزال هناك نسبة من الرجال تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة يترددون بانتظام على بيوت الدعارة.

٧٣ - والمجموعة الثانية من المواقف الاجتماعية التي تسهم في مشاكل الاتجار بالمرأة واستغلال البغاء هي المواقف التي تدفع بالمرأة إلى أن تصبح مشغلة بالجنس التجاري. وتتلحق هذه المواقف بواجبات البنات إزاء والديهن والمواقف المتعلقة ببتولة المرأة. وفي الهيكل الاجتماعي التايلندي يقع على كاهل كل من الأولاد والبنات واجب التعويض لوالديهم عن جهود تربيتهم إياهم. ويعبر عن ذلك بـ "تسديد" البن الرضاعة". ويستطيع الذكور الوفاء بهذا الدين جزئيا بدخولهم في الرهبانية لفترة معينة لإهداء الحسنات الدينية إلى والديهم، ولكن النساء لا يستطعن عمل ذلك نظرا لعدم وجود رهبنة للنساء ضمن التقليد البوذي في تايلند. وبدلا من ذلك فإنهن مطالبات بالمساهمة ماديا في رفاه والديهن، وقد ترى العديد من النساء ذوات التحصيل العلمي المحدود واللاتي تتاح لهن فرص عمل محدودة أن البغاء هو السبيل الوحيد لتحقيق ذلك، وهكذا فإنهن مكرهات علنا أو بصورة غير مباشرة على البغاء بهذه الطريقة.

٧٤ - وهناك مشكلة أخرى سببها الأهمية الكبيرة جدا التي لا تزال تولى لبتولة المرأة. ولذلك فإن الفتاة أو المرأة التي أسست معاملتها داخل أسرتها، أو كانت طرفا في علاقة غير مشروعة أو تعرضت للاغتصاب لا تكن لنفسها سوى القليل من الاحترام وترى أن مصيرها في المستقبل غير هام مما يجعلها تقع ضحية سهلة بين أيدي المتاجرين بالمرأة. وهذا النوع من المواقف يمكن أيضا أن يجعل من الصعب قبول المرأة التي كانت تشغل بالجنس التجاري ضمن بيئة عمل مختلفة أو داخل مجتمعها الأصلي وقد يعني ذلك أن النساء أو الفتيات اللاتي أجبرن على الاشتغال بالجنس التجاري سيواصلن ممارسة ذلك النشاط لأنه لا تتوفر لهن خيارات أخرى.

٧٥ - واعتبر أيضا ازدياد النزعة المادية عاملا آخر يمكن أن يدفع بالعديد من النساء والفتيات إلى الاشتغال بالجنس التجاري. ويتبين من البحوث التي أجريت في شمال تايلند أن العديد من الأسر التي بإمكانها أن تعيش دون حاجة إلى دخل إضافي تدفع، رغم ذلك، بناتهن إلى البغاء حتى تتمكن من اقتناء أشياء "إضافية" مثل الفيديو والتلفزيون والسيارة.

٧٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض النساء، لا سيما الطالبات في الجامعات وفي المعاهد، يشتغلن بالجنس التجاري "جزءا من الوقت" لتحصلن المال اللازم للعيش حياة مسرفة نسبيا. وعلى الرغم من أن هؤلاء النسوة يدخلن مجال الاشتغال بالجنس التجاري بحرية فإنهن معرضات مع ذلك للاستغلال وسوء المعاملة بسبب الهيكل العام لهذا النشاط.

٧٧ - وكان أيضا للترويج للسياحة الدولية ونموها دور في التشجيع على إنشاء أماكن ترفيهية للسياح حيث تقدم لهم الخدمات الجنسية. وتعود نشأة هذا القطاع من الصناعة الجنسية التجارية في تايلند إلى حرب فييت نام. وفي الفترة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٦ كان هناك ٥٠ ٠٠٠ جندي أجنبي في تايلند بينما

كان يفند إليها نحو ٧٠٠ ٠٠٠ جندي سنويا طلبا للراحة والترفيه. وبعد انتهاء الحرب تحولت المشتغلات بالجنس التجاري وكذلك الأنشطة التجارية التي كن يعملن فيها إلى تقديم الخدمات إلى التجارة السياحية الدولية. وارتفع عدد السياح الوافدين إلى تايلند من مليون سائح في عام ١٩٧٣ إلى مليوني سائح في عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ بلغ هذا الرقم على التوالي ٥,٣ و ٥,١ مليون سائح ولا يزال في ازدياد ولو بوتيرة أبطأ شيئا ما. وأثبتت دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٩٠ أن ٦٥ في المائة من هؤلاء السياح كانوا من الذكور غير المرافقين. واكتشفت وزارة الصحة الألمانية في عام ١٩٩٥ أن ٣٠ في المائة من مجموع السياح الألمان الذين يزورون تايلند إنما كانوا يزورونها من أجل الخدمات الجنسية.

٧٨ - وعلى الرغم من أن هذا النمو في الخدمات الجنسية غير مدعوم من الحكومة مباشرة، فإنه كان نتيجة حتمية للترويج للسياحة التي كانت تعتبر مصدرا هاما جدا من مصادر العملات الأجنبية، ولم يبذل سوى جهد ضئيل لشني سياح الجنس. وكثيرا ما تعرض الحملات الرسمية المروجة للسياحة في تايلند في الخارج صورا لنساء تايلنديات جميلات مطيعات ظاهريا ومستعدات لإشباع نزوات أي رجل. وفي السنوات الأخيرة تغير تركيز الترويج للسياحة شيئا ما وبدأت تستهدف أكثر فأكثر سوق "الأسرة" والسائحات، غير أن الصور التي أوجدتها الحملات الأولى ستظل لا شك عالقة في الأذهان بعض الوقت.

٧٩ - ومن أوجه القلق الرئيسية الأخرى المتعلقة بالسياحة الأجانب الذين يميلون جنسيا إلى الأطفال والذين يسعون إلى الحصول على الخدمات الجنسية التجارية من الأطفال، إناثا وذكورا، في تايلند. وتحقق مؤخرا بعض النجاح في انفاذ القوانين في هذا المجال لمقاضاة عدد من الرجال وسجنهم في تايلند لارتكابهم جرائم جنسية ضد الأطفال. وفي حالات أخرى، تعاونت السلطات التايلندية مع المدعين العامين في عدد متزايد من البلدان التي سنت قوانين تسمح بمقاضاة مواطنيها على الجرائم الجنسية التي يرتكبونها ضد الأطفال في البلدان الأخرى.

٨٠ - ومن العوامل الحيوية الهامة في المحافظة على الصناعة الجنسية التجارية المكاسب الكبيرة التي تحققها والقوة التي يكتسبها منها الأشخاص الذين يسيطرون عليها. ونظرا لهذه القوة المالية التي تستند إليها هذه الصناعة، فإنه من الصعب جدا انفاذ تدابير لمكافحة الاتجار بالمرأة واستغلال بغائها داخل هذه الصناعة، كما أن الأرباح التي يمكن أن تدرها تشكل مصدر قوة جبارة تشجع على المزيد من الاتجار والاستغلال.

٢٠ استغلال البغاء

٨١ - نشرت تقديرات مختلفة على نطاق واسع لعدد المشتغلات بالجنس التجاري في تايلند. وتقدر اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة أنه هناك ما بين ١٥٠ ٠٠٠ و ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة يشتغلن بالجنس التجاري تتراوح فيهن نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثمانية عشرة ما بين ١٥ و ٢٠ في المائة. ويمثل ذلك ما ذكرته إدارة مكافحة الأمراض المعدية التي قدرت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أن هناك ما يزيد على ٨١ ٠٠٠ مشغلة بالجنس التجاري في تايلند يعملن في مؤسسات يفوق مجموع عددها ٦ ٥٠٠ مؤسسة

عملها تقديم الخدمات الجنسية. وقدرت إحدى المنظمات غير الحكومية أن هناك مليوني شخص من المشتغلين بالجنس التجاري من بينهم ٨٠٠ ٠٠٠ دون سن الثامنة عشرة. وترى الحكومة أن هذا الرقم الأخير مشط في تقدير المشكلة إذ أن ذلك يعني أن ربع مجموع عدد الفتيات البالغ ٣,١ مليون فتاة واللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٨ سنة تشتغلن بالجنس التجاري، بينما يعني ذلك من حيث مجموع السكان أن هناك امرأة بغى من بين كل ١٤ امرأة.

٨٢ - والنساء العاملات في أماكن الترفيه غير محميات بقوانين العمل كما لا توجد لوائح تحدد عدد ساعات عملهن وشروط عملهن. ومعظم أماكن الترفيه لا تمنح العاملات فيها أياما للراحة، أما المؤسسات التي تمنح النساء أياما للراحة فإنها لا تمنحن أكثر من يومين في الشهر. وأي أيام إجازة إضافية بما في ذلك الإجازة المرضية، يترتب عليها تخفيض في الأجر. ويقل المرتب الأساسي عادة عن الأجر الأدنى. ولذلك فإن العاملات في هذه المؤسسات يعولن على ما يحصلنه من بقشيش من الزبائن لتعويض النقص. وتلزم العديد من أماكن الترفيه العاملات على أن يقدمن بانتظام شهادات طبية تثبت إجراءهن للفحوصات المتعلقة بالأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتحمل النساء عموما تكاليف هذه الفحوصات وأي علاج ضروري من تلك الأمراض.

٨٣ - وفي حالات عديدة تطبق المواعير نظام السخرة بأن تدفع مقدما مبلغا من المال إلى المرأة العاملة في الماخور وكثيرا ما تدفع ذلك المبلغ إلى أسرة المرأة. وتفرض على ذلك المبلغ أسعار فائدة عالية جدا، كما أن المرأة تتكبد بالإضافة إلى الدين مبالغ كبيرة لتسديد رسوم مفرطة مقابل الغذاء واللباس ومستحضرات التجميل وغير ذلك من المواد. وفي مثل هذه الظروف كثيرا ما تخضع أيضا المرأة إلى قيود صارمة تفرض على حرية تنقلها ما دامت لم تسدد الدين. ويجعل ذلك من الصعب جدا عليها الحصول على المعلومات والخدمات الطبية وغيرها.

٨٤ - ويعتقد عموما أن تشغيل العاملات في الجنس التجاري للعمل كمومسات آخذ في الانخفاض ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل. فقد أدى وباء الإيدز إلى الطلب على الفتيات الأصغر سنا اعتقادا (خطأ) بأنهن أقل تعرضا للإصابة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الطلب على المشتغلات بالجنس التجاري، مقرونا بانخفاض عدد النساء الشابات الناشئ عن انخفاض معدل النمو السكاني خلال العقدين الماضيين أدى ببساطة إلى أن الطلب على النساء للاشتغال بالجنس التجاري صار يفوق عدد النساء اللاتي تزيد أعمارهن على ١٨ سنة.

٨٥ - وهناك أيضا اعتقاد بأن ازدياد معدلات تفكك الأسر يساعد على دخول الفتيات صناعة الجنس التجاري. وكثيرا ما لا يقبل الآباء المسؤولية الاقتصادية عن أسرهم، كما يمكن أن يكون الوالدان مطلقيين أو منفصلين أو أن يكون الأطفال قد تركوا بعيدا مع أقارب لهم، ويكونون في هذه الحالة معرضين لسوء المعاملة. وفي حالة تفكك الأسرة فإن هؤلاء الأطفال قد يفرون بعيدا في محاولة لكسب رزقهم بأنفسهم ويلجأون في نهاية المطاف إلى البغاء من أجل البقاء.

٨٦ - وفي حالة انخفاض مستوى التعليم يكون من الأرجح أن تصبح المرأة، في أي مرحلة من عمرها، مشغولة بالجنس التجاري. وأثبتت إحدى الدراسات أن ربع المشتغلات بالجنس التجاري لم يذهبن البتة إلى المدرسة وأن الربع الآخر لم ينهين دراستهن الابتدائية. ومعظمهن لم يتلق تدريباً مهنيًا من أي نوع كان ولو عملن في مهنة أخرى فإن أملهن ضعيف في تحصيل أجر يفوق الأجر الأدنى. وهن معرضات جدا للاستغلال نظرا لعدم وعيهم بحقوقهن القانونية، وعدم قدرتهن على فهم العقود التي يمكن أن يوقعنها ولا يعلمن إلا القليل عن إمكانية حصولهن على المساعدة والدعم أو أنهن ربما لا يعرفن شيئاً عن ذلك.

٣' الاتجار بالمرأة

٨٧ - يحدث الاتجار بأشكال مختلفة. ويتاجر بالمرأة في بعض الحالات عن طريق استخدام العنف البدني أو التهديد باستخدام العنف البدني غير أن الأسلوب الأكثر شيوعاً هو عبودية الدين أو الضغوط الاجتماعية القهرية لإكراه المرأة على الاشتغال بالجنس التجاري. وتنخدع العديد من النساء بنوع العمل الذي ينتدبن لأدائه (ويقال لهن عادة أنهن سيعملن كندل أو خادمت في البيوت)، وقد يعلمن أنهن ذاهبات للعمل في الصناعة الجنسية ولكن يخدعن بالأجر الذي يدفع لهن أو شروط العمل الأخرى، أو الدين الذي يتكبدنه أو أسعار الفائدة أو مواعيد السداد. وعادة ما يبرم المتاجرون بالمرأة أو القوادون مع النساء اللاتي يتاجرون بهن، اتفاقات شفوية فقط. وهكذا يكون من غير الممكن عادة إثبات انخداعهن.

٤' برامج منع الاتجار بالمرأة واستغلالها

(أ) التعليم والتدريب

٨٨ - كما أشير سابقاً، فقد ركزت الحكومة والمنظمات غير الحكومية بوجه خاص خلال فترة التقرير على تقديم حلول بديلة للفتيات والنساء ليتخلين عن اشتغالهن بالجنس التجاري، وعلى مساعدة الراغبات منهن في ترك هذا العمل. ومن الخطوات الرئيسية في هذا الصدد تمديد فترة الدراسة الإلزامية من ست سنوات إلى تسع سنوات ابتداءً من أيار/ مايو ١٩٩٦. وقبل ذلك أخذت الحكومة بعدد كبير من برامج المنح الدراسية وخاصة في شمال تايلند وذلك لتشجيع الفتيات على مواصلة تعليمهن إلى مرحلة ما بعد الدراسة الابتدائية، ويتوقع أن تستمر هذه البرامج في محاولة لضمان بقاء الفتيات في المدارس. والأساس المنطقي الذي تستند إليه هذه الاستراتيجية الكبيرة هو أن تقديم المزيد من التعليم للفتيات يمكنهن من زيادة فهم استراتيجيات العاملين في الصناعة الجنسية، والتخطي إلى أهدافهم، بينما سيمنهّن زيادة نضجهن من مقاومة الضغوط التي تمارسها عليهن الأسرة للعمل في الصناعة الجنسية.

٨٩ - ولضمان مصدر دخل بديل للنساء والفتيات، يجري توفير التدريب المهني لهن، وخاصة في المناطق المعروفة بأنها مصادر هامة للمشتغلات بالجنس التجاري، وذلك في محاولة لمساعدة الضعيفات منهن والفتيات على البقاء في قراهن وكسب دخل معقول. ذلك أن هجرتهم إلى كبريات المدن تزيد من فرص دخولهن إلى الصناعة الجنسية وذلك حتى وإن لم يكن ذلك هو الهدف الأول من هجرتهم.

٩٠ - ونظمت دورات دراسية خاصة في هذه المناطق للنساء والفتيات المصنفات في المجموعات "المعرضة لخطر كبير" لتعزيز احترام الذات لديهن وإطلاعهن على الأساليب التي يغريهن بها تجار الجنس والمعلومات الخاطئة التي يفشونها. وتمت أيضا توعيتهن بخطر مرض الإيدز، كما نشرت وسائط الإعلام معلومات بشأن ظروف العمل في مجال الجنس التجاري ومخاطره.

٩١ - وبدأ أيضا تنفيذ عدد من البرامج لتشجيع إحداث تغير في المواقف الاجتماعية العامة إزاء البغاء، وخاصة في أوساط الوالدين، والمدرسين وبقية أفراد المجتمع المحلي من ذوي النفوذ. وبمساعدة من شركاء الحوار الدولي، تم إنتاج أشرطة فيديو وبرامج تليفزيونية وإذاعية في محاولة لوقف الدعم المقدم للصناعة الجنسية أيا كان شكله. ومن المؤمل أن تساعد برامج تثقيف الأسرة، مثل البرنامج الذي موضوعه "رجل واحد، زوجة واحدة" على خفض الطلب على الخدمات الجنسية التجارية.

٩٢ - وتوفر كل من المنظمات غير الحكومية والحكومة عددا من البرامج للنساء اللاتي كن يشتغلن بالجنس التجاري وصرن يرغبن في ترك هذه المهنة. وتشرف إدارة الرفاه العام على إدارة خمس دور لتقديم الرعاية إلى عدد من النساء يصل إلى ٢٥٠ امرأة (ويشمل أيضا هذا العدد نساء يواجهن مشاكل أسرية). وتجبر بعض المشتغلات بالجنس التجاري على قضاء سنة في هذه الدور بعد المثول أمام المحكمة، في حين يمكن في حالات أخرى أن توجه الشرطة النساء إلى هذه الدور. وتقدم هذه الدور دورات تدريبية مدتها ستة أشهر على العديد من المهن النسائية التقليدية مثل خياطة الملابس النسائية ورعاية الأطفال، كما تقدم التدريب في المجالات التقليدية مثل السباكة وميكانيكا السيارات.

٩٣ - بيد أن العديد من النساء لا يقضين في هذه الدور وقتا كافيا لإتمام الدورات التدريبية، كما أن البعض منهن اللاتي ينهين هذه الدورات لا يبلغن المستوى المطلوب في سوق العمل. وعموما فإن كلا من الحكومة والمنظمات غير الحكومية تدرك على نحو متزايد في جميع هذه البرامج أن من الضروري أن يكون التدريب في المستوى المطلوب وموجها عمليا لإعداد المرأة لشغل وظائف ذات مرتبات معقولة في مجالات العمل التي يكون فيها الطلب على العمالة عاليا. والبرامج التي شرع في تنفيذها حديثا والتي كثيرا ما كانت بالتعاون مع قطاع الشركات، كانت مرتبطة على نحو أوثق بفرض العمالة كما بدأت تبرهن على درجة أعلى من النجاح في إعداد المرأة لشغل الوظائف المتوفرة والتي تدفع عليها أجور معقولة.

(ب) الإصلاح القانوني

٩٤ - كما سبقت الإشارة أعلاه، ما فتئت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية تعمل متعاونة من أجل سن قانون جديد يحل محل قانون مكافحة البغاء لعام ١٩٦٠. والتغييرات الرئيسية التي سيحدثها هذا القانون هي فرض غرامات أكبر على المشتغلات بالجنس التجاري وتوسيع نطاق تعريف "الماخور" ليشمل المؤسسات التي تستخدم لإقامة الاتصال بين المومسات والعملاء مما سيذلل كثيرا الصعوبات المواجهة في المحافظة على النظام والناشئة عن الجوانب الفنية القانونية. وتمثل هذه الجوانب الفنية صعوبات كبيرة يواجهها المسؤولون عن إنفاذ القانون إذ أنه يمكن أن يكون من الصعب جدا مقاضاة

أصحاب المؤسسات التي لا توفر الخدمات الجنسية علنا ولكن يجري فيها الترتيب لتوفير هذه الخدمات، ومن هذه المؤسسات المقاهي والمطاعم وخدمات المرافقة إلخ.

٩٥ - ومقارنة بقانون عام ١٩٦٠، يزداد القانون الجديد المقترح كثيرا في قيمة الغرامات التي تفرض على أصحاب المواقير والقوادر وسماسرة الفاحشة والمتاجرير بالنساء، وينص على فرض عقوبات على الوالدين الذين يبيعون عمدا أطفالهم للعمل في البغاء. وجررت مناقشات مطولة في المجلس القضائي خلال صياغة القانون بشأن إمكانية معاقبة أي زبون يمارس الجنس مع مشتغلة بالجنس التجاري، غير أنه رؤي عموما أن المواقف الاجتماعية وكذلك البرلمان سوف لا تؤيد مثل هذا القانون.

٩٦ - وانتقدت بعض المنظمات غير الحكومية القانون لأن بعض العقوبات الواردة فيه أخف من العقوبات الواردة في القانون الجنائي فيما يتعلق ببعض الجرائم، وخاصة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يمارسون الجنس مع المشتغلين بالجنس التجاري من الأطفال وكذلك المشرفين على إدارة المواقير. بيد أن إنفاذ القانون يعني في الواقع أن هذا القانون ينص على عقوبات أشد كثيرا من العقوبات التي ينص عليها قانون عام ١٩٦٩ الذي استبدل به، علما بأن هذه العقوبات الأشد التي ينص عليها القانون الجنائي لم تنفذ.

٩٧ - وبموجب هذا القانون سيؤخذ الأطفال إلى مراكز مؤقتة، وستشرف على هذه العملية لجنة وطنية تتكون غالبية أعضائها من ممثلين للمنظمات غير الحكومية، وتشمل توزيع مراكز الاشراف على رعاية هؤلاء الفتيات على مستوى المقاطعات. لذلك فإن هذا القانون يختلف أساسا عن الممارسات السابقة إذ يتخذ بموجبه القرار بشأن مستقبل الأطفال بعيدا عن الرقابة الوحيدة التي تمارسها الحكومة، ونقلها من وكالة مركزية إلى أخرى محلية.

٩٨ - واعتمد مجلس النواب القانون الجديد في نيسان/أبريل ١٩٩٦، وسينظر فيه الآن مجلس الشيوخ. ويؤمل أن يصبح قانونا نافذا في غضون هذا العام.

٩٩ - وما فتئت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية أيضا تروج لقانون آخر، هو قانون الاتجار بالمرأة والطفل، والهدف من ذلك هو الاستعاضة به عن قانون عام ١٩٢٨ بشأن منع الاتجار بالمرأة والفتاة الذي صار نصا بلا روح. ووافق على هذا القانون مجلس الوزراء غير أنه لم ينظر فيه البرلمان بعد. وعلى غرار قانون البغاء الجديد فقد نظر البرلمان جزئيا في هذا القانون خلال مدة الحكومة السابقة، غير أن الأحكام الدستورية تقول إنه عندما تنصب حكومة جديدة فإنها تعيد هذا الإجراء من البداية. ونظرا لأن الفترات التي قضتها الحكومات التايلندية الأخيرة في الحكم قصيرة نسبيا أعاق ذلك كثيرا الجهود الرامية إلى سن قوانين جديدة تؤثر في حقوق الإنسان للمرأة في تايلند.

٥' قضيتان هما موضع قلق خاص

(أ) النساء والفتيات غير التايلنديات في تايلند

١٠٠ - قدرت المنظمات غير الحكومية أن عدد النساء والفتيات من ميانمار العاملات في الصناعة الجنسية التجارية في تايلند يتراوح في أي وقت بين ٢٠ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ امرأة، وتنضم إليهن ١٠ ٠٠٠ امرأة أو فتاة جديدة كل سنة. ويعتقد أنهن يمثلن أكبر مجموعة من الأجنيات المشتغلات بالجنس التجاري في تايلند، بينما يعتقد أن النساء والفتيات الصينيات، القادمات أساسا من مقاطعة يونان التي تعيش فيها فئات لها روابط لغوية وثقافية مع تايلند، هن ثاني أكبر مجموعة في تايلند إذ تقدر الشرطة في هذه المقاطعة أن ٥ ٠٠٠ فتاة وامرأة يغادرن المقاطعة سنويا قاصدات تايلند لهذا الغرض. ويجري أيضا الاتجار بالنساء والفتيات من كمبوديا ولاو وفييت نام بتهريبهن إلى تايلند لغرض استخدامهن في الجنس التجاري، وإن كان عددهن أقل.

١٠١ - وفي بعض المناطق، لا سيما تلك الواقعة منها على امتداد الحدود وفي بعض أصناف المواخير، يعتقد أن المشتغلات بالجنس التجاري الأجنيات يشكلن الغالبية، ولذلك وعلى سبيل المثال، قدر أن ٧٠ في المائة من المشتغلات بالجنس التجاري في تشانغ راي (بالقرب من الحدود بين ميانمار ولاو والصين) هن من المهاجرات غير القانونيات من الصين وميانمار. وتشكل أيضا النساء والفتيات من قبائل الهضاب، من تايلند والبلدان المجاورة التي كثيرا ما يكون مركز مواطنتهن موضع شك، مجموعة كبيرة ضمن المشتغلات بالجنس التجاري.

١٠٢ - وكما سبقت الإشارة في إطار المادة ٣، فإن هؤلاء النسوة والفتيات ربما يتعرضن للاستغلال وحالات انتهاك حقوقهن الإنسانية أكثر منها بالنسبة لنظيراتهن التايلنديات. وغالبيتهم لا يتحدثن اللغة التايلندية ولا تتوفر لديهن معلومات كافية بشأن حقوقهن في تايلند أو بشأن المنظمات التي يمكن أن تقدم لهن يد المساعدة وربما تم نقل العديد منهن من بلدانهن الأصلية دون معرفتهن وبدون وثائق أو بوثائق مزورة. وكثيرا ما يكن غير متعلقات أو أن تحصيلهن العلمي ضئيل وربما يجهلن بعض الحقائق الأساسية مثل مكان وجودهن. وحتى إن اتصلن بالفعل بالمنظمات الداعمة في تايلند، فإن عائق اللغة يمكن أن يسبب لهن صعوبات كبيرة.

١٠٣ - وتتفاقم المشاكل بسبب مركزهن القانوني، وذلك بالنسبة لكل من الفتيات والنساء والمنظمات التي تحاول مساعدتهن نظرا لأن القانون لا يسمح بإيوائهن. والمهاجرات غير القانونيات، بمن فيهن المهاجرات اللاتي يمكن أن يكن قد أجبرن على الاشتغال بالجنس التجاري، مجبرات قانونا على دفع غرامة أو يحتجزن مدة ستة أشهر قبل طردهن. ويستلزم ذلك احتجازهن في مراكز الهجرة التي لا تستطيع أن توفر لهن سوى خدمات أساسية جدا. وعمليا، تمت معالجة عدد من الحالات بدافع العطف وعلى أسس إنسانية، وذلك بالسماح للمنظمات غير الحكومية برعاية الفتيات والنساء الأجنيات وتقديم المشورة الملائمة لهن

والخدمات الأخرى قبل اعادتهن إلى بلدانهن الأصل. بيد أن من الصعب في بعض الحالات بل من المستحيل التوصل بالفعل إلى ضمان إعادة النساء والفتيات إلى بلدانهن الأصل بأمان.

١٠٤ - وفي محاولة لضمان معاملة هؤلاء النسوة والفتيات بطريقة عادلة وإنسانية، تعمل تايلند مع المنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية الأخرى، على مساعدة النساء والفتيات من الصين وكمبوديا وفيت نام اللاتي تم الاتجار بهن في تايلند لإعادتهن إلى أوطانهن الأصلية وإعادة إدماجهن في مجتمعاتهن المحلية بصورة دائمة. ويهدف هذا البرنامج، الذي بدأ تنفيذه في شباط/فبراير ١٩٩٦، إلى مساعدة قرابة ١٦٠ امرأة وطفلة خلال فترة تزيد على ١٨ شهرا.

(ب) المرأة التايلندية في البلدان الأجنبية

١٠٥ - يجري الاتجار بالمرأة التايلندية في الخارج وذلك لأغراض الجنس وأنواع العمل الأخرى بما في ذلك العمل في الصناعة والمنازل. وسيتناول هذا الجزء كلا المجموعتين نظرا للتشابه الكبير في الأسباب، وتدابير الرقابة التي اعتمدتها تايلند في محاولة منع الاتجار بالمرأة ومساعدة المرأة المتاجر بها.

١٠٦ - ومن المتوقع أن يكون تحديد عدد النساء التايلنديات المتاجر بهن في الخارج صعبا جدا. وذكرت التقارير أن عدد العمال التايلنديين غير القانونيين في اليابان زاد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على ٤٠ ٠٠٠ عامل، وأن نحو ٧ ٠٠٠ منهم في السجن. وكان نحو ٤٠ في المائة من هؤلاء العمال من المشتغلين بالجنس غير القانونيين. ومن الأماكن الأخرى التي يعتقد أنه جرت المتاجرة فيها بالنساء التايلنديات لأغراض الاشتغال بالجنس سنغافورة وتايوان وألمانيا وبلدان متقدمة أخرى.

١٠٧ - ويمكن تهريب النساء للاشتغال بغير الجنس إلى هذه البلدان نفسها، وإلى أي بلد تقريبا من البلدان المتقدمة النمو. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك العمال المهاجرون غير القانونيين البالغ عددهم ٦٠ عاملا والذين أنقذوا من مصنع للشباب في الولايات المتحدة الأمريكية في آب/أغسطس ١٩٩٥، والذين كانت غالبيتهم من النساء. ووعد هؤلاء العمال، حسب قولهم بأن يحصلوا على أجور تتراوح قيمتها بين ٢٥ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ باهت على الأقل في الشهر في الولايات المتحدة الأمريكية، أي ستة أو سبعة أضعاف ما يمكن أن يحصلوا عليه في بلدهم غير أن صاحب المصنع لم يدفع لهم سوى قسط زهيد من المال.

١٠٨ - وتحاول تايلند منع تهريب هاتين الفئتين عن طريق وزارة الخارجية التي تفحص جميع طلبات الحصول على جوازات السفر. وتفحص تلك الطلبات بمقارنتها بما لديها من بيانات تتعلق بالمشاكل السابقة مثل الأعمال غير القانونية أو الجوازات المزورة، سواء في تايلند أو في الخارج وترصد أيضا مقدمي الطلبات الذين ينتمون إلى فئات معينة يعتقد أنها معرضة جدا لخطر التهريب. وتحال مقدمات الطلبات اللاتي يمكن أن يتعرضن للخطر إلى شعبة حماية حقوق المرأة في إدارة الخدمة الاجتماعية، التي تجري

عادة مقابلة مع المرأة وتحقق في ظروفها. ثم تقدم تقريراً إلى وزارة الخارجية لاتخاذ قرار نهائي بشأنها. وفي عام ١٩٩٥، بلغ عدد الحالات التي تم التحقيق فيها ١٠١٦ حالة.

١٠٩ - ويستخدم المتاجرون بالنساء أساليب متنوعة لتفادي عمليات التدقيق هذه - وفي بعض الحالات فإنهم يهرّبون ببساطة النساء من البلد، وفي حالات أخرى يستخدمون الوثائق المزورة أو الرشوة. وفي بعض الحالات الأخرى تكون النساء على علم بأنهن يشتغلن بالجنس التجاري (غير أنهن لا يكن عمومًا مطلعات اطلاقاً كاملاً على الظروف التي سيعملن في ظلها أو الرسوم التي سيفرضها عليهن مهربوهن). وفي حالات أخرى يخبر المتاجرون النساء بأنهن سيعملن ندلاً أو مضيفات. وتم أيضاً اكتشاف حالات، وخاصة في ألمانيا، تتعلق بعقد زواج اسمي لتمكين مجموعة من النساء من دخول ألمانيا للاشتغال بالجنس التجاري.

١١٠ - وتقدم الحكومة التايلندية خدمات الدعم القنصلية الملائمة للنساء (والرجال) الذين يهربون من تايلند إلى العمل في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى سبيل الاعتراف بالمشكلة، قدمت الحكومة التايلندية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير منحة قدرها ٢,٥ مليون باهت إلى خمس مجموعات مدنية في اليابان تقوم بمساعدة المهاجرين التايلنديين غير القانونيين، بمن فيهم المشتغلين بالجنس التجاري.

المادة ٧ : الحياة السياسية والعامة

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛

(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛

(ج) المشاركة في أي منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

١١١ - مما يسر تايلند أنها تستطيع أن تقول إنه خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أحرز تقدم كبير في تقليل التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالاشتراك في الحياة السياسية والعامة. فلقد أتيحت لها إمكانية الوصول إلى بعض المناصب العامة التي كانت فيما مضى محظورة على المرأة بموجب القانون أو العرف، ولذلك زادت نسبة تمثيل المرأة في بعض مجالات الحياة العامة. ومن المسلم به أن تايلند لا تزال تقصر

إلى حد كبير دون تحقيق النسبة المستهدفة وهي ٣٠ في المائة لاشتراك المرأة في مناصب اتخاذ القرارات التي حددت في خطة العشرين سنة المقبلة للمرأة، ولكن أحرز بعض التقدم.

١١٢ - غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا التقدم بدأ من نقطة متدنية للغاية. ففي حين كانت للمرأة التايلندية بعض الأدوار الاقتصادية الهامة، وبالتالي بعض الحقوق الاقتصادية، فإن القوالب النمطية التقليدية تدل على أن الأدوار القيادية العامة ينبغي أن تكون من نصيب الرجل. ولا تزال هذه المواقف النمطية تشكل حاجزا قويا يحول دون إحراز المرأة التايلندية لمزيد من التقدم في مجال المشاركة السياسية، وتثني المرأة عن تقلد المناصب القيادية. فالحاصل أنه كثيرا ما ينظر إلى السياسة باعتبارها ليست من المهن الجذابة، أو المهن التي يحظى المشتغلون بها بقدر كبير من التقدير، وهو ما يرجح أيضا أن يثني المرأة عن التقدم للترشيح.

١١٠ المناصب القائمة على الانتخاب

١١٣ - كما جاء في التقرير الأولي لتايلند، فإن المرأة ظلت تتمتع على قدم المساواة بالحق في التصويت منذ الانتخابات الوطنية الأولى التي أجريت في عام ١٩٣٣. ففي عام ١٩٩٢ جرى رسميا تسجيل جنس الناخبين للمرة الأولى وتبيّن أن عدد النساء اللاتي أدلين بأصواتهن يفوق عدد الرجال. فلقد بلغت هاتان النسبتان ٥٠,٦٢ في المائة و ٥٠,٨٢ في المائة من مجموع الناخبين المؤهلين، بمعنى أن عدد النساء اللاتي أدلين بأصواتهن زاد على عدد الرجال بمقدار ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة.

١١٤ - وفي آخر انتخابات أجريت لمجلس النواب، في عام ١٩٩٥، أحرزت المرأة أعلى نسبة مئوية - ٦,١ في المائة - حيث فازت ٢٤ امرأة بمقاعدهن البرلمانية في مجلس النواب من جملة ٣٩١ مقعدا. وبلغ عدد المرشحات ١٠,٢ في المائة من مجموع المرشحين وكانت نسبة نجاحهن، التي بلغت ١٠ في المائة، تقل إلى حد ما عن متوسط نجاح الذكور (١٧ في المائة). بيد أنه لا يوجد حاليا ما يكفي من الأدلة البحثية لتفسير هذا التفاوت تفسيراً واضحاً، رغم أن من المرجح ألا تحظى المرشحات في ظل نظام يقوم على تعدد الأحزاب بالأولوية العليا في قائمة المرشحين، أو لربما كان من الأرجح أن ينجحن في الدوائر الانتخابية التي يحظى فيها حزبهن بقدر ضئيل من فرص النجاح (يلزم قانون الانتخابات في تايلند الأحزاب بالترشيح لـ ٥٠ في المائة من المقاعد على الأقل، ولكن هذا القانون لا يفرض على المرشحين القيام بدعاية نشطة لانتخابهم).

١١٥ - بيد أن تمثيل المرأة في مجلس الوزراء شهد انخفاضا عقب انتخابات عام ١٩٩٥، حيث لم يضم مجلس الوزراء سوى وزيرة واحدة رغم أنها كلفت بشغل منصب وزاري هام ألا وهو منصب وكيل وزارة الداخلية؛ في حين كانت الحكومة السابقة تضم وزيرتين. وقبل عام ١٩٩٢ كانت، بصفة عامة، كل حقيبة وزارية، تضم وزيرة واحدة.

١١٦ - أما الزيادة التي طرأت على الإناث بين أعضاء البرلمان في مجلس النواب فهي بمثابة استمرار لاتجاه يتمثل في ازدياد اشتراك المرأة بصورة بطيئة للغاية ولكنها مطردة في الحياة البرلمانية. فعقب انتخابات عام ١٩٣٨ كانت فازت ١٠ نساء في البرلمان من بين ما مجموعه ٣٤٧ عضوا (٢,٩ في المائة). وبعد انتخابات آذار/ مارس ١٩٩٢ زاد هذا الرقم إلى ١٢ من جملة ٣٤٨ عضوا (٣,٤ في المائة) كما زاد بعد انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إلى ١٥ من جملة ٣٤٥ (٤,٣ في المائة).

١١٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا حدوث تحسن كبير على تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ، الذي يعيّن فيه بناء على مشورة رئيس الوزراء، ومن أهم أوجه هذا التحسن التعيينات التي تمت في آذار/ مارس ١٩٩٦، حيث تضاعف عدد الإناث الأعضاء في مجلس الشيوخ إلى ٢١ وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٨,١ في المائة في أعضاء المجلس. والممارسة الدستورية هي أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ إنما يتم لتمثيل مختلف القطاعات والفئات داخل المجتمع، وبالتالي جاءت هذه التعيينات لتمثيل المنظمات غير الحكومية وأرباب الأعمال الحرة والخدمة المدنية والمشتغلين بالفنون الجميلة وفئات أخرى.

١١٨ - وعلى صعيد الحكومات المحلية حدثت تغيرات كبيرة منذ تقديم التقرير الأولي لتايلند، أدت إلى زيادة الحقوق السياسية المكفولة لمواطني تايلند، لا سيما من يعيشون في المناطق الريفية. ومع إجازة قانون التنظيم الإداري للمجالس البلدية الفرعية في عام ١٩٩٤، بدأ تنفيذ عملية تحويل السلطة على صعيد المناطق الفرعية (التي تتألف عادة من حوالي ثماني قرى في المتوسط). وترتب على ذلك الاستعاضة عن الهيئات التي جرى تكوينها بالتعيين بموظفين منتخبين.

١١٩ - وبحلول عام ١٩٩٥ كانت أقل من ١ ٠٠٠ من المناطق الفرعية التي يبلغ عددها ٦ ٠٠٠ قد استوفت المعايير الانتخابية. لذلك فانه سيتم في عام ١٩٩٦ انتخاب ١٤٣ ٢ مجلسا في ٧١ مديرية ومن المتوقع خلال بضعة سنوات أن تستوفي جميع المراكز الفرعية المعايير الانتخابية هذه. وفي الانتخابات التي أجريت لهذه المناطق في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، بلغ عدد المرشحين ٣٧٨ ٨٨ من الذكور و ٦٦٥ ٩ من الإناث (٩,٩ في المائة) وبلغت نسبة المرأة ٨ في المائة من المرشحين الفائزين، أي ما يعادل ٣ ٣٨٩ امرأة من جملة ٣٠ ٧٣٠ ٤٢ من الممثلين الفائزين.

١٢٠ - وفيما يلي بيان تمثيل الرجل والمرأة من شاغلي مختلف المناصب في وظائف الحكومات المحلية القائمة على الانتخابات/التعيين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥:

الجدول ٣: تمثيل المرأة في وظائف الحكومات المحلية: كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥

النسبة المئوية للإناث	إناث	ذكور	
١,٩	١ ١٢٣	٥٨ ٢٩٣	رئيس القرية
١,٣	٩٧	٧ ٠١١	رئيس المنطقة الفرعية
٦,٣	١٣٦	٢ ٠١٢	عضو مجلس البلدية
٧,٩	١٨٧	٢ ١٧٧	عضو مجلس البلدية

١٢١ - وكما جاء في التقرير الأولي، فإن مستوى تمثيل المرأة في هذه المناصب بدأ من نقطة متدنية للغاية، إذ لم يكن من المسموح به انتخاب المرأة لمنصب رئيس القرية إلا من عام ١٩٨٢، الإناث اللاتي جرى انتخابهن قبل عام ١٩٩٢ (باستثناء حوالي ١ في المائة من الذكور) فسوف يشغلن هذه المناصب حتى سن التقاعد وهي ٦٠ سنة، في حين ينبغي للإناث اللاتي انتخبن منذ ذلك التاريخ خوض الانتخابات مرة كل ٥ سنوات. والواقع أن من شأن استمرار شاغلي هذه الوظائف من الذكور في شغلها لعدة سنوات مقبلة، كما هو واضح، أن يبقوا عدد الإناث اللاتي يشغلن منصب رئيس القرية منخفضاً. بيد أن إحراز بعض التقدم يتجلى من أنه في عام ١٩٩٧ لم تكن نسبة الإناث اللاتي يشغلن منصب رئيس القرية تتجاوز ٠,٧ في المائة، بالمقارنة مع نسبة ١,٩ في المائة لعام ١٩٩٥.

١٢٢ - ولقد تم تحديد بعض الحواجز التي قد تحول دون ترشيح المرأة لشغل هذه الوظائف الإدارية المحلية، بالإضافة إلى ما نوقش أعلاه من المواقف التقليدية المتحيزة ضد المرأة التي تحول دون شغلها للوظائف الإدارية، ويتمثل الحد الأدنى للمؤهلات التعليمية لرئيس القرية إتمام التعليم الأساسي (٤ أو ٦ سنوات) كما أن التحيز السابق ضد تعليم المرأة يعني أنه قد لا تتاح هذه الفرصة للنساء الأكبر سناً. كما أن العمل كزوجات وأمّهات، بالإضافة إلى العمل بأجر أو العمل الزراعي بدون أجر كلها أمور ربما تسلب العديد من النساء الوقت اللازم للترشيح لهذه الوظائف ولشغلها، كذلك فإن المواعيد المألوفة للاجتماعات الرسمية وغير الرسمية وشن الحملات الدعائية ربما تتضارب مع مسؤوليات أخرى.

١٢٣ - وفضلاً عن ذلك فإن العديد من المرشحات المحتملات يفتقرن للثقة في النفس، خاصة فيما يتعلق بمخاطبة الجمهور، ولا تتاح لهن الفرص اللازمة لتطوير هذه المهارة في بيئة مواتية. وبالتالي توجد صعوبات من حيث ضمان تسليم الناخبين بشرعية ترشيح الإناث وتسليم المرشحات المحتملات بأنهن يمتلكن المهارات والقدرات اللازمة لتمثيل نظيراتهن، على السواء.

١٢٤ - ولقد ظلت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية عاكفة على تنفيذ برامج ترمي إلى تشجيع المرأة على التقدم للترشيح في الانتخابات وإلى تمكينها من الحصول على المهارات

والمعارف اللازمة للنجاح في هذه الجهود. ودأبت هذه الهيئات على القيام بهذه المهمة على الصعيدين المحلي والوطني معاً، وفازت بعض المتدربات في الانتخابات التي تلت. كذلك فإن برامج التعليم غير الرسمي لها أهميتها فيما يتعلق بتزويد المرأة بالمهارات التي تحتاج إليها للترشيح، علاوة على أنه جرى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تدريب بعض موظفي الحكومات المحلية على تشجيع المرشحات في الانتخابات المحلية.

٢' الوظائف العامة

١٢٥ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير جرى التخلص من الكثير من الحواجز الرسمية وغير الرسمية التي كانت تحول دون تقلد المرأة لمناصب الخدمة العامة. وشمل ذلك اتخاذ تدابير لإتاحة الفرص اللازمة للمرأة لشغل المناصب الإدارية العليا على الصعيد الإقليمي في إطار وزارة الداخلية (التي أُشير في التقرير الأول لتايلند إلى استحالة الوصول إليها بالنسبة للمرأة سابقاً). وتشمل هذه المناصب وظائف محاسب البلدية ومفتش ضرائب المديرية وضابط مراقبة السجون وضابط شؤون الغابات.

١٢٦ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ألغي قرار مجلس الوزراء (المطبق منذ عام ١٩٧٨)، وهو القرار الذي حال دون تعيين المرأة في منصب ضابط قضاء. ففي العادة كان هذا المنصب يعد بمثابة خطوة تمهيدية على طريق الحياة المهنية الروتينية تفضي إلى منصب الحاكم. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر جرى تعيين أول امرأة في منصب الحاكم، بالإضافة إلى أول امرأة في منصب نائب الحاكم و ١٠ إناث في منصب ضابط قضاء. ويتولى الحاكم، بوصفه الممثل الرئيسي للحكومة المركزية في كل مقاطعة من مقاطعات تايلند التي تبلغ ٧٥، القيام بدور له قدر كبير من الأهمية والتأثير فيما يتعلق بتوفير الرعاية لكل شخص في المديرية. كما يتمتع ضابط القضاء في الرتبة التي تلي رتبة الشعبة الإدارية بدور مماثل.

١٢٧ - ولا تزال تعيينات المرأة في مناصب ضابط القضاء والحاكم في المستوى الرمزي، كما هو الحال بالنسبة لموظفي المناطق الفرعية، التي لم تكن المرأة تشغل منها سوى ١٣ من جملة مناصب بلغ مجموعها في عام ١٩٩٣ ٨٩٠ ٧ ولكن تم على الأقل وضع بادرة تتمثل في تعيين بعض النساء في هذه المناصب. وثمة تطور آخر يدعو للتفاؤل هو فتح باب الالتحاق بمدرسة ضباط البلديات للمرأة في عام ١٩٩٦، مما يتيح لها إمكانية تقلد هذا المنصب عن طريق التطور المهني التقليدي.

١٢٨ - كذلك أحرزت المرأة بعض النجاحات الهامة في المجال القضائي، كما يتجلى من الجدول التالي:

الجدول ٤: النسبة المئوية للإناث اللائي يشغلن مناصب القضاة

١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٨٦	
١٧ %	١٨ %	٣ %	المحكمة الابتدائية
٩ %	٦ %	صفر %	محكمة الاستئناف
٠,٨ %	صفر %	صفر %	المحكمة العليا

١٢٩ - وعيّنَت أول امرأة في منصب قاض بالمحكمة العليا في عام ١٩٩٥، وإن كون نسبة القاضيات المتدربات بلغت في عام ١٩٩٤ ما مقداره ٢٧ في المائة (من جملة ١٣٥) تشير الى احتمال زيادة هذه الأرقام في المستقبل. كما أن عدد الإناث اللائي يشغلن منصب المدعي العام زادت زيادة كبيرة حيث بلغت ١٠ في المائة في عام ١٩٩٤ من جملة ١٦٧ من المدعين بالمقارنة مع ١٤٤ من الذكور.

١٣٠ - وثمة تقدم آخر حققته المرأة في مجال الخدمة العامة يتمثل في الإعلان عن الاتجاه إلى تعيين ٥ ضباط من الإناث في منصب فريق أول بالقوات المسلحة. وسيكون هذا التطور هو الأول في نوعه بالنسبة لتايلند، حيث قام مجلس الدفاع بعكس موقفه السابق إزاء هذا التطور. ومع ذلك سيكون تعيين المرأة مقصوراً على رتبة اللواء والرتب المناظرة، وستكون رتب القيادة مقصورة على الأدوار الإدارية والمالية والتمريضية وغيرها من الأدوار غير القتالية. وهذا مثال آخر على تأثير الاتفاقية، لأن هذا القرار جاء بعد أن طلبت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة الى وزارة الدفاع أن تعيد النظر في أنظمتها المتعلقة بترقية المرأة مع إيلاء الاعتبار اللازم لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣' إدارة المنظمات غير الحكومية

١٣١ - تبين من دراسة أجريت في عام ١٩٩٠ أنه من بين ١٩١ من المنظمات غير الحكومية المسجلة في تايلند كانت المرأة تشغل قرابة ٢٦,٣ في المائة من المناصب الإدارية العليا فيها، بينما بلغت نسبة الإناث من المنسقين ٣٥,٦. والواقع أن كون هذه المستويات تعد بصفة عامة أعلى من المستويات التي توجد في المناصب الحكومية إنما يعكس اهتمام المرأة التقليدي بمسائل الرفاه الاجتماعي ولأن المنظمات غير الحكومية قد تجتذب المرأة من الفئات الاجتماعية - الاقتصادية العليا نسبة للتوقعات التقليدية بشأن دورها في المجتمع. فمن بين ٣٠ من المنظمات غير الحكومية التي كانت مسجلة في عام ١٩٨٧ والتي كان عملها يستهدف بصفة محددة مساعدة المرأة، كانت هنالك ٢٦ منها تتولى إدارتها المرأة.

المادة ٨: التمثيل والمشاركة على المستوى الدولي

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، ودون أي تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية.

١٣٢ - لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في وزارة الخارجية، وهي المؤسسة الرئيسية لتايلند فيما يتعلق بإدارة شئون العلاقات الدولية. فعلى المستوى التنفيذي كانت المرأة، في ١ آذار/ مارس ١٩٩٦، تمثل ٢٧ في المائة من جملة ١٣٢ موظفاً في الرتبة ٨ - م؛ و ١٦ في المائة من جملة ٦٣ موظفاً في الرتبة ٩ - م و ٧ في المائة من جملة ٧٦ موظفاً في الرتبة ١٠ - م^(١). أما رئيس الإدارة (١١ - م) فهو رجل، ولم يحدث أبداً أن احتلت امرأة هذا المنصب. وفي المقابل لم تعين سوى حفنة من النساء التايلنديات في مناصب السفراء لدى الدول الأجنبية - حيث لم يتجاوز العدد الأكبر في أي لحظة خمس نساء.

١٣٣ - ومع ذلك فإن هذه الأرقام تنم عن تحسن كبير طرأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو تحسن يتجلى في أنه لم تكن توجد في عام ١٩٨٥ سوى سبع موظفات في الرتب ٧ - م إلى ١١ - م، ومع ذلك فقد كان هناك في عام ١٩٩٦ ما مجموعه ٥١ في الرتبة ٨ - م فما فوق. بل إن كون عدد النساء في الوقت الحاضر يفوق عدد الرجال إلى حد كبير بحوالي ٥٤ في المائة، في الرتب الدنيا للموظفين يشير إلى احتمال استمرار هذا التحسن، مما يشكل ضماناً لأن تتولى المرأة بصورة متزايدة تمثيل تايلند رسمياً في المحافل الدولية.

١٣٤ - كذلك فإن الموظفات في الإدارات الحكومية الأخرى تتاح لهن فرص تمثيل تايلند على الصعيد الدولي. بيد أنه في الوقت الحاضر لا توجد بيانات بشأن أي تمييز محدد قد يحدث في هذا المجال.

١٣٥ - ومع ذلك احتلت المرأة التايلندية مكاناً بارزاً، بفضل الدعم المقدم من الحكومة، في بعض المحافل المتعددة الأطراف، وعلى رأسها المحافل المعنية بقضايا المرأة بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة المعنية بمركز المرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وظلت تايلند تسهم سنوياً في الصندوق الاستثماري لهذا المعهد منذ عام ١٩٨٥ وفي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منذ عام ١٩٨٤. وقامت الحكومة، بالتضامن مع وكالات تمويلية دولية، بتقديم الدعم إلى ٢٥ من المنظمات الجماهيرية للمرأة والقرويين وعمال المجتمعات المحلية وقادة العمال في تايلند، لتمكين هذه المنظمات من الذهاب إلى بيجين لحضور محفل المنظمات غير الحكومية المرتبط بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كما قدمت الدعم اللازم لوفد رسمي كانت غالبية العظمى من الإناث.

(١) يجري تصنيف موظفي الخدمة المدنية لتايلند في رتب مدنية من ١ - م إلى ١١ - م، باعتبار الرتبة ١١ - م هي الأعلى وهي تمثل رتبة الأمين الدائم للإدارة أو ما يعادلها. كما تعتبر الرتب من ٨ - م فما فوق من المناصب التنفيذية.

١٣٦ - بيد أن تمثيل المرأة التايلندية داخل الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها ظل منخفضاً إلى حد كبير؛ إذ لم تحصل إلا امرأة تايلندية واحدة على رتبة مد - ١ (مدير) داخل منظومة الأمم المتحدة.

المادة ٩: الجنسية

١ - تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقاً متساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائياً جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية، أو أن تفرض عليها جنسية الزوج.

٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.

١ - الحقوق المتعلقة بالزواج

١٣٧ - لا تزال بعض عناصر القانون التايلندي تميز ضد المرأة فيما يتعلق بالجنسية التايلندية والحقوق المتصلة بهذه الجنسية. فكما ذكر في التقرير الأول لتايلند، يجوز للمرأة الأجنبية التي تتزوج رجلاً تايلندياً أن تتقدم بطلب لمنحها الجنسية التايلندية ولكن هذا الحق لا ينطبق على الرجل الأجنبي الذي يتزوج امرأة تايلندية. بيد أن مجلس الوزراء قام في نيسان/أبريل ١٩٩٦ باعتماد قرار يمنح الرجل الأجنبي الذي يتزوج تايلندية الحقوق نفسها التي تمنح للمرأة الأجنبية التي تتزوج رجلاً تايلندياً. ومن المتوقع الآن عرض هذا الاقتراح على البرلمان.

١٣٨ - وثمة تمييز آخر ضد المرأة الأجنبية ينشأ فيما يتصل بملكية الأرض. إذ يحظر على أي رجل تايلندي يتزوج أجنبية حيازة أي ممتلكات في تايلند (فيما عدا بعض الاستثناءات المحدودة التي تتعلق بالشقق الاتحادية المستثناة من قوانين الملكية الأجنبية). ورغم أن هذا القانون ينطبق بالقدر ذاته على الرجال والنساء، فإن المرأة التايلندية التي تتزوج أجنبية هي وحدها التي تتضرر منه في الممارسة العملية. فبما أن بطاقة هويتها تكشف عن مركزها الزوجي وعن لقب زوجها غير التايلندي معاً، فإن من السهل إنفاذ هذا القانون ضدها. بل إنه حتى إذا ورثت مثل هذه المرأة ملكية من أبويها أو من أي أفراد آخرين من الأسرة فإنها ترغم على التخلص منها خلال ١٨٠ يوماً. بيد أن من السهل على الرجل التايلندي أن يتفادى مثل هذه القوانين لأن بطاقة هويته لا تبين مركزه الزوجي.

١٣٩ - كذلك فإن من المحتمل أن يكون لقوانين حيازة الممتلكات أثر سلبي على المرأة الأجنبية التي تتزوج تايلندياً إذا ما انتهى هذا الزواج بالطلاق أو بموت الزوج. فإذا لم تكن المرأة قد اكتسبت حق المواطنة التايلندية فلن يحق لها عندئذ حيازة الممتلكات.

١٤٠ - ولقد دارت مناقشة عامة بشأن العناصر التمييزية لهذه القوانين، ولكن لما كان عدد المتأثرين بها قليلا نسبيا فإنه لم يحرز سوى القليل من الزخم الجاد باتجاه التغيير.

٢ - حقوق الأطفال

١٤١ - كما ذكر سابقا فإن تايلند قامت بسحب تحفظها على هذا البند، وذلك عقب اعتماد القانون الوطني في عام ١٩٩٢. ولقد كان القانون السابق ينص على حرمان أي طفل يولد في تايلند من أم تايلندية وأب أجنبي من حق المواطنة. غير أن التغيير الذي أدخل على هذا القانون يمنح حق المواطنة لأي طفل يولد لأم تايلندية أو أب ولد في تايلند، وبذلك أزيل التمييز على أساس جنس الأبوين في القانون القديم. وهذا القانون يجري تطبيقه بأثر رجعي، مما يمكن ٥٠٠ ٢ طفل كانوا قد حرّموا من حق المواطنة بموجب قانون ١٩٧٢ من استرداد حقوقهم.

١٤٢ - وفي عام ١٩٩٢ أدخل تغيير إضافي على هذا القانون لمساعدة الأطفال الذين يواجهون صعوبات في إثبات حقهم في المواطنة. فقد صار يحق للمعنيين تقديم طلبات متأخرة للحصول على شهادات الميلاد، شريطة إمكانية وجود شخصين يشهدان بأن الطفل المعني ولد في تايلند. بيد أنه رغم وجود معونة قانونية متاحة عن طريق مكتب المدعي العام في كل مديرية للمساعدة في تقديم مثل هذا الطلب فإن هذا الحكم لم يصبح معروفا على نطاق واسع ولذلك لم يستخدم إلا نادرا.

المادة ١٠: التعليم

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

(أ) شروطا متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضنة وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني؛

(ب) التساوي في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية؛

(ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم؛

(د) التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى؛

(هـ) التساوي في فرص الاستفادة من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي، ولا سيما البرامج التي تهدف إلى التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة؛

(و) خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان؛

(ز) التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية؛

(ح) إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.

١٤٣ - يمر التعليم في تايلند في الوقت الراهن بتغييرات جمة، حيث يسعى نظام التعليم إلى تلبية احتياجات اقتصاد هو في حالة تغير سريع والطلب على قوة عاملة على درجة متزايدة من التعليم والمهارة. وتعترف خطة التنمية الوطنية الثامنة بوجود عيوب كبيرة في نظام التعليم في تايلند. وتلاحظ الخطة أن النظام القائم شديد المركزية ويركز على التعليم النظامي، في حين يركز المدرسون على القيام بعملية أحادية الاتجاه لتوصيل المعلومات التي يجب حفظها بدلا من توجيه الطلاب نحو التفكير والتعلم. وفي حين أن التعليم غير النظامي متاح، فإن فرص الحصول عليه في المناطق الريفية مقصورة على الميسورين، وهو، على أي حال، لا علاقة له في أكثر الأحيان بالاحتياجات الرياضية والمهارات الضرورية للتنمية المجتمعية. ويجري الاضطلاع في الوقت الحالي بإصلاحات لمعالجة كلتا المشكلتين، وغيرهما من المشاكل.

١٤٤ - وأحد التغييرات الرئيسية التي يجري إحداثها منذ بداية العام الدراسي ١٩٩٦ هو زيادة مستوى التعليم الإلزامي من ست سنوات إلى تسع سنوات. وتمشيا مع ذلك، فقد ألغي الامتحان الخاص بالالتحاق بالمدرسة الثانوية، مثلما ألغيت امتحانات الالتحاق بسنوات الدراسة الثلاث في المدرسة العليا، وذلك كجزء من الخطة التي تجعل التعليم المدرسي لمدة ١٢ سنة إلزاميا في نهاية الأمر.

١٤٥ - وعلى الطرف الآخر من نظام التعليم، حدث توسع سريع في التعليم في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدارس على مدى السنوات القليلة الماضية. وهناك في الوقت الحالي ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ تلميذ في مراكز التعليم في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدارس التي أنشئت بتمويل من وزارة التعليم بالمقارنة مع ٢٠ ٠٠٠ تلميذ في عام ١٩٩٣. وينتظم تلاميذ هذه المرحلة في ٤٧٤ ٣ مركزا تتركز في الأقاليم الشمالية والشمالية الشرقية الأشد فقرا. ولا تتوافر بيانات عن الأعداد النسبية للصبان والفتيات المنتظمين في هذه المراكز، غير أنه يعتقد أن العدد متساو تقريبا، ومن المأمول أن تعمل هذه البداية المبكرة للتعليم،

مقترنة كذلك بالوجبات المدرسية المغذية، والمرتبطة في كثير من الأحيان بمزيد من التعليم للوالدين، على مساعدة الطلاب المحرومين، على وجه الخصوص، في سنواتهم المدرسية والمستقبلية.

١٤٦ - وقد حققت تايلند نجاحا في تخفيض المعدل الوطني للأمية إلى حد كبير. فقد هبط المعدل من ١٨,٢ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ١٠,٥ في المائة في عام ١٩٨٠ وإلى ٧ في المائة في عام ١٩٩٠. ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين الإناث (٩١,٣ في المائة) أقل منه بين الذكور (٩٤,٧ في المائة). والمعدل أعلى في مناطق البلديات (٩٦,٨ في المائة) منه في مناطق غير البلديات (٩٢,٨ في المائة). وتشكل المرأة ٦٢ في المائة من السكان الأميين في البلاد، إلا أن هذا الرقم يعكس الوضع التاريخي السائد بين النساء الأكبر سنا اللاتي توفرت لهن في شبابهن سبل أقل للحصول على التعليم أكثر مما يعكس أي شكل من التمييز في الوقت الراهن.

١٤٧ - وتوضح البيانات المتعلقة بمستوى مشاركة الصبيان والفتيات في جميع مراحل التعليم المدرسي أن الفرص التعليمية المتاحة للفتيات تكاد تصبح متساوية مع الفرص المتاحة للصبيان. انظر الجدول ٥ أدناه:

الجدول ٥: مشاركة الصبيان والفتيات في التعليم المدرسي

المستوى التعليمي	العام الدراسي ١٩٩١		العام الدراسي ١٩٩٣	
	نسبة مئوية	رجال (نسبة مئوية)	نسبة مئوية	رجال (نسبة مئوية)
ما قبل المرحلة الابتدائية	٤٨,٧	٥١,٣	٤٩,٠٨	٥٠,٩٢
المرحلة الابتدائية	٤٨,٩٨	٥١,٨٦	٤٨,٩٥	٥١,٠٥
المرحلة الثانوية الأدنى	٤٨,١٤	٥١,٨٦	٤٨,٩٥	٥١,٠٥
المرحلة الثانوية الأعلى	٤٨,٩٩	٥١,٠١	٤٩,٤	٥٠,٦

١٤٨ - بيد أن المستوى العام للتعليم لا يزال منخفضا، على نحو ما تبينه أرقام عام ١٩٩٢ بشأن معدلات الفرص. فلم يلتحق بالمرحلة الثانوية الأدنى سوى ٤٩,٩٦ في المائة من الفتيات و ٥١,٢٢ في المائة من الصبيان المؤهلين لذلك. وبالنسبة للمرحلة الثانوية الأعلى، كان المستوى يبلغ ٢٧,٠٦ في المائة للفتيات و ٢٦,٨٨ في المائة للصبيان. وهكذا، فإن نحو نصف المجموعات العمرية المناسبة في عام ١٩٩٢ لم تتجاوز المرحلة الابتدائية من التعليم المدرسي، ولم يستطع الربع الآخر من هذه المجموعات أن يتقدم إلى ما بعد المرحلة الثانوية الأدنى. ولم تتج بعد إحصاءات أحدث مقسمة حسب نوع الجنس، رغم أن من المعروف أن

عدد طلاب المدارس الثانوية في عام ١٩٩٥ كان يبلغ ٨٧٦ ٧٣٩ ٢ طالبا، وهو ما يصل مع ذلك إلى حوالي ٥٠ في المائة تقريبا من العدد الإجمالي للمجموعة العمرية ذات الصلة.

١٤٩ - وقد عملت وزارة التعليم، استعدادا لزيادة التعليم الإلزامي إلى تسع سنوات، على توفير أكثر من ٢,٤ مليون مكان في التعليم الثانوي في عام ١٩٩٥، غير أنه مع قيد الطلاب في المدارس للمرة الأولى بموجب هذه القاعدة وقت إعداد هذا التقرير، فإن درجة النجاح في كفاية حصول جميع الطلاب على فرصة الدراسة في هذا المستوى لم تتضح بعد. بيد أن الأرقام الشاملة تبين أنه لا يزال يوجد قدر قليل من التمييز ضد الفتيات في الوصول إلى هذا المستوى من التعليم.

١٥٠ - وقد قامت تايلند، كجزء من الجهود التي تبذلها لزيادة المستوى العام للتعليم المدرسي، بالتشجيع على إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة، ولا سيما الكليات والجامعات. ومن الجائز أن يوسع ذلك من الفرص المتاحة لجميع الطلاب، والحكومة تهدف إلى كفاية أن يوفر ذلك نوعية عالية من التعليم المناسب لاحتياجات تايلند.

١٥١ - وتتمتع المرأة أيضا، على نطاق واسع، بالمساواة مع الرجل في فرص الوصول إلى المستوى العالي من الدراسة. وحسبما يبين الجدول ٦، فإن النساء يخرجن من الجامعات بمعدلات متساوية تقريبا مع الرجل. ففي عام ١٩٩٣، ومن بين أكثر من ٤٠٠٠ طالب يدرسون في الخارج، من أجل الحصول على درجات علمية أعلى بصفة عامة، كان نصفهم تقريبا من الإناث، رغم أن ٢٤ في المائة فقط ممن كانوا مدعومين بالزمالات الحكومية كانوا من الإناث. بيد أنه، وعلى النحو المفضل في الفرع (ج) أدناه، توجد اختلافات بالغة فيما بين مجالات الدراسة التي يختارها الرجال والنساء.

الجدول ٦: خريجو الجامعات العامة (١٩٩٣)

الدرجة العلمية	نساء	رجال	المجموع
درجة البكالوريوس	٢٨ ٧٥٥ (٥٣,٨٥٪)	٢٤ ٦٤٢ (٤٦,١٤٪)	٥٣ ٣٩٧
دبلوم التخرج	٤٠٩ (٤٣,٢٨٪)	٥٣٦ (٥٦,٧٢٪)	٩٤٥
درجة الماجستير	٣ ٢٣٨ (٤٦,٨٤٪)	٣ ٦٧٤ (٥٣,١٥٪)	٦ ٩١٢
درجة الدكتوراة	٤٦ (٤٤,٢٣٪)	٥٨ (٥٥,٧٥٪)	١٠٤
المجموع	٣٢ ٤٤٨ (٥٢,٥٨٪)	٢٨ ٩١٠ (٤٧,١٢٪)	٦١ ٣٥٨

قضية هي موضع قلق خاص:الدراسات النسائية

١٥٢ - وجهت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، على مدى الفترة التي يغطيها التقرير، موارد كبيرة نحو تنمية الدراسات النسائية في مؤسسات المرحلة العالية من التعليم في تايلند. وتوجد حالياً في ست جامعات على الأقل مراكز أو برامج للدراسات النسائية تعمل على تشجيع البحوث وتقديم المقررات الدراسية الجامعية الدنيا والإشراف على الدراسات الجامعية العليا على حد سواء، رغم أن المقررات الدراسية النسائية المحددة لا تزال موضوعات اختيارية وليست إلزامية.

١٥٣ - بيد أن التركيز الأولي يجري على كفالة إدماج الاهتمامات القائمة على نوع الجنس في جميع مجالات الدراسة، بهدف كفالة إلمام أكبر عدد ممكن من الطلاب لمعرفة أولية على الأقل عن القضايا المتعلقة بنوع الجنس لما لها من أثر على مجالات دراستهم. وعلى سبيل المثال، ففي جامعة سريناخارينويروت في سونغالا أدمجت ٢٥ دورة بعض جوانب الدراسات النسائية في برامجها، وفي جامعة تشولالونغفون في بانكوك تبحث ٢٠ دورة القضايا المتصلة بنوع الجنس، وفي جامعة تشيانغ ماي الشمالية تحتوي ١٢ دورة على عناصر ذات صلة.

١٥٤ - كما تعمل اللجنة على كفالة أن يكون بمقدور الطلاب اختيار دراسة المقررات الدراسية النسائية في الخارج عن طريق الزمالات الحكومية. وقد أجرت اللجنة اتصالات مع لجنة الخدمة المدنية لكفالة تيسير فرص دراسة هذه المقررات للموظفين المدنيين العاملين في الميادين المناسبة وللأكاديميين، حالياً ومستقبلاً.

١٥٥ - وقد حدث، على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، تركيز متزايد على تشجيع ومساعدة هذه المؤسسات على العمل معاً وتقاسم الخبرات والمعلومات والموارد. وقد تم الحصول على تمويل كبير من مصادر خارجية للمساعدة في هذه العملية، وتعمل اللجنة على مواصلة تنمية شبكة التعاون وتوسيعها، مركزة على وجه الخصوص على الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا الحاسوب.

(أ) التوجيه الوظيفي والمهني

١٥٦ - يقدم التوجيه الوظيفي والمهني المتخصص في المدارس الثانوية بالدرجة الأولى، وتقدم مساعدة للطلاب في اختيار مسار عملهم أو دراستهم. بيد أن ممارسي المهنة العاملين في هذا الميدان اتفقوا، في حلقة دراسية عقدت للمساعدة في إعداد هذا التقرير، على أن أسر الطلاب هي المؤثر الرئيسي على اختيارهم لموضوع دراستهم أو عملهم. ومن الممكن أن يبدأ هذا التأثير، وخاصة في الطبقة المتوسطة الحضرية، في سنوات الدراسة المبكرة، حيث يقوم الآباء بإلحاق أطفالهم بمدارس معروفة بتخريج المهنيين في ميدان معين. وتعتبر الأسر مؤثراً محافظاً بصفة عامة وتميل إلى توجيه الصبيان والفتيات صوب مجالات عمل أو دراسة ذات أنماط تقليدية قائمة على نوع الجنس.

١٥٧ - ومع ذلك، كشفت الحلقة الدراسية أن مستشاري التوجيه، الذين يكونون في أكثر الأحيان من المدرسين الأقدمين، ينزعون أيضا إلى اعتناق آراء نمطية بشأن مجالات الدراسة أو العمل المناسبة، وبشأن قدرات طلابهم الذكور والإناث على تلبية مطالب الأعمال غير التقليدية. وينزع المستشارون إلى النظر إلى بعض مجالات العمل، مثل المجالات التي قد تتطلب سفرا كثيرا أو مستويات عالية من التنقل المادي أو العمل الليلي، على اعتبار أنها لا تناسب الطالبات. ولا توجد في الوقت الراهن برامج محددة للقيام بتدريب هؤلاء المستشارين لتوعيتهم بالفوارق بين الجنسين، رغم أن هناك، حسب الإشارة الواردة في الفرع (ج) أدناه، برامج لتشجيع الطالبات على دخول مجالات غير تقليدية.

(ب) فرص الوصول

١٥٨ - وبصفة عامة، تتوافر للنساء والفتيات، من ناحية رسمية، فرص الحصول على الأحوال والمناهج الدراسية نفسها المتوافرة للصبيان والرجال ومعظم التعليم المدرسي في تايلند مختلط، والمدارس الحكومية القليلة المفردة الجنس في بانكوك متكافئة تقريبا من حيث عدد الطلاب والطالبات.

١٥٩ - بيد أنه لا تزال ثمة مجالات عدة لا تتاح فيها للمرأة فرص الوصول. وهذه المجالات هي المدارس والأكاديميات العسكرية والمتصلة بالشرطة، والجامعات البوذية التي تقبل الرهبان الذكور فحسب. (وستحصل هذه المؤسسات على تمويل حكومي في عام ١٩٩٦ يبلغ ٦٠٠ ٤٠٠ ٩٣ باهت). ومن المأمول أنه مع اكتساب المرأة في نهاية الأمر لقدر متزايد من القبول في القوات المسلحة والشرطة، أن تفتح مؤسساتها التعليمية أبوابها أمام الطالبات، إلا أن تفسير التعاليم الدينية ينطوي على عقبات كبيرة تحول دون الالتحاق بالمؤسسات البوذية (انظر المادة ١٣).

(ج) القوالب النمطية

١٦٠ - ركزت الدراسات التي أجرتها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية مؤخرا على درجة تغلغل القوالب النمطية المتعلقة بدور الذكر والأنثى في كل من التعليم والمجتمع العام في كافة مستويات نظام التعليم في تايلند. فعلى مستوى التعليم الابتدائي، وجدت دراسة رئيسية أجرتها اللجنة تنميطة كبيرا جدا في الكتب المدرسية الموحدة المستخدمة في جميع المدارس تقريبا. ووجدت الدراسة أن شخصيات الذكور تظهر في الكتب المدرسية، بصفة عامة، ضعف ما تظهر به شخصيات الإناث، وإن الرسالة التي تقدمها تلك الكتب تتمثل في أن للرجال والنساء أدوارا مختلفة وغير متساوية، وأن مركز الرجل أسمى من مركز المرأة. وتقدم الكتب الرجال بوصفهم القادة أو المتصرفين في المجتمع، وبوصفهم العائلين للأسرة. وتقدم المرأة عموما بوصفها الزوجة والطاهية والمتولية لرعاية الأطفال، وكمكتسبة لدخل إضافي في الأسر الفقيرة.

١٦١ - ولما كانت إدارة تطوير المناهج الدراسية وطرق التعليم تقوم باستعراض هذه النصوص في الوقت الحالي، فإن اللجنة تعمل على تحسين هذه الحالة. وتأمل اللجنة أن تعمل مع فرق إعداد النصوص، بما في

ذلك الكتاب وواضعو الرسوم التوضيحية والمستشارون الخبراء، من أجل زيادة توعيتهم بالقضايا المتصلة بنوع الجنس، وقد أوصت بإنشاء نظام إشرافي مستمر لمراقبة إنتاج جميع النصوص الجديدة مستقبلاً.

١٦٢ - ولا توجد أية معلومات عن اختيار الموضوعات في المدارس الثانوية، إلا أن ثمة تنميطة كبيراً متصل بنوع الجنس يتجلى في كافة أشكال الدراسة في مرحلة التعليم العالي، على النحو المبين في الجدولين ٧ و ٨ أدناه. (يجدر بالملاحظة أن المقررات الدراسية من قبيل التجارة والمحاسبة وإدارة الأعمال هي من المقررات التي تستأثر بها الإناث بشكل تقليدي في تايلند). ويظهر نموذج آخر لهذا التنميطة المتصل بنوع الجنس في كليات تدريب المعلمين، حيث أن ٦٠ في المائة تقريباً من طلابها على الصعيد الوطني من الإناث، وهو ما يعكس حقيقة أن أرقام عام ١٩٩٣ تشير إلى أن ٧٣ في المائة من المدرسين في كافة مستويات المدارس على الصعيد الوطني من النساء.

١٦٣ - وفي معظم الحالات، يرجع اختيار الطالبات والطلاب للمقررات التي يدرسها نفس جنسهم من الناحية التقليدية إلى وجهات النظر النمطية للطلاب وأولياء أمورهم بشأن ما يعتبر مجال الدراسة المناسب للصبان وللفتيات. (انظر أيضاً المناقشة الواردة تحت المادة ٥).

الجدول ٧: مجالات الدراسة في الجامعات العامة والخاصة (١٩٩١)

رجال	نساء	مجال الدراسة
٤ ٤١٧	٥ ٨٠٧	الدراسات الثقافية، الدين
٤ ٨٢٣	١ ٣٣٢	القانون
١١ ٧٦٤	٢٣ ٠٤٧	العلوم الاجتماعية
١ ٥٧٠	١ ٦٧٠	العلوم الطبيعية
٦ ٩٩١	٣٦٨	الهندسة
١ ٨٨٠	١ ٠٦٨	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك

الجدول ٨: خريجو الجامعات العامة في مجالات مختارة من العلوم الاجتماعية (١٩٩١)

المجال	نساء	رجال
علم النفس	١٥٨ (٧٩٪)	٤٢ (٢١٪)
الاقتصاد	١٠٤١ (٥٧٪)	٧٩١ (٤٣٪)
إدارة الأعمال	٩٠٤١ (٧٠٪)	٣٩٣٩ (٣٠٪)
العلوم السياسية	١٦٣٤ (٤٢٪)	٢٢٣٣ (٥٨٪)
الاقتصاد المنزلي	٥١٨ (٩٨٪)	١٢٠ (٢٪)

١٦٤ - وفي عدد محدود من الحالات، من بينها العلوم البيطرية، ومصادد الأسماك والتكنولوجيا الحيوية، يرجع التفاوت بين الجنسين إلى الحصص الرسمية المطبقة للحد من عدد الطالبات الملتحقات بمقررات دراسية معينة. ففي كليات العلوم البيطرية في الجامعات التايلندية الثلاث التي كانت تقدم هذه الدراسة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤، كان مستوى الطالبات محدودا بنحو ١٥ في المائة من المجموع. وتحقيقا لذلك، كان الذكور الحاصلون على درجات التحاق أقل يقبلون في الكليات، في حين كانت الإناث الحاصلات على درجات أفضل يمنعن من الالتحاق. وعلى سبيل المثال، كان المجموع الأدنى للتحاق الطالبات في عام ١٩٩٤ يبلغ ٢٧٦ درجة مقابل ٢٣٧ درجة بالنسبة للطلاب. وفي عام ١٩٩٥، تحسنت الحالة تحسنا طفيفا، حيث بلغت نسبة الطالبات الملتحقات ٢٠ في المائة، إلا أن هذه الحالة لا تزال تمثل تمييزا بينا.

١٦٥ - وفي مجالات المواضيع الأخرى التي يصعب تحديدها بوضوح، يعتقد أن نظم الحصص غير النظامية أو التحيز، تشكل حاجزا أمام دخول المرأة إليها. وفي الحالات التي تكون المقابلة الشخصية جزءا من عملية الاختيار، من الممكن أن يستخدم ذلك للحد من عدد النساء، أو يجوز أن يسفر عن إخضاعهن لمعايير مزدوجة في توجيه الأسئلة بالمقارنة مع أعدادهن الذكور. وحيث أن تلك الممارسات لا يكشف عن أبعادها بصفة عامة، فمن الصعب التصدي لها.

١٦٦ - بيد أن اللجنة ظلت تعمل، حيثما أمكن، لإلغاء هذه الحصص، أو على الأقل الاستعاضة عنها بحصة تسمح بأن يكون ٥٠ في المائة على الأقل من المقبولين من الطالبات، إلا أنها واجهت مقاومة ممن يتحكمون في القبول، والذين يحتاجون بأن تلك الحصص تعكس مدى توافر وظائف للطلاب عند تخرجهم. كما قيل بأنه يجب، على سبيل المثال، الإبقاء على عدد طلاب الطب حيث أن الطبيبات يرفضن العمل في المناطق الريفية. بيد أن من المعتقد أن عدد مجالات الدراسة التي تطبق عليها الحصص قد خفض، ومن المأمول أن ييسر في بعض الحالات إلغاء القيود عن طريق زيادة حصص الإناث تدريجيا.

١٦٧ - وتشاهد في التعليم المهني والتقني النظامي فجوة بين الجنسين مماثلة لتلك الموجودة في الجامعات، على نحو ما يظهره الجدول ٩ أدناه. كما تقدم الوزارات الرئيسية دورات تدريبية على شتى المستويات في مجالات مثل الصحة والزراعة. وفي عام ١٩٩٢، كان أقل من ١٠ في المائة من المتدربين في إطار برامج وزارة الزراعة والتعاونيات من النساء، وهو ما يعكس حقيقة أن الوزارة لم تعترف بالمرأة كمزارعة إلا في عام ١٩٩٠ عندما فتحت هذه البرامج أمامها. وفي السنة نفسها، كان ٢ في المائة فقط من المتدربين في برامج وزارة الداخلية في الدورات الإدارية/التنفيذية و ٩ في المائة من الدارسين في الدورات المتخصصة/الإشرافية من النساء. وفي المقابل، كان ثلثا جميع المتدربين في برامج وزارة الصحة من النساء.

الجدول ٩: الالتحاق ببرامج التعليم المهني والتقني النظامي (١٩٩٢)

البرنامج	نساء	رجال
الميكانيكا الصناعية	٤ ٠١٣ (٣٪)	١٤١ ٥٦١ (٩٧٪)
الفنون والحرف اليدوية	٣ ٧٥١ (٤٦٪)	٤ ٣٤٢ (٥٤٪)
الاقتصاد المنزلي	١٥ ٠٩٧ (٩٧٪)	٤٠٩ (٣٪)
التجارة	٧١ ٢٢٩ (٩٠٪)	٨ ٢٥٨ (١٠٪)
الزراعة	٢ ٠٧٩ (٢٠٪)	٨ ١٥٧ (٨٠٪)

١٦٨ - إن درجة الفصل القائم على نوع الجنس في اختيار المواضيع مسألة تثير قدرا كبيرا من القلق في تايلند، حيث أن اختبارات الطالبات تميل إلى توجيههن صوب الوظائف المساندة والإدارية، وقد تغلق دونهن إلى الأبد الدروب المفوضية إلى الأدوار القيادية في المجتمع التايلندي. ومع ذلك، ففي حين أن هناك قليلا من البيانات المحددة المتاحة حسب الجنس من سنوات سابقة، يبدو أن نسبة النساء في معظم المقررات الدراسية الخاصة بالذكور من الناحية التقليدية، آخذة في الزيادة، حتى ولو كان ذلك انطلاقا من قاعدة منخفضة جدا. غير أنه لا يزال يتعين القيام بقدر كبير من توعية الوالدين والمدرسين والطلاب لكفالة توفير فرص حقيقية للطالبات لدراسة أي مقرر تعليمي يرغبن فيه، وللتأكد من أنهن يعين نطاق الإمكانيات المتاحة لهن.

(د) التعليم المتواصل

١٦٩ - إن التعليم المتواصل، في صورة دورات دراسية تقدمها إدارة التعليم غير النظامي، هام جدا في تحسين المستوى التعليمي العام للمجتمع التايلندي، وله أهميته على وجه الخصوص للنساء اللاتي يكن قد حرمن من فرص التعليم في الماضي بسبب جنسهن. ورغم أن من المرجح أن تكون المرأة أمية أكثر من الرجل، فإنها مع ذلك ممثلة تمثيلا أقل إلى حد ما في دورات محو الأمية العملية التي تقدمها الإدارة، حيث

كانت تشكل ٤٦ في المائة فقط من الطلاب المسجلين في هذه الدورات في عام ١٩٩٢. بيد أن المرأة، كما تبين الأرقام التالية بشأن التخرج من الدورات غير النظامية، تحصل على فرص متساوية بشكل عام في الالتحاق بالتعليم المتواصل. ومع ذلك فإن كون ٤٠ في المائة فقط من الطلاب في الدورات الدراسية كانوا من الإناث يبين أنه قد يكون من الأصعب عليهن أن يفيين بشروط المواظبة الخاصة بتلك الأنواع من الدورات نظرا لمسؤولياتهن الأخرى، وبخاصة العائلية منها.

الجدول ١٠: المتخرجون من برامج إدارة التعليم غير النظامي (١٩٩٢)

النشاط التعليمي	العدد الإجمالي	نساء	رجال
المجموع	٤٨٨ ٩٥٥	٥٧,٩٥	٤٢,٠٥
محو الأمية العملية	٣٠ ٦٧٨	٥٠,٨٥	٤٩,١٥
التعليم المتواصل للبالغين	١٣٣ ٠١٢	٥٠,٣٩	٤٩,٦١
في الصفوف الدراسية	١٤ ٥٣٢	٣٩,٧٦	٦٠,٢٤
التعليم عن بعد	٨٨ ٢٢٥	٥٠,٤٢	٤٩,٥٨
التعليم الذاتي	٣٠ ٢٥٥	٥٥,٤٣	٤٤,٥٧
التعليم المهني للبالغين	٣٢٤ ٨١٥	٦١,٧٢	٣٨,٢٨
مجموع المصالح	١٥٢ ٥٦٨	٦٢,٦٣	٣٧,٣٧
دورات مهنية	١٧٢ ٢٤٧	٦٠,٩٤	٣٩,٠٨
شهادات مهنية	٤٥٠	٥٦,٦٧	٤٣,٣٣

(هـ) معدلات الانقطاع عن الدراسة بين الإناث

١٧٠ - حسب ما أشير إليه في المعلومات العامة الواردة أعلاه، فعلى الرغم من أن المعدل العام للانقطاع عن الدراسة فيما بعد مرحلة التعليم الإلزامي مرتفع جدا، فإن المعدل متساو تقريبا بالنسبة للصبيان والفتيات. وعلى نحو ما جاء في المناقشة التي دارت في إطار المادة ٦، كان هناك مع ذلك قلق كبير بشأن مصير الفتيات اللاتي يتركن المدارس بعد المرحلة الابتدائية، وبوجه خاص في شمال تايلند، ويقدم عدد كبير من المنح الدراسية الحكومية والخاصة في محاولة للسماح للفتيات اللاتي يعتبرن "معرضات للخطر" بمواصلة تعليمهن. وهذا يعني أنه فيما بين المجموعات المحرومة، قد يكون احتمال توفير فرص للفتيات لمواصلة الدراسة أكبر منه بالنسبة للصبيان من المجموعة نفسها.

(و) الرياضة والتربية البدنية

١٧١ - التربية البدنية في المدارس إلزامية بالنسبة للصبيان والفتيات، ولكن الفتيات والنساء، كما ورد ذكره تحت المادة ١٣، أقل ميلا للمشاركة بشكل متواتر في الأنشطة غير الإلزامية. وينعكس ذلك في أن ٢٥ في المائة فقط من الطلاب في كليات التربية البدنية من الإناث.

(ز) المعلومات بشأن تنظيم الأسرة

١٧٢ - تناقش برامج تنظيم الأسرة تحت المادة ١١. ويلاحظ هنا أن التوعية الجنسية تقدم في المدارس الثانوية. وقد أثيرت الشكوك مؤخرا حول فاعليتها في التصدي لقضايا العواطف والعلاقات، على الرغم من أنه يعتقد بأنها فعالة بشكل معقول في توفير المعلومات البيولوجية. بيد أنه لما كان زهاء ٥٠ في المائة من الطلاب يتعدون مرحلة الدراسة الابتدائية، فإنه لا يتلقون هذه التوعية، وقد أظهرت دراسة أجريت في عام ١٩٨٨ أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الشباب لا يحصلون على معلومات من والديهم بشأن هذه القضايا. وقد تم وصف نقص المعلومات الأساسية في هذا المجال على اعتبار أنه مشكلة، وعلى وجه الخصوص من قبل الباحثين الذين يدرسون مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

المادة ١١ - العمالة

١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق ولا سيما:

(أ) الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر؛

(ب) الحق في التمتع بنفس فرص العمالة، بما في ذلك تطبيق معايير اختيار واحدة في شؤون الاستخدام؛

(ج) الحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في الترقية والأمن على العمل وفي جميع مزايا وشروط الخدمة، والحق في تلقي التدريب وإعادة التدريب المهني، بما في ذلك التلمذة الحرفية والتدريب المهني المتقدم والتدريب المتكرر؛

(د) الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل؛

(هـ) الحق في الضمان الاجتماعي، ولا سيما في حالات التقاعد والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة وغير ذلك من حالات عدم الأهلية للعمل، وكذلك الحق في إجازة مدفوعة الأجر؛

(و) الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل، بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب.

٢ - توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ضمانا لحقوقها الفعلي في العمل، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة:

(أ) لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتمييز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية، مع فرض جزاءات على المخالفين؛

(ب) لإدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو المشفوعة بمزايا اجتماعية مماثلة دون فقدان للعمل السابق أو للأقدمية أو للعلاوات الاجتماعية؛

(ج) لتشجيع توفير الخدمات الاجتماعية المساندة اللازمة لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة، ولا سيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال؛

(د) لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل في الأعمال التي يثبت أنها مؤذية لها.

٣ - يجب أن تستعرض التشريعات الوقائية المتصلة بالمسائل المشمولة بهذه المادة استعراضا دوريا في ضوء المعرفة العلمية والتكنولوجية، وأن يتم تنقيحها أو إلغاؤها أو توسيع نطاقها حسب الاقتضاء.

١٧٣ - كما لوحظ من قبل، فقد سحبت تايلند تحفظها الأولي على الفرع (ب) من هذه المادة. ومع ذلك لا يزال العديد من مسائل التمييز في العمل التي وردت في التقرير الأولي لتايلند يشكل مصدرا للقلق، ولا تزال الحواجز المفروضة بفعل الأمر الواقع والمصحوبة ببعض التمييز الصريح تحد من حصول المرأة على فرص العمالة والتقدم.

١٧٤ - وتبين أرقام تعداد السكان لعام ١٩٩٠ أن المرأة تمثل ٤٧ في المائة من مجموع القوة العاملة، وما يقرب من ٥٢ في المائة من مجموع النساء التايلنديات (بالمقارنة بـ ٤٩ في المائة في عام ١٩٨٤). وفي المقابل تبلغ نسبة اليد العاملة من الرجال نحو ٦٠ في المائة من مجموع السكان الذكور. وعلى الرغم من

التفاوت بين الجنسين، فإن هذه الإحصاءات تُظهر أن المرأة التايلندية تشكل جزءاً هاماً من القوة العاملة، وذلك إنما هو انعكاس للدور التاريخي الذي كانت تؤديه المرأة بوصفها عنصراً مساهماً في دخل الأسرة، ونتيجة لمطالب سوق العمل الحديثة.

١٧٥ - وتتجلى تلك الحقيقة الأخيرة بالرجوع إلى القوى العاملة في قطاعات التصدير الخمسة الكبرى لتايلند، وهي الآلات الكهربائية وقطع الغيار، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والأغذية المجمدة والمثلجة والمعلبة، والأحجار الكريمة والمجوهرات، والأحذية. فالمرأة تمثل في كل من هذه الصناعات أكثر من ٧٥ في المائة من الموظفين، وهو رقم يرتفع في قطاع الأغذية إلى ما يقرب من ٩٠ في المائة. كما أن عدد النساء العاملات في صناعة السياحة كبير جداً. وهكذا فإن المرأة العاملة قد أسهمت إسهاماً أساسياً في النمو الاقتصادي السريع لتايلند الذي يرد بحثه في الجزء ١ من هذا التقرير.

١٧٦ - ومعدل مشاركة المرأة في القوة العاملة أقل من معدل مشاركة الرجل في معظم مجموعات الأعمار، غير أن هناك استثناءً واحداً كبيراً فيما يتعلق بالنساء الحضريات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٣ و ٢٤ عاماً. فالطلب على المعاونات المنزليات والعاملات في المصانع وفي صناعات الخدمات (ولا سيما المطاعم) خلق فرصاً كثيرة للفتيات ليبدأن العمل في سن هي في كثير من الحالات أبكر من سن بدء مزاوله الفتيان للعمل. وهذا يعني، على الرغم من ذلك، أن هؤلاء الفتيات قد يُبعدن عن فرص التعليم، وهو الأمر الذي قد يحد من اختيارهم لمجالات العمل في المستقبل.

١٧٧ - وبوجه عام يغلب على المرأة الاتجاه إلى التركيز في الوظائف المنخفضة المستوى والمتدنية الأجور. ولقد أظهرت الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة الذي أجري في آب/أغسطس ١٩٩٣ أن المرأة لا تمثل إلا ١٩ في المائة من أصحاب العمل، و ٢٨ في المائة من المزاويلين للأعمال الحرة، و ٢٨ في المائة من موظفي الحكومة. ومع ذلك فقد شكلت المرأة ٦٦ في المائة من العاملين من أفراد الأسرة بدون أجر. وبيّن الإحصاء نفسه أن متوسط أجر الرجل العامل في مجال الصناعة كان يبلغ ١٣٨ ٦ باهت شهرياً، في مقابل ٢٩٨ ٤ باهت لنظيرته من النساء (٧٠ في المائة من مجموع أجر الرجل). وكانت التفاوتات أكبر من ذلك فيما يتعلق بالأجور في قطاع الخدمات، حيث وصل متوسط أجر الرجل في المجالس المحلية إلى ٦٨٧ ٥ باهت في مقابل ٣ ٥٠٢ كمتوسط لأجر المرأة (٦٢ في المائة). وفي المجالات الأخرى التي لا تقع في نطاق المجالس البلدية بلغ متوسط أجر الرجل العامل في الزراعة ١٥٣ ٢ باهت في مقابل ٧٣٥ ١ للعاملات من النساء (٨١ في المائة).

١٧٨ - وكما كان متوقعاً، تنعكس هذه التفاوتات عند النظر في الإحصاءات حسب نوع الجنس المتعلقة بالمتلقين لأعلى الأجور والمتلقين لأقل الأجور من العاملين. وقد أظهرت الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة لعام ١٩٩٣ أنه في مجال المجالس البلدية تقاضى ٤٠٠ ٣٣١ رجل أقل من ٢ ٠٠٠ باهت شهرياً بينما تلك هي حال ٣٠٠ ٥٥٧ امرأة. غير أنه فيما يتعلق بالمجالات التي لا تدخل في نطاق المجالس البلدية لم يتقاض سوى ٤٠٠ ٥٥ امرأة أكثر من ٢٠ ٠٠٠ باهت شهرياً في مقابل ٢٠٠ ١٤٩ رجل. وفيما يتعلق بأصحاب

الدخول المنخفضة العاملين في المجالات التي لا تقع في نطاق المجالس المحلية لم يكن التباين ملحوظا إلى حد كبير، حيث كان عدد الذين يتقاضون أقل من ٢٠٠٠ باهت يبلغ ٢٨٥ ٠٠٠ امرأة و ٣٦٠ ٠٠٠ رجل، لكن الاختلاف بين الجنسين تجلى مرة أخرى فيما يتعلق بالمتلقين للأجور المرتفعة من العاملين حيث بلغ عدد الذين يتقاضون أكثر من ٢٠ ٠٠٠ باهت من العاملين في المجالات التي لا تقع في نطاق المجالس المحلية ٧٠٠ ٢٤ رجل في مقابل ١٨ ٩٠٠ امرأة.

١٧٩ - وتعكس كثرة عدد النساء بين العاملين الذين يتقاضون الأجور المنخفضة الخلل التاريخي في المساواة فيما يتعلق بفرص التعليم، وكذلك اشتراك النساء على مستوى أعلى من مستوى اشتراك الرجال في قطاعات الاقتصاد غير الرسمية. وتعتمد كثير من القطاعات الاقتصادية، لا سيما ما يتعلق منها بالصناعات التصديرية التي تحتاج إلى أقل معدلات التقدم التقني وصناعات الخدمات، على ترتيبات عمالة غير رسمية يعين بموجبها العمال على أساس يومي أو يكونون عمالا يؤدون العمل من منازلهم (وستناقش هذه المسألة في موضع لاحق). وفي ظل هذه الترتيبات يسهل نسبيا على أرباب العمل التملص من القواعد المنظمة للحد الأدنى للأجور، وكفالة عدم أحقية العمال في الحصول على إجازات مدفوعة الأجر أو إجازات أمومة.

١٨٠ - كما أن أصحاب الأعمال الحرة والعاملين من أفراد الأسرة في المؤسسات الصغيرة الذين ليس لهم في معظم الأحيان مركز قانوني يحصلون بصفة عامة على دخول منخفضة، وهنا أيضا يرتفع تمثيل المرأة بينهم عن تمثيل الرجل. وقد أظهرت دراسة جرت على ٤٠٠ من تلك المؤسسات في بانكوك أن ثلثي هذه المؤسسات تديره امرأة، وأن ما يقرب من نصف هؤلاء النساء هن صاحبات الدخل الرئيسي للأسرة.

١٨١ - وتأتي الأعداد المنخفضة من النساء اللائي يتقاضين مستوى مرتفعا من المرتبات انعكاسا لحقيقة أن ارتفاع المرأة إلى أعلى المستويات في الشركات هو أقل احتمالا من ارتفاع الرجل. وقد أظهرت الإحصاءات التي أجريت في عام ١٩٩٥ بالنسبة لموظفي واحد من أكبر المصارف التجارية أن هناك ٤٤٢ رجلا يشغلون وظائف تنفيذية في مقابل ١٩٠ امرأة فقط. كما كان ٣٢٩ رجلا يشغلون منصب مدير فرع بينما لم يشغل هذا المنصب سوى ٣٤ امرأة، غير أنه فيما يتعلق بوظيفة المدير المساعد، فقد كان يشغلها ٢٠٧ نساء في مقابل ١٤٩ رجلا. بيد أن هذا الوضع آخذ في التحسن في معظم الحالات، حيث أظهرت الأرقام الواردة من ذلك المصرف أن عدد النساء الشاغلات لوظائف تنفيذية ارتفع من ٢٢ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٥.

١٨٢ - ويلاحظ انخفاض تمثيل المرأة الكبير في المستويات العليا من المرتبات والمسؤوليات في الحكومة كما هو ملاحظ في القطاع الخاص. ويوضح الجدول ١١ النسبة التي تمثلها المرأة في مختلف رتب الخدمة المدنية. ويتضح منه أن نسبة الشاغلات للوظائف الحكومية في ارتفاع مطرد عبر المرحلة التي يشملها التقرير، نظرا لأنه صار يؤخذ بمعيار الجدارة عند انتقاء الموظفين، ولأن الرجال يفضلون البحث عن المرتبات الكبيرة التي يقدمها القطاع الخاص.

الجدول ١١: تمثيل المرأة في الخدمة المدنية (١٩٩٣)	
الرتبة	نسبة المرأة
١ م - ٦ م	٥٦,٩
٧ م	٣٣,١
٨ م	٢٢,٤
٩ م	١٩,٢
١٠ م	٨,٢
١١ م	٣,٤

القضايا التي هي موضع قلق خاص

١' المشتغلون بالمنازل

١٨٣ - لقد أصبح الانشغال كبيرا بالمقاولات من الباطن والعمل في المنازل في الفترة التي تلت إصدار تقرير تايلند الأولي. ولقد نما ذلك النمط من العمل بسبب نقص العمال المهنيين للعمل في بيئة المصانع، ومزايا ذلك النمط بالنسبة لأصحاب المصانع الذين يستطيعون في معظم الأحيان بتلك الوسيلة تجنب الرقابة المفروضة عليه، مثلا، فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور والإجازات وما إلى ذلك، وكذلك حصولهم على قوة عاملة متشردمة ويمكن السيطرة عليها. كما وهو أيضا نمط يجتذب كثرة من النساء نظرا لمرونته وإتاحته لهن فرصة الاستمرار في مزاولته مع الاضطلاع بالمسؤوليات الأسرية. والعمل في المنزل شائع على نحو خاص فيما يتعلق بإنتاج الملابس الجاهزة، ونسج الحرير والقطن، وحفر الخشب، وإنتاج الأثاث. وتقدم المواد الخام والمواد المصنعة جزئيا للعمال ليقوموا بتجهيزها في منازلهم أو في المناطق المجاورة لهم.

١٨٤ - ومعظم المشتغلين بالمنازل من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٣١ و ٤٠ عاما، والمقيمات في المناطق الريفية، واللاتي تلقين نصيبا ضئيلا من التعليم أو التدريب، أو لم يتلقين أي تعليم أو تدريب. والاتجاه السائد بينهن يتمثل في العمل لساعات طويلة تلمسا لكسب أكبر قدر من المال. ونادرا ما تكون هناك عقود رسمية بين العامل والمورد، ولذلك ربما كانت هناك صعوبات كبيرة في الإلزام بدفع أجر منصف على العمل المنجز.

١٨٥ - ولقد لفتت الدراسات التي أجرتها الوكالات الدولية في عام ١٩٨٨ انتباه الجماهير إلى مسألة العمل في المنزل، ومنذ ذلك الحين أدت المنظمات غير الحكومية دورا نشطا في محاولة إنشاء شبكات شعبية

للمشتغلين بالمنازل. وتهدف هذه الشبكات إلى مساعدة العمال على الحصول على أكبر دخل ممكن، والتصدي للاستغلال، والحصول على المعلومات المتعلقة بالشواغل الصحية والأمنية. كما يرمي العديد منها إلى إنشاء تعاونيات أو أنشطة تجارية خاصة بفضل ما لدى العمال من مهارات.

١٨٦ - ولقد أنشأت إدارة حماية اليد العاملة ورفاهيتها أيضا لجنة لكفالة أن تحظى المسائل التي تعلق المشتغلين بالمنازل باهتمام الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك فإن قوة عمل تابعة لوزارة العمل تنظر الآن في سبل معالجة شواغل العمال والمقاولين من الباطن المتعلقة بالرفاه، وخاصة بمسألتي الأمن والأجور. ومع ذلك فكون العاملين في منازلهم لا يفهمون حقوقهم في معظم الأحيان ويكونون في الوقت نفسه في مركز ضعيف لا يسمح لهم بالإفادة من الفرص والخدمات التي قد تتاح لهم، إنما هو دليل على الحاجة إلى زيادة التعليم والتدريب للعمال المنعزلين.

٢٠٠٠ العاملات المسنات

١٨٧ - لقد جرى التركيز على المشاكل التي قد تواجهها العاملات المسنات في القطاع الصناعي أثناء الفترة التي يشملها التقرير، وعلى الأخص فيما يتعلق بالعاملات في صناعة النسيج. فإن زيادة استخدام الآلات والاتجاه إلى رفع الانتاجية في مواجهة التنافس الشديد أديا إلى الأخذ بمستويات أعلى من التكنولوجيا. وكانت نتيجة ذلك أن استغني عن العديد من العاملات المسنات، ومعظمهن أتممن أربع أو ست سنوات دراسية في المرحلة الابتدائية، وكثيرا ما كانت لهن خبرة ٢٠ عاما أو أكثر في مجال الصناعة. وكان تغيير التكنولوجيا المستخدمة في بعض الأحيان يتخذ ذريعة أكثر منه سببا لتسريح هؤلاء العاملات، مع تفضيل أرباب العمل للعمال الشبان الذين يتقاضون أجورا أقل، لا اعتقادهم بأنهم قادرين على تحقيق انتاجية أعلى.

١٨٨ - وبدلا من إعادة تدريب العاملات المسنات على التكنولوجيا الجديدة فإنهن يستعاض عنهن بالعمال الشبان، وهم في الغالب من الذكور الحاصلين على شهادة ثانوية أو تدريب تقني، والسبب في ذلك يعود في جزء منه إلى أن أرباب العمل يفترضون بأن الذكور أكثر قدرة من الإناث على تشغيل الآلات المعقدة. وتصبح هؤلاء النساء اللاتي تكون قد وهنت صحتهم أحيانا بعد انقضاء عقود من العمل الشاق في أحوال لا تفي بالمعايير المطلوبة في موقف ضعيف لا يسمح لهن بالحصول على عمل بديل مناسب بأجر معقول.

١٨٩ - وتوضح الصعوبات التي تواجه معالجة ذلك التمييز غير الرسمي عند النظر في أن التمييز الرسمي الموجه ضد المرأة العاملة موجود ومعروف جيدا. فالمضيفات الجويات العاملات في الخطوط الجوية التايلندية الدولية يحملن على الاستقالة عند بلوغهن الخامسة والأربعين، بينما يمكن لأعضاء طاقم الطائرة من الذكور العمل حتى السن المعتادة للإحالة إلى المعاش، وهي سن الستين عاما.

١ - قضايا العمالة

(أ) الحق في العمل

١٩٠ - كما سبق أن ذكر، لا يوجد تقييد قانوني لحق المرأة التايلندية في العمل، والواقع أن العادات والممارسات تشجع المرأة في تايلند على البحث عن عمل بأجر.

(ب) فرص العمل

١٩١ - كما سبق أن ذكر، فقد أزيلت جميع أشكال الحواجز أمام عمل المرأة وتقدمها في الخدمة المدنية عندما سحبت تايلند تحفظها على هذا البند. ومع ذلك، فليس هناك من قانون أو لوائح في القطاع الخاص تمنع أرباب العمل من تطبيق معايير تمييزية عند اختيار موظفيهم، وكثيراً ما تحدد الإعلانات عن الوظائف إن كان الموظف المطلوب ذكراً أو أنثى. ونظراً للمواقف الاجتماعية الراسخة التي تكثر من تصنيف الأعمال إلى "أعمال للرجل" و "أعمال للمرأة"، فإن هناك حاجة إلى قدر كبير من التوعية قبل وضع أي قيد على هذه الممارسة.

(ج) الاختيار والشروط والتدريب

١٩٢ - للمرأة التايلندية، في إطار القيود التي جرت مناقشتها في إطار المادتين ٥ و ١٠ أعلاه، حرية اختيار المهنة والعمل. وفيما يتعلق بالترقي، فإن العادات الاجتماعية هي التي تشكل العقبة الرئيسية أمام ترقى المرأة.

١٩٣ - وفرص المرأة المحدودة في الحصول على التدريب هي عامل رئيسي يحول دون ترقى المرأة. ولقد أظهرت البحوث أنه فيما يتعلق بالمصانع، على سبيل المثال، قد يؤدي التصور بأن الرجال أكثر قدرة من النساء على التعامل مع الآلات وأداء المهام الإشرافية إلى منحهم فرصاً تُنكر على المرأة، بينما قد تؤدي المواقف الاجتماعية إلى أن تمتنع المرأة حتى عن التقدم للالتحاق بالدورات التدريبية أو للإفادة من فرص الترقية. وتظهر دراسة الإحصاءات المتعلقة ببرامج التدريب الخاصة بالموظفين المدنيين اتجاهها انحيازياً مماثلاً حيث يكون الرجال أكثر تمثيلاً في الدورات التدريبية التي من شأنها أن تتيح الحصول على ترقية أو الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار.

١٩٤ - ومن الأمور الهامة أيضاً الحواجز التي تسببها المسؤوليات المنزلية التي تحد من فرص المرأة في الترقى. وعلى الرغم من الحملات التي اضطلع بها والمرتبطة بصفة خاصة بالسنة الدولية للأسرة، من أجل تشجيع الرجال على تحمل مزيد من المسؤوليات المتعلقة بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، فما زالت هذه المسائل ينظر إليها بوصفها من مسؤوليات المرأة. وهكذا كشفت دراسة أجريت فيما يتعلق بالعاملين في المزارع عن أن الرجال يقضون ٢٩٤ ساعة في السنة في العمل في الإنتاج الزراعي بينما يقضي النساء ما متوسطه ٦٤٤ ساعة. ومع ذلك فعند إضافة أعباء العمل المنزلي الذي تضطلع به المرأة إلى ذلك الرقم، بلغ إجمالي عدد ساعات عملهن في السنة ٨٩٤ ساعة، في حين لم يرق الرجال بأي عمل منزلي بالإضافة إلى عملهم.

(د) المساواة في المرتبات

١٩٥ - تتمتع المرأة العاملة في ظل القانون التايلندي بالحماية بفضل حكمين قانونيين. أحدهما يضع حداً أدنى للأجور، هو حالياً ١٢٠ باهت يومياً (أو ١٤٠ باهت يومياً في بانكوك والمناطق المحيطة بها)، والثاني تشريع بشأن المساواة في الأجور ويقضي بأن تكون أجور العمال من الذكور على قدم المساواة مع أحد الإناث. وعلى الرغم من الحكم الأول، فمن المعروف أن كثيراً من الرجال والنساء يحصلون في مقابل عملهم على مرتبات تقل عن الحد الأدنى القانوني للأجور، إذ أن إنفاذ ذلك الحكم محدود، وكثيراً ما يتملص أرباب العمل من ذلك الحكم عن طريق المقابلة من الباطن كما هو موضح أعلاه. ولم يحدث أبداً أن رفعت دعوى بموجب التشريع المتعلق بالمساواة في الأجور، ويبدو حالياً أن هذا التشريع غير قابل للإنفاذ من الناحية العملية.

(هـ) الضمان الاجتماعي

١٩٦ - يجري بحث هذه المسألة في إطار المادة ١٣.

(و) الصحة والأمن

١٩٧ - هذا واحد من الشواغل الكبرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان للعمال التايلنديين، كما يجري بحثه في إطار المادة ١٢.

٢ - الأمومة

١٩٨ - لقد تحسن الوضع القانوني والعملي للمرأة العاملة فيما يتعلق بإجازات الأمومة تحسناً ملحوظاً في الفترة التي يشملها التقرير. إذ ينص التشريع الآن على الحق في الحصول على إجازة أمومة مدتها ٩٠ يوماً بأجر لجميع العاملات اللاتي شغلن وظيفة بصفة منتظمة لمدة تزيد على ١٨٠ يوماً. وفي القطاع الحكومي توفر هذه الأموال الهيئة التي تعمل فيها العاملة، بينما يتعين على أرباب العمل في القطاع الخاص أن يوفرُوا أجر ٤٥ يوماً على أن يوفر صندوق للضمان الاجتماعي الأموال المتبقية.

١٩٩ - ومع ذلك فمن المعروف أن المرأة قد تجد صعوبة داخل القطاع الخاص في المطالبة بحقوقها في هذه المستحقات. فكثير من أرباب العمل يتجاهلون مسؤولياتهم ببساطة في هذا الشأن بينما يلجأ آخرون إلى تطبيق نظم للتوظيف تتيح لهم التملص من أحكام القانون (كالتوظيف على أساس يومي). وبالإضافة إلى ذلك فبينما يجعل القانون الفصل من الخدمة لأسباب تتعلق بالحمل والإنجاب عملاً غير قانوني، لم ترفع أبداً أية دعوى ضد أحد أرباب العمل لذلك السبب، ومن المتفق عليه بصفة عامة أنه لا توجد حماية عملية للمرأة العاملة التي تصبح حاملاً، على الرغم من أن ما حدث مؤخراً من نقص في العمالة في بعض الصناعات وفُتّر نوعاً من الحماية بفعل الأمر الواقع.

٢٠٠ - وفيما يتعلق بالحالة الزوجية، لا يوجد حكم قانوني يمنع أرباب العمل من اشتراط أن يكون العمال غير متزوجين أو أن يظلوا كذلك. وقد يخلق ذلك مشاكل عندما يكون ذلك العامل أسرة دون أن يسجل زواجه، تاركاً نفسه وأبناءه في وضع قانوني غير مستقر.

المادة ١٢: الصحة

١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

٢ - بالرغم من أحكام الفقرة ١ من هذه المادة تكفل الدول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة.

١ - الرعاية الصحية

٢٠١ - الخدمات الطبية في تايلند متوفرة للجميع دون تمييز. وتتاح الرعاية الصحية المجانية في مستشفيات الدولة لمن لا يملك القدرة على دفع تكاليف العلاج. ويحق للفرد الذي لا يتجاوز دخله ٢٠٠٠ باهت في الشهر والزوجين اللذين لا يتجاوز دخلهما ٢ ٨٠٠ باهت في الشهر الحصول على بطاقة الرعاية الاجتماعية التي تتيح لهم العلاج المجاني في المستشفيات الحكومية ويحصل المسنون (فوق سن الستين) والأطفال، دون سن ١٢ سنة، بشكل تلقائي على العلاج المجاني. ويشمل ذلك أجور الأطباء، وتكاليف الدواء، والإقامة في المستشفيات، وتكاليف العمليات الجراحية، والمعدات الطبية اللازمة. بيد أن من المسلم به أن الطلب على هذه الخدمات أكبر من الخدمات المتاحة، والعنابر العامة في المستشفيات كثيراً ما تكون شديدة الازدحام، وقد يظل المرضى شهوراً أو سنوات في انتظار أنواع من العلاج من قبيل عمليات تبديل المفاصل وزرع الأعضاء.

٢٠٢ - وهناك ٥٧٢ ١٥ طبيباً و ٥٢٥ ٥ طبيبة مقيدون في سجل الأطباء الممارسين في تايلند (في نيسان/أبريل ١٩٩٦). ويعكس هذا التفاوت المستوى المنخفض تاريخياً لحصول المرأة على التعليم العالي مقارنة بالرجل، واستمرار نظام الحصص الذي يحد قبول النساء في الدراسات الجامعية في المجالات الطبية بنسبة ٥٠ في المائة من عدد الطلاب. أما بين الإحصائيين فالتفاوت بين الجنسين هو أوضح حتى من ذلك، إذ تمثل النساء ٢٦ في المائة فقط من مجموع الإحصائيين البالغ عددهم ٨٥٤ ٢١.

٢٠٣ - إلا أن التمريض يكاد يعتبر كلياً مهنة نسائية، وعدد النساء يفوق عدد الرجال بين الاختصاصيين الصحيين الآخرين مثل أخصائيي التغذية. بيد أن من المسلم به أن العدد المنخفض نسبياً للطبيبات، وخصوصاً في المناطق الريفية والناحية، يعتبر مشكلة، إذ أن بعض النساء قد يخترن عدم اللجوء إلى طبيب

في بعض الحالات المرضية، وقد لا يتمكن من الرجوع إلى طبيبه. وقد يكون هذا ذا أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بضرورة إعطاء أولوية عالية للكشف عن أمراض مثل سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي، التي لم يخصص لها حتى الآن في تايلند سوى عدد قليل من البرامج.

٢٠٤ - والعدد المنخفض نسبياً من الطبيبات يجعل من الصعب أيضاً أن يكون لهن تأثير في السياسات والممارسات الصحية. ويعتقد أن زيادة عددهن من شأنه أن يساعد في إعادة النظر في المنهجيات الطبية، ولا سيما ممارسة الطب النسائي، حيث كان معدل الولادات القيصرية، وعمليات استئصال الرحم، وغير ذلك من العمليات الجراحية مدعاة للقلق في الفترة الأخيرة.

القضايا التي هي موضع قلق خاص

(أ) فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٢٠٥ - في التقرير (الأولي) لتايلند، أشير إلى فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز باعتباره يمثل مجالا مثيرا للقلق ولكنه للأسف تزايد منذئذ حتى أصبح مشكلة صحية كبيرة جدا. فبين أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وأذار/مارس ١٩٩٦، سجلت ٣٦ ٢٢٩ حالة إصابة بالإيدز، ١٦ في المائة منها بين النساء. ومن المتوقع أن تزيد نسبة النساء المصابات، إذ أن وزارة الصحة العامة وجدت أن حوالي ٦٧ في المائة من مرضى الإيدز ومجموعة الأعراض المتصلة به في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩١ قد أصيبوا نتيجة علاقات جنسية بين الجنسين، ومن المعتقد أن العديد من النساء (والأجنة في بطونهن) أو أطفالهن في المستقبل يصبون عن طريق أزواجهن، ويعود ذلك إلى حد بعيد إلى الممارسات الاجتماعية التي جرى بحثها في إطار المادة ٦.

٢٠٦ - ولا يوجد دليل بيّن على مجموع عدد النساء والرجال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ولكن بعض الدراسات أظهرت أن معدل الإصابة عال جدا، وقد تراوحت نسبة النساء الحوامل اللواتي كشفت التحاليل عن أنهن حاملات للفيروس بين ٦ و ١٠ في المائة في بعض المحافظات الشمالية. ومن بين أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص الذين يعتقد أنهم مصابون بالفيروس في تايلند، يوجد على الأقل عدة مئات من الآف من النساء. ومن المتوقع أن يصل عدد المصابين في تايلند بحلول عام ٢٠٠٠ إلى حوالي مليونين، وأن يكون معظمهم من الفئة العمرية ١٩-٣٥، وأن تشكل النساء ما يقرب من نصف هذا العدد.

٢٠٧ - وقد وفرت الحكومة في عملها مع المنظمات غير الحكومية موارد كبيرة لمعالجة هذه المشكلة. وركزت استراتيجية الوقاية على ترويج "سياسة استعمال الواقي الذكري بنسبة ١٠٠ في المائة" بين الأشخاص البالغين النشطين جنسيا، وهي تحاول تمكين المرأة من أجل حماية نفسها، بأن تحمل معها الواقي الذكري على سبيل المثال، بالرغم من قوة العوامل الاجتماعية التي تجعل من الصعب على المرأة بحث هذه المشاكل وإيجاد الحلول لها. ومنذ فترة قريبة جدا، بذلت جهود كبيرة في مجال البحث من أجل التوصل إلى لقاح وقائي أو علاجي للمرض.

٢٠٨ - وقد ركزت الرعاية الصحية على تمكين المجتمعات المحلية والأسر لرعاية المصابين من أفرادها، نظرا للعبء الهائل الذي تلقىه الإصابة بالفيروس على نظام الرعاية الصحية إن لم تتوفر تلك الرعاية. ولا تزال توجد مشاكل كبيرة في مجال التمييز ضد الأشخاص الناقلين للفيروس، ولكن الحكومة والمنظمات غير الحكومية تعملان يدا بيد في السعي إلى توعية السكان فيما يتعلق بالفيروس وبإمكانيات واحتياجات الأفراد المصابين.

٢٠٩ - وقد أنفقت تايلند، بالتعاون مع شركاء دوليين، موارد كبيرة في مجال البحث عن سبل لعلاج المرض. ونظرا لأن مشكلة النساء الحوامل المصابات بالفيروس تشير قلقا بالغاً، تجري وزارة الصحة العامة أبحاثاً بشأن الاستعمال المناسب لدواء AZT وغيره من الأدوية من أجل مساعدة تلك النساء، وعلى أمل تخفيض عدد الرضع المصابين بالفيروس.

(ب) الصحة المهنية والسلامة المهنية

٢١٠ - في الفترة الأخيرة، أصبحت الصحة المهنية للعاملات في القطاعين الصناعي والزراعي مسألة هي موضع قلق كبير. وقد أظهرت الدراسات أن العاملات من هاتين المجموعتين يواجهن مخاطر صحية كبيرة جدا لما يتعرضن له من مخاطر في مكان العمل، وأنهن يواجهن صعوبات كبيرة في مطالبة أصحاب العمل بالتعويض. ونظرا لكون النساء يشكلن الأغلبية بين العمال في النمو الصناعي الذي شهدته تايلند في الفترة المشمولة بالتقرير، على النحو المبين في إطار المادة ١١، فقد تحملن معظم مشاكل الصحة المهنية والسلامة المهنية التي رافقت التنمية الاقتصادية.

٢١١ - وقد أظهرت إحدى الدراسات أن ٣٠ في المائة من العاملات في مصانع النسيج (حيث يعتبر الغبار والتهوية وأوضاع وأحوال العمل من بين المسائل الصحية الرئيسية) أصبن بأمراض خطيرة، في حين أن ٣٦ في المائة من العاملات في شركات الإلكترونيات الكبيرة يعانين من مستويات عالية بشكل غير طبيعي من الرصاص. كما أنهن تعرضن أيضاً للعديد من المواد الكيميائية السامة الأخرى. وقد توصلت دراسة واسعة النطاق أجريت في عام ١٩٨٩ إلى أن ٧٠ في المائة من العاملات اللواتي أجري عليهن الفحص، والبالغ عددهن ٩١٧ ١٦١ عاملة، يعملن في أحوال لا تراعى فيها معايير وقوانين العمل فيما يتعلق بممارسات العمل وإجازات الأمومة.

٢١٢ - وهناك مسألة أخرى هي المستويات الواجبة التطبيق في مكان العمل، التي سلطت عليها الأضواء بشكل مروع بسبب حريق نشب في مصنع خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ونجم عنه خسائر كبيرة في الأرواح بين العاملات اللواتي يشكلن الغالبية بين العمال، إذ حصرتهن النيران داخل المبنى. ولا تزال مسألة الحريق ومسائل أخرى متصلة بالسلامة تمثل مشكلة.

٢١٣ - وتمارس اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية الضغوط من أجل تحسين حالة إنفاذ القواعد الموحدة بشأن أماكن العمل. ومع ذلك، لا يوجد سوى عدد محدود من المفتشين (حوالي

٥٠٠ للتفتيش على ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ مؤسسة)، كما أن الموارد المتاحة لمعالجة المشكلة محدودة. ويشكل المستوى التعليمي المنخفض نسبيا لمعظم العمال الصناعيين صعوبة إضافية بالنسبة للبرامج التثقيفية، إذ قد يفتقر العمال إلى المعلومات الأساسية اللازمة لفهم المخاطر التي تنجم مثلا عن مادة كيميائية ما قد يتعرضون لها. وبالتالي لا تزال الصحة المهنية والسلامة المهنية للعاملات تمثلان قضية من قضايا حقوق الإنسان التي تثير قلقا بالغا.

٢١٤ - وقد ركزت الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين الوضع على نهج "الأخت الكبرى". فقد قامت شعبة الرعاية الاجتماعية للعمال بتدريب قادة الاتحادات، أو موظفي الصحة والسلامة (المفروض تعيينهم بموجب القانون في كل شركة يزيد عدد موظفيها على ١٠٠ موظف)، أو من يتزعمون بشكل طبيعي العمال الآخرين، ليقوموا بنقل معارفهم فيما يتعلق بمسائل الصحة والسلامة إلى العمال الآخرين.

٢١٥ - وفي الآونة الأخيرة، وضعت خطط للجمع بين المنظمات والمجموعات العديدة التي تعمل في مجالات ذات أثر على الصحة المهنية والسلامة المهنية بغرض إيجاد هيكل جديد لتنسيق الجهود المبذولة في هذه المجالات. وقد يكون هذا مفيدا في ضمان فعالية عملية التثقيف والبرامج الوقائية وسلامة توجيهها، ولكن التخطيط لا يزال في مراحله الأولى.

٢١٦ - وهناك مسألة ذات صلة بالموضوع وهي دفع أصحاب العمل التعويضات للعمال الذين يتعرضون لإصابة أو الذين تسوء حالتهم الصحية نتيجة للعمل، حسبما ينص عليه القانون التايلندي. ونظرا لفتاوت الموارد بين الموظفين وأصحاب العمل، ولصعوبة المسائل الطبية التي ينطوي عليها الأمر في كثير من الأحيان، ولما تحتاجه الإجراءات القانونية من وقت وتكلفة، فإن كل ذلك يجعل من الصعب على النساء الإصرار على الحصول على حقوقهن في هذا المجال.

٢١٧ - وبالمثل، فإن العاملات الزراعيات يتعرضن أيضا للأخطار. ونظرا لتزايد هجرة العمال الزراعيين الذكور إلى المناطق الحضرية للعمل، يتزايد قيام النساء بتداول المواد الكيميائية المبيدة للآفات والأعشاب دون أن تكون لديهن المعلومات الكافية عن كيفية حماية أنفسهن من هذه المواد في كثير من الأحيان. وأظهرت إحدى الدراسات أن أكثر من ٥٠ في المائة من العاملات الزراعيات قد تعرضن للأمراض نتيجة لذلك. وقد قامت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية بإجراء دورات تدريبية لتوعية النساء بمخاطر هذه المواد الكيميائية وبالطرق الصحيحة لاستعمالها، ولكن بما أن هذه المشكلة شديدة الانتشار فإن الأمر يقتضي القيام بعمل أكبر في هذا المجال.

(ج) الإجهاض

٢١٨ - لا يسمح القانون التايلندي بالإجهاض إلا إذا كان الحمل يشكل خطرا على حياة الأم أو إذا كان نتيجة اغتصاب أو إكراه على البغاء. وفي عام ١٩٨٣، أقر مجلس النواب، بأغلبية ٧٠ صوتا مقابل صوتين، مشروعا لتعديل القانون يُسمح بموجبه بالإجهاض عندما يعتقد بأن الطفل مصاب بمرض خطير أو إعاقة

خطيرة أو عندما تكون الصحة النفسية للأم في خطر. ولكن بعد أن قامت حملة مناهضة استندت إلى أسس دينية، صوّت مجلس الشيوخ ضد المقترح فأسقط. وتوجد حالياً محاولات لتغيير القانون، وخاصة من أجل السماح بالإجهاض في الحالات التي يوجد فيها خطر من أن يكون الجنين مصاباً بمرض أو إعاقة، وخصوصاً إذا كان مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢١٩ - ولكن في ضوء معدل الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في تايلند، ولأسباب إنسانية، تُجرى حالياً عمليات إجهاض تحت إشراف طبي في الحالات التي يتبين فيها وجود عاهات في الجنين أو في الحالات التي تكون فيها صحة الأم مهددة، على الأقل في المناطق الحضرية. ولا تزال عمليات الإجهاض التي تُجرى بدون إشراف طبي تشكل خطراً على صحة المرأة التايلندية، وخاصة في المناطق الريفية وال منعزلة. ومع ذلك، فقد انخفض معدل الوفيات بين الأمهات نتيجة الإجهاض من ٢٠٦ حالات وفاة مقابل كل ١٠٠ طفل من المواليد الأحياء في عام ١٩٨٩ إلى ١٢٠ حالة وفاة في عام ١٩٩٣.

(د) الصحة العقلية

٢٢٠ - تعتبر مشاكل الصحة العقلية، التي يُعتقد عموماً بأنها ناجمة عن التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع، مصدر قلق متزايد، ففي عام ١٩٩٥ كان يوجد ٣٩٩ ٦ نزيراً في المستشفيات الحكومية و ٤٠ في المائة منهم، حسب قول المسؤولين، هم أشخاص تركتهم أسرهم ولا يستطيعون بالتالي الخروج من المستشفى. ونسبة النساء من هؤلاء المرضى غير معروفة. وكذلك ليس من المعروف ما هي نسبة معاناة كل من الرجال والنساء من مشاكل الصحة العقلية في تايلند، ولكن هذه القضية تعتبر عموماً، مسألة صحية هامة، وتوضع الخطط للرفع من مستوى الخدمات الحكومية في هذا المجال.

٢٢١ - ويعطي النظر في الإحصاءات فكرة عن المشكلة وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية. ففي عام ١٩٩٥، اتصل ١١٨ ٤ شخصاً بالخط الساخن التابع لإدارة الصحة العقلية. وكان ٣٤,٧ في المائة من هذه الاتصالات يتعلق مباشرة بمشاكل الصحة العقلية، بينما ذكر ٢٨,٥ في المائة من الذين أجروا الاتصالات أن مشكلتهم الرئيسية تتصل بالحياة الأسرية. كما أن الأشخاص الذين اتصلوا بمركز الخط الساخن التابع للمنظمات غير الحكومية قالوا إن المشاكل الأسرية تمثل مصدر القلق الرئيسي بالنسبة لهم. وأظهرت سجلات المركز على مدى عشر سنوات أن عدد من يلجأ من النساء إلى هذه الخدمات هو ضعف عدد الرجال تقريباً، ومعظمهن من الفئة العمرية ١٠-٣٥.

٢٢٢ - ويعتقد أن الارتفاع الذي شهده عدد حالات الانتحار يتصل بزيادة مشاكل الصحة العقلية. فقد زاد العدد المبلغ عنه إلى دائرة الشرطة من ١٠٢٩ حالة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٥١ حالة في عام ١٩٩٤. وفي المتوسط، كان ٢٥ في المائة من حالات الانتحار المبلغ عنها خلال هذه الفترة من النساء، على الرغم من أن نسبة الرجال إلى النساء أخذت تزداد ببطء ولكن بانتظام، من حالة لكل ٢,٤ حالات في عام ١٩٩٥ إلى حالة لكل ٣,١ حالات في عام ١٩٩٤. وتدل الأرقام الصادرة عن إدارة الصحة أن عدد الأشخاص الذين

انتحروا بلغ ٩٠٩ ١ أشخاص، بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أي بنسبة ٤٨,٦٧ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص.

٢ - خدمات رعاية الأم وتنظيم الأسرة

٢٢٣ - يسر تايلند أن تعلن عن تحسن مستمر في التدابير الخاصة بصحة الأم والرضع خلال الفترة التي يشملها التقرير. فقد انخفضت نسبة وفيات الرضع من ٤٠,٧ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في فترة السنتين ١٩٨٥-١٩٨٦ إلى ٣٨,٨ في عام ١٩٨٩ و ٢٦,٥ في عام ١٩٩٥. وهبط معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس إلى مستوى منخفض جدا، من ٠,٤ في عام ١٩٨٥ إلى ٠,١ في عام ١٩٩٢. وانخفضت النسبة المئوية لعدد النساء الحوامل المصابات بفقر الدم من ٢٨,٥ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ١٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٣. والانخفاض في هذه الأرقام ناجم عن زيادة الخدمات التي تقدمها الدولة، ولا سيما الخدمات التي تستهدف المناطق النائية والمنعزلة، وعن توفر التغذية والظروف الاقتصادية الأفضل للأمهات، وعن زيادة مستوى تعليمهن ووعيهن بالمسائل الصحية.

٢٢٤ - وفي عام ١٩٩١، بلغ معدل تحصين تلاميذ المدارس (اللقاح الثلاثي ضد الخناق والسعال الديكي والكزاز، واللقاح ضد السل، واللقاح ضد شلل الأطفال) ٩٨,٤٢ في المائة، بينما تجاوز الرقم الذي يشمل الأطفال الذين لم يبلغوا سن الدراسة ٩٠ في المائة. وانخفض معدل الإصابة بفقر الدم لدى الأطفال من الفئة العمرية بين ٦ سنوات و ١٤ سنة من ٢٨,٥ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ١٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٣.

٢٢٥ - ويعكس معدل الولادات المنخفض نسبيا في تايلند، والذي سبقت الإشارة إليه، مستوى عاليا من خدمات تنظيم الأسرة، وتصل نسبة متلقي هذه الخدمات إلى ٧٤ في المائة. بيد أن مسؤولية تنظيم الأسرة، سواء في المفهوم العام أو في التوجه العام للخدمات، تقع على عاتق المرأة. ففي الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩١، كانت نسبة النساء من بين الأشخاص الذين أجريت لهم عمليات العقم (حوالي ١٤٠ ٠٠٠ كل سنة) ٩٠ في المائة. أما الأساليب الرئيسية الأخرى المتبعة في تنظيم النسل فهي حبوب منع الحمل (٢٦ في المائة تقريبا من مستعملي موانع الحمل في عام ١٩٩٣)، والحقن (١٨ في المائة)، والوسائل الرحمية (١٠ في المائة). وقد يكون للتشجيع على استعمال الواقي الذكري للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بعض أوجه التأثير المحدودة في نقل المسؤولية عن منع الحمل إلى الذكور، ولكن لا يوجد حتى الآن أي بيانات لتأكيد هذا الافتراض.

٢٢٦ - وأجريت محاولات لتشجيع الرجل على تحمل المسؤولية عن منع الحمل، ولكنها لم تحقق سوى نجاح محدود. وتجري المستشفيات الحكومية عمليات قطع القنوات المنوية، وتتبرع رابطة تنمية السكان والمجتمعات المحلية بإجراء عمليات قطع القنوات المنوية مجانا في مناسبات خاصة، كما حصل في عام ١٩٩٥ بمناسبة الاحتفال بذكرى مولد الملك. وفي بعض تلك الأيام، أجريت عمليات قطع القنوات المنوية لـ ١ ٠٠٠ رجل، ولكن لا يزال معظم الأزواج يفضلون العملية الأصعب والأكثر كلفة، وهي عملية إعدام الأنثى.

المادة ١٣ - الحياة الاقتصادية والاجتماعية

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق، ولا سيما:

(أ) الحق في الاستحقاقات العائلية؛

(ب) الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي؛

(ج) الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وفي جميع جوانب الحياة الثقافية.

(أ) الاستحقاقات الأسرية

٢٢٧ - اتجهت تايلند إلى تحسين فرص توفير الضمان الاجتماعي منذ تقريرها الأولي من خلال مشروع للمساهمات أنشئ في عام ١٩٩٠. ويقدم هذا الصندوق مدفوعات في حالة المرض لفترة محدودة ومدفوعات للعجز طويل الأجل كما يقدم أموالاً للأسر المتأثرة بالوفيات المرتبطة بالعمل. ومن المقرر أن توفر أيضاً استحقاقات بشأن البطالة والتقاعد في المستقبل، ولكن معظم السكان يعتمدون في الوقت الحالي على الدعم الأسري في هذه الأحوال وتظل الأسرة بشكل عام أهم مؤسسة لتوفير الضمان الاجتماعي للفرد.

٢٢٨ - وقد تزايد الإدراك في الفترة المشمولة بالتقرير للضغوط التي يرجح أن يتعرض لها هذا النظام غير الرسمي بسبب شيخوخة السكان. ففي عام ١٩٧٠ كانت نسبة السكان الذين تصل أعمارهم إلى ستين عاماً فما فوق لا تزيد عن ٤,٩ في المائة فقط، وارتفعت هذه النسبة إلى ٧,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ ويتوقع لها أن تصل إلى ١١,٢ في المائة في عام ٢٠١٥. ومن حيث العدد الفعلي كان هنالك ٤ ملايين شخص تبلغ أعمارهم ستين عاماً فما فوق في عام ١٩٩٠ ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٨,٤ مليون شخص في عام ٢٠١٥. وسيكون هنالك ١٧ معالاً مسناً لكل ١٠٠ شخص ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٩ عاماً. ومن الواضح أن ذلك يشير تساؤلات حول قدرة الأسرة على رعاية الأفراد المسنين وذلك هو موضع قلق خاص بالنسبة للمرأة نظراً لأن متوسط فترة حياتها أطول بكثير.

٢٢٩ - وللموظفين الحكوميين الحق في إعانات لمساعدتهم في تعليم أطفالهم. وكان اتحاد المحاميات قد استرعى الاهتمام في عام ١٩٩٣ إلى خروج عن المعتاد في هذه القواعد يسمح للرجال المنفصلين

والمطلقين المطالبة بمقابل نفقات أطفالهم، حتى ولو كانت تلك النفقات قد دفعتها الأمهات. وتم فيما بعد تغيير القاعدة في عام ١٩٩٥ لضمان عدم المطالبة بمقابل النفقات إلا من قبل الموظفين الذين يقومون برعاية الأطفال فعلا والذين يدفعون تلك النفقات.

(ب) الائتمان

٢٣٠ - لا يوجد تمييز ضد المرأة في تايلند فيما يتعلق بالحصول على القروض المصرفية والرهون وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي. وكانت المرأة التايلندية تتولى المسؤولية تقليدياً عن حيازة وإدارة أموال الأسرة، ومن ثم يشير الدائنون التجاريون إلى وجود تحيز ضئيل لصالح النساء المقترضات بسبب الاعتقاد العام بأن المرأة تعتبر أكثر مسؤولية وقدرة على التصرف بالمال. إلا أن المرأة التي تتحمل مسؤوليات أسرية ولا سيما المطلقات أو الأرامل قد تجد صعوبات في إقناع الدائنين بقدرتها على الوفاء بمسؤولياتها المالية والأسرية.

٢٣١ - يتعين على كلا من المرأة والرجل، طبقاً للقانون التايلندي، أن يوقع على أي اتفاق بالقرض إلى جانب الزوج الآخر، ويكون الزوجان كلاهما مسؤولين عن الدين ما لم يحدث بينهما طلاق في وقت لاحق. وليس هناك ما يدل على أن ذلك يثير أية مشاكل خاصة للمرأة.

٢٣٢ - ويظل العائق الرئيسي الذي قد يمنع الرجل والمرأة كليهما من الحصول على مصادر الائتمان الرسمية هو الفقر، نظراً لأن أقل قرض يمكن أن تنظر فيه المؤسسات التجارية هو ٥٠ ٠٠٠ باهت تقريباً ولا تتوفر سوى مصادر محدودة جداً مثل الصناديق الدوارة واتحادات الائتمان القروية لتقديم قروض أصغر. ولا تزال مصادر الائتمان غير الرسمية والتي تتقاضى فائدة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة في الشهر تقريباً ذات أهمية كبيرة لكثير من النساء والرجال في تايلند.

٢٣٣ - ويدير عدد من المنظمات غير الحكومية برامج للصناديق الدوارة تقدم مصادر بديلة للتمويل وهي ترتبط عادة بمشاريع التنمية والتدريب، وكذلك تفعل بعض الإدارات الحكومية وأهمها وزارة الزراعة والتعاونيات. ويتم طبقاً لبرنامجها منح التعاونيات الخاصة بالمرأة والشباب مبالغ تصل إلى ١٥٠ ٠٠٠ باهت لمدة سنة بفائدة تتراوح بين ٢ و ٦ في المائة. وقدم هذا البرنامج الذي تدعمه إحدى وكالات المعونة الأجنبية، المساعدة إلى مجموعات في مناطق محرومة في مشاريع شملت الخياطة والغزل الصناعي وإنتاج الأسمدة. إلا أن من المسلم به أن هذه المشاريع تتوفر فقط لأعداد محدودة من النساء في تايلند.

(ج) الحياة الترويحية والثقافية

١٠٠ الحياة الثقافية

٢٣٤ - تمت، مع التغيير الاقتصادي والاجتماعي السريع إعادة النظر في ذات معنى الثقافة التايلندية، وذلك بأن جرى تسليط الضوء على الموضوع بشكل خاص بإعلان عام ١٩٩٤ سنة للثقافة التايلندية. ولكن دراسة

مركز المرأة داخل المجتمع التايلندي لم تشكل جزءاً من أنشطة هذه السنة التي ركزت على مواضيع لا تعتبر موضع خلاف.

٢٣٥ - وفي أوائل الثمانينات عرّف مكتب الهوية الوطنية الثقافة التايلندية بأنها خليط بين (ثقافة البلاط التقليدية التي تشمل الفن البوذي) (والثقافة الشعبية) المعنية "بواقع القرى القديمة المرتبط بالولادة والموت وزراعة المحاصيل".

٢٣٦ - وكان ما خلفه مزج هذه العناصر من أثر على تصوير المرأة داخل الثقافة التايلندية أثراً مختلطاً. ففي بعض الفنون الشعبية التقليدية على سبيل المثال كان الشكل المهيمن وهو الحوار بين الرجل والمرأة الذي كان فيه الواحد يساوي الآخر في الأهمية. وفي الموسيقى التايلندية الكلاسيكية التي تستند أساساً وإلى تقاليد البلاط، هناك ميل للنظر إلى المرأة على اعتبار أنها "أداة للزينة" أكثر من اعتبارها مساهمة موسيقية جادة، ويقتصر دورها، بسبب القوالب النمطية، على العزف على الآلات التي لا تتطلب سوى مهارات وخبرات وقوة أقل.

٢٣٧ - ويمكن القول بشكل عام إن الثقافة "التقليدية" كانت تميل إلى تشجيع الأدوار النمطية لسلوك المرأة ودورها في المجتمع وإلى الحد بدرجة كبيرة من مشاركة المرأة في إنتاج الثقافة وقصرها على المجالات "النسائية" تقليدياً. وتحقق ذلك بوجه عام بسبب القيم والضغوط الاجتماعية أكثر مما تحقق نتيجة لممارسة التمييز المباشر.

٢٣٨ - تتضح القوالب النمطية والفصل من عدد الفنانين الوطنيين من الذكور والإناث (المأخوذ من النظم التقليدية) حيث منح ٩٥ من الذكور هذا المركز منذ إنشائه في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بـ ٢٤ امرأة. ومنحت غالبية النساء الجوائز لمساهمتهن في مجالي الموسيقى والرقص. ومنحت امرأتان جوائز في فن الملابس وكانت اثنتان منهن كاتبتين. أما الذكور من الحائزين على الجوائز فقد أتوا، على خلاف ذلك، من مجموعة واسعة من الفنون التي شملت الرسم والنحت والتصوير والإخراج السينمائي والهندسة المعمارية.

٢٣٩ - بيد أن الثقافة الجماهيرية التايلندية (بما في ذلك الرسم والموسيقى والكتابة والأفلام) قد شهدت تغيرات كبيرة في الفترة المشمولة بالتقرير. فهي الآن أكثر تأثراً بالعناصر الحضرية والثقافة الجماهيرية الدولية. وأدى ذلك إلى معالجة القضايا التي يثيرها التغير الاجتماعي بما في ذلك دور المرأة الذي كان مجال تركيز لأغنيات جماهيرية ومسلسلات تليفزيونية وعدد قليل من الأفلام. وهكذا فقد توفرت للمرأة الحضرية التايلندية بوصفها مستهلكة للثقافة فرص متزايدة طوال الفترة المشمولة بالتقرير وزيادة في درجة قبول الثقافة التايلندية للأدوار المختلفة للمرأة وعرضها.

٢٤٠ - ومن حيث فرص توليد هذه الثقافة، يرجح أن يكون النقص في الأموال هو العامل الرئيسي الذي ويمنع الأفراد من المشاركة بنشاط في الحياة الثقافية الوطنية وليس نوع الجنس، ويمكن للقوالب النمطية

أن تمنع بعض الرجال بالفعل من دخول مجال عمل ثقافي نظرا لأنها لا تعتبر خيارا جادا أو يدر دخلا جيدا. بيد أن الفئات لا يزلن يعملن ضمن معوقات هي أكبر مما يواجهه نظرائهن من الذكور نظرا لأن نجاح الفنانين المعاصرين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي يعتمد إلى حد كبير على التشجيع الذي يلقيه ومن الشركات التجارية، ولهذا يتوقع من الفئات عادة أن يلبسن بطرق خاصة وينتجن أعمالا بطرق خاصة تكون جذابة و "مثيرة" دون أن تكون ذات مصدر مجابهة. وأدى تطوير النظام الجامعي ضمن عدد محدود من المواضيع إلى زيادة الفرص لعمل الفنانين داخل هذه البيئة وأصبح مأوى لعدد كبير من النساء اللاتي يقمن بتحدي الأدوار النمطية التقليدية في عملهن بشكل صريح.

٢٤١ - وهكذا يمكن القول بشكل عام إن الفرص المتاحة للمرأة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير للمشاركة في الأنشطة الثقافية قد زادت، وكذلك زادت الدرجة التي عكست بها الثقافة التايلندية واقع المرأة واهتماماتها.

٢٤٢ - لا تتوفر معلومات كثيرة عن مستوى استهلاك الرجل والمرأة للثقافة ويصعب تحديد ما إذا كان هناك اختلاف كبير بينهما. فقد أجريت الدراسة الوحيدة ذات الصلة في عام ١٩٨٨ عن استخدام مراكز القراءة القروية. ووجدت الدراسة أن الرجال يمثلون نسبة ٦٤ في المائة من عدد رواد المراكز بالرغم من أنه وجد أن هذا التفوق معزى في معظمه إلى أولئك الذين تزيد أعمارهم على ٤١ عاما، ووجد أن المرأة تمثل نسبة متساوية من بين رواد المراكز من الشباب (معظمهم من الطلاب) في كل من البرامج الرسمية وغير الرسمية.

٢٤٣ الشؤون الدينية

٢٤٣ - ينص الدستور التايلندي على الحرية الدينية التامة. وبموجب الدستور يعتبر الملك حاميا لجميع الأديان بالرغم من أن الحاكم يجب أن يكون بوذايا.

٢٤٤ - يعتنق ٩٥ في المائة تقريبا من سكان تايلند البوذية، ولكن دور المرأة ضمن البوذية في تايلند تحدده التقاليد الدينية. ويوجد حوالي ١٦ ألف راهبة (ماي تشي) في تايلند، حسب ما ورد في دراسة استقصائية أجرتها إدارة الشؤون الدينية في تايلند في عام ١٩٩٤ (بالمقارنة بـ ٩٦٠ ٢٧٨ راهبا)، بالرغم من أن ثلث هذا العدد فقط مسجل بالمعهد التايلندي للراهبات.

٢٤٥ - لا تتمتع الراهبات بمركز ديني أو علماني خاص وليست لإدارة الشؤون الدينية مسؤولية تجاههن. والرهبان فقط هم الذين يتمتعون بالاستخدام المجاني لوسائل النقل العام وبالإعفاء من الضرائب والدخول إلى الجامعات البوذية (التي وفرت لها الحكومة تمويلا في حدود ٦٠٠ ٤٠٠ ٩٣ باهت في عام ١٩٩٦) إلا أن الراهبات، شأنهن شأن الرهبان ليس لهن حق التصويت (بسبب تصنيف الإدارة المحلية لهن كأشخاص دينية). ويتمتع العمال الحكوميون الذكور والجنود وموظفو بعض الشركات الكبيرة بالحق في إجازة بأجر كامل لمدة ٣ أشهر لرسامتهم كرهبان ولكن لا يوجد حق مماثل للمرأة.

٢٤٦ - وقد نجمت هذه الحالة عن حقيقة أن النظام البوذي القديم للراهبات "البكيهوني" يدخل أصلا إلى تايلند وأن الخط الأصلي لرسمات الكهان داخل البوذية التيرمادية قد تلاشى. وتمنع العقيدة الدينية الحالية إعادته من جديد بالرغم من ظهور نقاش مؤخرا بشأن السبل التي يمكن بها تحقيق ذلك. ويبدو المجال العلماني في المستقبل القريب مجالا أكثر تشجيعا لإجراء التحسين بفضل الاقتراحات الخاصة بإصدار قانون للراهبات البوذيات التايلنديات ولتعزيز دور المرأة الديني. ومن شأن هذا القانون أن يعالج الاختلالات القانونية التي تم تفصيلها فيما سبق.

٢٤٧ - لا يعرف سوى القليل عن تطور معهد الراهبات بالرغم من الاعتقاد بوجوده منذ أكثر من ٤٠٠ عام. وكان ينظر إلى الراهبات في معظم ذلك الوقت بأنهن خادמות للرهبان أساسا ويقمن بأعمال الطبخ والنظافة والأعمال الأخرى في المعبد. وكانت الراهبات يأتين عادة من القطاعات الفقيرة في المجتمع من ذوات التعليم القليل والمركز الاجتماعي المتدني. وقد وجدت دراسة أجريت في أواخر الثمانينات أن ما يزيد على ٨٥ في المائة منهن قد أكملن آنذاك فترة تعليم إلزامي لمدة أربع سنوات فقط وأن معظمهن قد جلبن من المناطق الريفية.

٢٤٨ - وقد حدث بعض التحسن في هذه الحالة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أصبح عدد من النساء المتعلقات تعليما عاليا وممن يأتين من مراكز عليا راهبات وبقين ناشطات في ممارسة الضغط لإحداث تحسينات في مركزهن. وتم إنشاء العديد من معاهد الراهبات، وهن ينشطن أيضا لتوفير التعليم للراهبات وللنساء المحرومات ويتجه نشاطهن عموما إلى إعدادهن للعمل في مجالات التعليم والتنمية أو كمعلمات دينيات.

٢٤٩ - والمسلمون هم أكبر الأقليات الدينية في تايلند، ويمثلون ٣ في المائة تقريبا من عدد السكان. ويتركزون في أقصى جنوب تايلند، وحوالي ٩٩ في المائة منهم سنيون. ويسمح للموظفين الحكوميين المسلمين بالعطلات للاحتفال بالأعياد الإسلامية المهمة ويسمح لهم بالعمل نصف نهار في أيام الجمع وأيام المناسبات الدينية. ولكل من الذكور والإناث من المسلمين ممن تستخدمهم الحكومة الحق في إجازة لمرة واحدة بأجر كامل لمدة ٤ أشهر لأداء فريضة الحج والذهاب إلى مكة.

٢٥٠ - ويبدو أن المرأة داخل المجتمع المسلم تواجه حواجز كبيرة في ممارسة بعض حقوق الإنسان الخاصة بها وخاصة في ممارسة دور القيادة في الحياة العامة والسياسية وذلك بسبب التفسيرات المعطاة للعقيدة الإسلامية والتصورات الاجتماعية المتصلة بالدين. ولكن هذه الحواجز يمكن التغلب عليها كما تجلى من انتخاب امرأتين لرئاسة قريتين في محافظة باتاني التي يسيطر عليها المسلمون.

٣٠ الرياضه

٢٥١ - لم تجر سوى دراسة كبرى واحدة حول مشاركة المرأة التايلندية في الأنشطة الرياضية. فقد وجدت الدراسة التي أجراها المكتب الإحصائي الوطني في بانكوك في عام ١٩٨٧ أن نسبة الرجال تزيد بدرجة

كبيرة على نسبة النساء في المشاركة في الرياضة من جميع الفئات العمرية باستثناء العينة ١٥ إلى ١٩ سنة حيث تشارك النساء أكثر من الرجال (٤٨,٥٧ في المائة بالمقارنة بـ ٤٦,١٦ في المائة) وبشكل عام فإن نسبة مئوية ضئيلة للغاية من البالغين تشارك في الرياضة، حيث اشترك ١٢ في المائة من الرجال ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٦٠ عاما، وما نسبته ٦,٣ في المائة من النساء. ومن ناحية إجمالية يشارك في الرياضة ٢٧,٠٦ في المائة من الرجال والأولاد الذين تمت دراستهم بالمقارنة بـ ١٥,٥٦ في المائة من النساء والبنات. ومن المحتمل، لو أجريت دراسة استقصائية في المناطق الريفية، أن تجد مستوى أقل للمشاركة بسبب النقص في المرافق وانخفاض مستويات الدخل.

٢٥٢ - والرياضة جزء إلزامي من المنهج الدراسي للمرحلتين الابتدائية والثانوية وتشارك البنات والأولاد بدرجات متساوية تقريبا في ألعاب كرة القدم وكرة السلة وكرة اليد وأشكال الرياضة الأخرى، ولكن يبدو أن الضغوط الاجتماعية والفرص المحدودة تحمل المرأة على ترك أنشطتها الرياضية عند بلوغها العشرين من عمرها في الوقت الذي يواصل فيه كثير من الرجال هذه المشاركة.

٢٥٣ - ويبدو بشكل عام أن المزيد من الفرص الرياضية أصبحت مفتوحة أمام الرجل في حين أن المسؤوليات العائلية والأسرية لا تتيح للمرأة وقتا للترويج والمشاركة في الرياضة. كما أن الأعراف الثقافية تشجع الرجال على المشاركة في الرياضة بالرغم من أن من المرجح أن تؤدي القيود المالية إلى عدم توفر الوقت للترويج وانعدام الفرص للحصول على التسهيلات لنسبة مئوية كبيرة من السكان التايلنديين من الرجال والنساء على السواء.

٢٥٤ - لقد حدثت زيادة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في الفرص المتاحة للنخبة من الرياضيين لاستخدام الرياضة في الدخول إلى الجامعات والقوات المسلحة وقوات الشرطة وبعض المؤسسات الأخرى التي تقدم الدعم لهم بعد ذلك لتدريبهم وتغطي تكاليف المنافسات بينهم. ويبدو أن هذه الفرص موزعة بالتساوي بين الرجال والنساء.

٢٥٥ - وبالرغم من عدم توفر إحصاءات، يبدو أن إدارة الرياضة يسيطر عليها الرجال كليا في مجالي المحترفين والهواة.

٢٥٦ - وتكاد التغطية في وسائط الإعلام تكون مركزة كليا على أشكال الرياضة التي يسيطر عليها الذكور، مثل كرة القدم، والملاكمة بأنواعها ولعبة السنوكر، رغم أن المتنافسات يلفتن أنظار وسائط الإعلام في المباريات الدولية مثل ألعاب جنوب شرق آسيا.

المادة ١٤ - المرأة الريفية

١ - تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار الهامة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية.

٢ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في:

(أ) المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات؛

(ب) الوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة؛

(ج) الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي؛

(د) الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفي، وكذلك التمتع خصوصا بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية، وذلك لتحقيق زيادة كفاءتها التقنية؛

(هـ) تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات من أجل الحصول على فرص اقتصادية مكافئة لفرص الرجل عن طريق العمل لدى الغير أو العمل لحسابهن الخاص؛

(و) المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية؛

(ز) فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسويق، والتكنولوجيا المناسبة، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي؛

(ح) التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل، والمواصلات.

١ - تطبيق الاتفاقية

٢٥٧ - كما سبق أن ذكر، يعيش ٦٩ في المائة تقريبا من السكان في تايلند في مناطق ريفية مما يعكس حقيقة أن ٦٠ في المائة من العمالة لا تزال تمارس في قطاع الزراعة بالرغم من أن مساهمتها في الناتج القومي المحلي قد انخفضت من ٤٠ في المائة في عام ١٩٦٠ إلى ١٥ في المائة اليوم. وتعكس هذه الإحصاءات البسيطة حقيقة أن الدخول ومستويات المعيشة في المناطق الريفية قد استمرت في التدهور بالمقارنة بالمعايير الحضرية، بالرغم من الجهود المبذولة لتعزيز التنمية الريفية. ونظرا لأن المرأة الريفية تمثل ما يزيد عن نصف سكان البلاد من الإناث فقد تمت مناقشة القضايا المتعلقة بها بالفعل في إطار المواد ذات الصلة ولا سيما المواد ١٠ و ١١ و ١٢ ولكن سيجري هنا بحث المزيد من القضايا.

٢٥٨ - وكما جرى بحثه في مكان آخر من هذا التقرير، فإن الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية كانت قوة دافعة للتغيير الاجتماعي وأثارت في كثير من الأحيان مشاكل خاصة في المناطق الريفية للسكان الذين بقوا هناك. وكان هناك قلق كبير بشأن ما يعرف باسم "داوكراجي" (النجم المنتشر) أي الأسر التي يذهب فيها الزوج، مثلا، للعمل في الخارج وتذهب الزوجة إلى المدينة ويقوم فيها الجدود وحتى جدود الجدود برعاية الأطفال في القرية الريفية. ويمكن لذلك أن يجعل القرى التي تكاد تتألف بكليتها من الأطفال والمسنين بعد غياب معظم الشباب المنتجين والعمال متوسطي العمر تعاني من مشاكل بديهية في استدامة الإنتاج الزراعي ودخل القرية. ويعتمد الباقون في القرية إلى حد كبير عادة على الدخل العائد من المدينة وإذا وقف ذلك بسبب المرض أو البطالة فيمكن أن تواجه الأسر صعوبات كبيرة.

٢٥٩ - وفيما يتعلق بجمع البيانات الوطنية يعتبر عمل الأسرة في الزراعة بدون أجر (تقوم به النساء في معظم الأحيان) عاملا إنتاجيا مهما في المناطق الريفية ويدخل كلما أمكن في جميع الحسابات الإحصائية في إطار توصية اللجنة العامة رقم ١٦. ويعترف بهؤلاء النساء بوصفهن نساء (عاملات) من جانب الدولة بالرغم من أن اعتراف المجتمع المحلي يبدو اعترافا محدودا. بيد أن العمل داخل المنزل لم يعترف به بعد في الدراسات الاستقصائية الإحصائية كما لم توجد بعد دراسات استقصائية شاملة لاستخدام الوقت تحدد أهمية هذا الإنتاج المحلي الذي لا يدخل في التعداد.

٢ - (أ) مرافق الرعاية الصحية

٢٦٠ - أدت تنمية تايلند إلى زيادة كبيرة في مستوى الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والنقل في المناطق الريفية. وكان انتشار خدمات تنظيم الأسرة في المناطق الريفية فعالا بصفة خاصة، إلا أن أوجه التفاوت لا زالت قائمة. ففي عام ١٩٩١ كانت نسبة الأسرة في المستشفيات إلى عدد السكان هي ١ إلى ٢٩٩ في بانكوك بالمقارنة بنسبة ١ إلى ٨٧٦ في أسوأ المناطق الإقليمية. وبالمثل فإن هناك طبيب لكل ٩٦٤ شخصا من السكان وطبيب أسنان لكل ٦٢٦ ٤ شخصا في بانكوك بالمقارنة بنسبة طبيب لكل ١١ ٠٢٦ ١١ شخصا وطبيب أسنان لكل ٦٠٦ ٧٨ أشخاص في منطقة الشمال الشرقي. ويعتبر تحسين الخدمات في المناطق الريفية والنائية مجال أولوية للحكومة، إذ خصصت ٢٠٠٠ مليون باهت في عام ١٩٩٦ لتحديث ٥٠٠ وحدة خدمات ريفية في المراكز الصحية لكي تنضم إلى ٩٠١٠ مراكز مماثلة تعمل بالفعل على مستوى

المحافظة. وتقدم هذه المراكز الرعاية الصحية الأولية ويجري تطوير خدمات الاتصال في المناطق النائية لتمكين الموظفين من التشاور مع زملائهم في مستشفيات المقاطعات.

(ب) التدريب والتعليم

٢٦١ - يجري العمل على تقليل مواضع التفاوت في الخدمات التعليمية في المناطق الحضرية والريفية بإنشاء مزيد من المدارس لتوفير التعليم الثانوي تمشياً مع التوسع في التعليم الإلزامي. بيد أن القلق في تزايد إزاء نوعية التعليم وخاصة بالنظر إلى إحصاء المدرسين عموماً عن العمل في المناطق الريفية والنائية وانعدام الأدوات والمواد التعليمية. ويعتبر نظام التعليم غير الرسمي الذي سبق أن جرى بحثه في إطار المادة ١٠ مهماً جداً لإتاحة الفرص للنساء (والرجال) للحصول على التعليم والتدريب.

(ج) جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات

٢٦٢ - كان أحد جوانب الجهود التي بذلتها الحكومة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير من أجل النهوض بالمرأة وخاصة في المناطق الريفية هو إنشاء منظمات نسائية على جميع المستويات التنظيمية لتعمل بالتوازي مع المنظمات العامة. ويتوقع بالتالي أن يكون لكل قرية لجنة نسائية، وكذلك مجلس أو لجنة للقرية.

٢٦٣ - وقد كان لدى أكثر من ٩٥ في المائة من هذه المناطق منظمات نسائية على مستوى القرية وشبه المقاطعة وانخفضت هذه النسبة إلى ٩٣ في المائة بالنسبة للمقاطعات وإلى ٨٩ في المائة بالنسبة للمحافظات، وتشرف على هذه المنظمات إدارة تنمية المجتمعات المحلية، ولكن من المسلم به عموماً أنه في حين كان البعض منها على درجة عالية من الفعالية في تعزيز النهوض بالمرأة وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة فإن كثيراً منها غير فعال. ويعتمد نجاحها بدرجة كبيرة على قيادتها وعلى درجة القبول الذي تجده لدى السكان ولدى قادة المجتمعات المحلية.

٢٦٤ - والتعاونيات ولا سيما التعاونيات الزراعية وتعاونيات مصائد الأسماك والمستوطنات الأرضية وتعاونيات الادخار هي هياكل مهمة لكثير من سكان الريف. فقد أوضحت دراسة أجريت في عام ١٩٩٣، أن المرأة تميل إلى المشاركة بوصفها عضواً في المنظمات وعضواً في اللجان بمعدل يقل كثيراً عن مشاركة الرجل وخاصة في الأنشطة الموجهة خصيصاً للإنتاج. فعلى سبيل المثال كانت النسبة المئوية لمشاركة المرأة في عضوية التعاونيات الزراعية البالغ عددها ٧٩٧ ١ تعاونية لا تتعدى ٢٢ في المائة، وكانت تمثل نسبة ٣ في المائة فقط في عضوية اللجان التنفيذية.

٢٦٥ - إلا أن المرأة تميل بالفعل إلى القيام بدور أكبر في تعاونيات الادخار (التي كان يوجد منها ٨٧٨ تعاونية مسجلة في عام ١٩٩٣) حيث كانت تمثل نسبة ٢٨ في المائة من عضويتها ونسبة ١٥ في المائة من عضوية اللجان التنفيذية. ولم يكن من المستغرب أنها كانت تمثل الأغلبية في عضوية التعاونيات الاستهلاكية البالغ عددها ٣٤٥ تعاونية بالرغم من أنها لم تمثل سوى نسبة ٢٠ في المائة فقط في عضوية اللجنة التنفيذية. وأحد المعوقات التنظيمية الذي قد يحول دون مشاركة المرأة في التعاونيات هو أنه لا

يحق إلا لفرد واحد من الأسرة الاشتراك في مثل هذه المنظمة أو انتخابه لمنصب فيها. ويعتقد أن التوقعات المجتمعية تفرض بقوة أن يكون ذلك الشخص ذكراً ومن أرباب الأسر.

٢٦٦ - والمنظمات غير الحكومية التي تركز على التنمية الريفية عامل مهم في دعم وتطوير كثير من هذه المنظمات؛ إلا أنه أصبح من المسلم به بشكل متزايد في الفترة المشمولة بالتقرير أن هذه المنظمات لا تراعي الحساسية المتصلة بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس والتي تبرز أثناء عملها. وقد سعت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في السنوات الأخيرة إلى زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس داخل هذه المنظمات ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه.

٢٦٧ - وكما سبق أن ذكر في الجزء الأول فإن الأوضاع المعيشية ولا سيما ما كان منها متصلاً بالمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والمياه قد شهدت تحسناً كبيراً في الفترة المشمولة بالتقرير، ورغم أن هذه الخدمات قد توفرت للجميع الآن ما عدا المجتمعات المحلية النائية للغاية، فإن مستوى هذه الخدمات وخدمات الإسكان والاتصالات والنقل لا يزال منخفضاً في المناطق الريفية.

المادة ١٥: المساواة أمام القانون

١ - تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون.

٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة، في الشؤون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية. وتكفل للمرأة، بوجه خاص، حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية.

٣ - تتفق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية.

٤ - تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم.

٢٦٨ - كما سبق أن ذكر، فإن تايلند قد سحبت التحفظ الذي قدمته في بادئ الأمر فيما يتعلق بالبند ٣ من هذه المادة، ويمكن الآن القول إن تايلند تمنح المرأة المساواة الكاملة مع الرجل أمام القانون فيما يتعلق بهذه المادة.

العنف ضد المرأة

٢٦٩ - تمشيا مع التوصية العامة رقم ١٢ للجنة، قامت تايلند لدى إعداد هذا التقرير بجمع معلومات بشأن العنف ضد المرأة. وهذه قضية استحوذت مؤخرا على قدر كبير من الاهتمام العام، مع التركيز بصفة خاصة على العنف المنزلي، وهو مسألة أثارت أثناء المناقشة التي تركزت على السنة الدولية للأسرة. بيد أنه لم تجر بعد بحوث ذات شأن عن نطاق أو طبيعة هذه المشكلة، كما أن البيانات الإحصائية المتوافرة عن مدى وقوعها أو آثارها على من يقع ضحيتها من النساء ضئيلة للغاية. غير أن من المسلم به أن العنف هو قضية هامة من قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة في تايلند، وأن هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين الخدمات الحكومية، سواء في ميادين الوقاية، والخدمات المقدمة للضحايا، والمقاضاة، أو فيما يتعلق بتغيير المواقف العامة تجاه العنف وضحاياها.

٢٧٠ - وثمة تشريعات قوية قائمة لحماية المرأة من العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف. وتصل عقوبات الاغتصاب إلى "الحبس لمدة تتراوح من أربع سنوات إلى عشرين سنة ودفع غرامة تتراوح من ٨ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ باهت"، وهي عقوبة يمكن زيادتها إلى السجن مدى الحياة للاغتصاب باستخدام مسدس أو الاغتصاب الذي يحدث ضررا مدنيا جسيما بالضحية. بيد أن العقوبات المفروضة على ارتكاب "أفعال مخلة بالآداب العامة" أخف بكثير، الأمر الذي يعكس التشديد الأصلي في القانون على الجرائم المؤدية إلى الحمل. أما الحماية المتوفرة من الاعتداءات الأخرى فهي أيضا قوية.

٢٧١ - بيد أنه لا تتوفر للمرأة الحماية داخل إطار الزواج من الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي. وبالمثل لا تتوفر بعد في تايلند الحماية من التحرش الجنسي في مكان العمل أو غيره من الأماكن، وهي قضية لم تلق بعد قدرا كبيرا من الاهتمام العام.

٢٧٢ - وتكشف إحصاءات إدارة الشرطة عن التزايد المستمر الذي طرأ خلال فترة الـ ١٤ سنة الماضية على عدد حالات الاغتصاب التي يتم الإبلاغ عنها في تايلند، كما يتبين من الجدول ١٢. ويمثل الرقم الوارد لعام ١٩٩٥ الإبلاغ عن ٦,٤ من حالات الاغتصاب لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان التايلنديين. ويكشف الجدول أيضا عن وجود اتجاه لزيادة معدل الاعتقالات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، إذ ارتفع هذا المعدل من ٦٢ في المائة إلى ما يزيد على ٧٠ في المائة.

الجدول ١٢: حالات الاغتصاب التي أبلغت إلى الشرطة

والاعتقالات لإرتكاب الاغتصاب

عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها	عدد الاعتقالات	
١٩٨٢	٢ ٥٤٦	١ ٥٨٦
١٩٨٥	٢ ٦٠٩	١ ٦٩٦
١٩٩٠	٢ ٥١٤	١ ٧٤٢
١٩٩١	٢ ٥٤٨	١ ٨٣٣
١٩٩٢	٢ ٧٤٢	١ ٩٩٦
١٩٩٣	٣ ٣٥٦	٢ ١٤٩
١٩٩٤	٣ ٦٤٢	٢ ٥٦٧
١٩٩٥	٣ ٧٦٩	٢ ٦٦٨

٢٧٣ - ولكن يتعين التزام الحرص لدى النظر في هذه الإحصاءات. فمن المتفق عليه بصفة عامة أن الكثير من حالات الاغتصاب والاعتداءات الجنسية، وربما أغلبها، لا يجري إبلاغ الشرطة بها، الأمر الذي يعزى في المقام الأول إلى الإحساس بالعار الذي لا محل له أو الخوف من عملية الإبلاغ والمحاكمة. وبالتالي من الصعب استخلاص أي استنتاجات بشأن المعدل العام للاغتصاب والاعتداء الجنسي في المجتمع التايلندي، عدا أنه بالتأكيد أعلى بكثير مما تشير إليه هذه الإحصاءات.

٢٧٤ - والمصدر الرئيسي الآخر للإحصاءات هو إدارة السجون. ويبين الجدول ١٣ عدد الإدانات التي انتهت بإصدار أحكام بالسجن لارتكاب جرائم جنسية في تايلند. وتشمل هذه كلا من الجرائم المتصلة بالبغاء والمتصلة بالاعتداءات الجنسية، ولذا من الصعب التوصل إلى أي استنتاجات راسخة بشأن معنى هذه الأرقام، رغم وضوح الاتجاه نحو الزيادة في عدد المسجونين لارتكاب الجرائم الجنسية.

الجدول ١٣: السجن لارتكاب جرائم جنسية

السنة	الرجال	النساء	المجموع
١٩٩١	٢ ٨٤٥	٧٤	٢ ٩١٩
١٩٩٢	٢ ١٢١	٧٣	٢ ١٩٤
١٩٩٣	٢ ٥٩٧	٧٧	٢ ٦٧٤
١٩٩٤	٣ ١٠٤	١١٠	٣ ٢١٤
١٩٩٥	٣ ٤٩٢	١٠٣	٣ ٥٥٥

٢٧٥ - ومن الواضح أنه أثناء الفترة المشمولة بالتقرير طرأت زيادة على مستوى الخدمات المتاحة للنساء من ضحايا العنف، وبصفة أساسية الخدمات المقدمة في شكل عدد من الخطوط الساخنة التي تديرها المنظمات غير الحكومية والتي تسدي النصح المبدئي والمشورة وتوفر الدعم للنساء فيما يتعلق بمجموعة من الصعوبات منها ما يتصل بالعنف. ولكن على النطاق الأوسع ما زالت خدمات تقديم المشورة غير كافية، وكذلك الدورات الدراسية التي تستخدم في الوقت الراهن لتدريب المستشارين. وتدير اللجنة الوطنية لشؤون المرأة حملة لاستكمال الدورات الدراسية التدريبية الجامعية المنظمة للمستشارين، وخاصة في مجال القضايا المتعلقة بالجنسين، ويؤمل مع تحسين التدريب أن يصبح المستشارون الشباب معدين بصورة أفضل لمساعدة المرأة في التعامل مع المشاكل الناشئة عن العنف المرتكب ضدها.

٢٧٦ - ومن المسلم به أيضا أن هناك قدرا كبيرا مما ينبغي عمله لتدريب الشرطة على التعامل بصورة حساسة ومناسبة مع بلاغات الاعتداءات الجنسية. وقد تم، بموجب برنامج رائد، تعيين شرطيات كمحققات في ثلاثة أقسام للشرطة في بانكوك (وهذا منصب لم تكن تحتله المرأة من قبل)، إذ يتوقع أن يكن أكثر قدرة على التعامل مع ضحايا الجرائم الجنسية. وما زال هذا البرنامج في بداية مراحله الأولى، وستكون ثمة حاجة إلى قدر كبير من العمل لضمان تمكن هؤلاء الشرطيات من العمل بصورة فعالة مع زملائهن الذكور، إلا أن هذا يمثل بالفعل اعترافا بالحاجة إلى إجراء تحسينات في هذا المجال.

٢٧٧ - وقد حثت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة أيضا على وضع برنامج لهؤلاء الشرطيات ولنحو ٦٠ شرطيا لتدريبهم على تقديم المساعدة الحساسة والفعالة للنساء والفتيات من ضحايا العنف الجنسي وغيره من جرائم العنف. وكان العمل جاريا لإعداد البرنامج وقت كتابة هذا التقرير.

٢٧٨ - وتعمل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة أيضا على محاولة الإقلال من توافر المواد الإباحية، إذ من المعتقد أن تلك المواد هي من الأسباب التي تسهم في العنف الجنسي. ويعكف فريق عامل على النظر في إصلاح القوانين في هذا المجال، ويشمل الإصلاح بصفة خاصة العقوبات المفروضة على إنتاج وبيع المواد

الإباحية، وهي عقوبات منخفضة جدا حاليا، وينشد التخلص من الثغرات الموجودة في القانون والتي تجعل من الصعب المقاضاة بنجاح. وتقوم الآن اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة الوطنية لشؤون المرأة أيضا بدراسة المسائل التي يثيرها توزيع المواد الإباحية عبر شبكة الإنترنت.

٢٧٩ - ومن المشاكل الأخرى في هذا المجال المواقف الاجتماعية المترسخة تجاه الضحايا. فأثناء السنة الدولية للأسرة عمدت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية فعلا إلى اتخاذ مسألة عدم مقبولة العنف المنزلي هدفا لها، بيد أن الاتجاهات الاجتماعية التي توحى بأن هذه مسألة خاصة لا ينبغي للسلطات أو غيرها من الأشخاص الخارجيين التدخل فيها ما زالت قوية. وبالمثل، فإن المواقف غير المناسبة تجاه ضحايا الاعتداء الجنسي تميل إلى ثنيهم عن الإبلاغ عن الجريمة، فضلا عن أنها كثيرا ما تتركهم في حالة من الإحساس بالخزي والذنب اللذين لا لزوم لهما.

المادة ١٦: الزواج وقانون الأسرة

١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

- (أ) نفس الحق في عقد الزواج؛
- (ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل؛
- (ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه؛
- (د) نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتها الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفي جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول؛
- (هـ) نفس الحقوق في أن تقرر، بحرية وبإدراك للنتائج، عدد أطفالها والفواصل بين الطفل والذي يليه، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة وتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.
- (و) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول؛

(ز) نكس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل؛

(ح) نكس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحياسة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.

٢ - لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً.

٢٨٠ - هذه المادة، كما ذكر سابقاً، هي المادة الوحيدة التي لم تحرز فيها تايلند تقدماً كبيراً نحو سحب تحفظها. فلم يجر تغيير أي من عناصر قانون الأسرة التايلندي التي أشار في التقرير الأولي إلى أنها لا تقي بمعايير البنود (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (ز) أعلاه، رغم إن مجلس الوزراء أقر خططا رامية إلى إزالة بعض أوجه عدم المساواة. وقد جرى، بصورة منظمة، بحث القضايا التي تثيرها أوجه عدم المساواة القانونية، وأوشكت بعض خطط الإصلاح في بعض الحالات على إحراز النجاح، كما يلاحظ أدناه، ولكن لم يتسن بعد إصلاح أي من الجوانب التمييزية التي يتسم بها قانون الأسرة التايلندي.

(أ) عقد الزواج

٢٨١ - ما زالت المادتان ١٤٤٥ و ١٤٤٦ من القانون المدني والتجاري تنصان على السماح للرجل بأن يطلب تعويضاً من رجل آخر يكون قد واقع خطيبته. ولا ينص مماثل للمرأة على حق. وقد وافق مجلس الوزراء في نيسان/أبريل ١٩٩٦ على إحداث تغيير في هذا القانون، يتيح للمرأة ما للرجل من حقوق طلاق وتعويض. بيد أنه من المتوقع أن تنشأ بعض الصعوبات أمام إقرار هذا التشريع في البرلمان.

(ب) اختيار الزوج

٢٨٢ - ما زال تعدد الزوجات لا يعتبر في عداد الأفعال الجنائية، رغم أن وزارة الداخلية قد وافقت، عقب الحملة التي شنتها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية، على تسجيل الحالة الاجتماعية للرجل على بطاقات الهوية المحوسبة المتوقع الأخذ بها قبل نهاية عام ١٩٩٦. وأصدر مجلس الوزراء أيضاً توجيهات بوجوب قيام المسؤولين بالتأكد من الحالة الاجتماعية لكل رجل قبل تسجيل الزواج.

٢٨٣ - وستساعد هذه التغييرات الإدارية كثيراً في منع وقوع المرأة، دون علم، ضحية لزوج تتعدد فيه الزوجات. ففي مثل هذه الزيجات، ليس للزوجة الثانية أو الزوجات التاليات الحق في أي من ممتلكات الزوج، وقد يعانون من الخسارة الفعلية للممتلكات المشتركة بسبب اعتبار الزواج غير شرعي.

(ج) وقت الفسخ

٢٨٤ - رغم استمرار ما أشير إليه آنفا من عدم المساواة الذي يسمح للرجل بتطليق زوجته بسبب ارتكابها "للزنا"، في حين لا يسمح للزوجة برفع قضية طلاق إلا إذا كان "الزوج قد دفع نفقة إعالة لامرأة أخرى أو منحها رعايته على اعتبار أنها زوجته"، فقد وافق مجلس الوزراء على إلغائه. بيد أن من المتوقع أن يشير هذا التحرك الجدل بسبب الاتجاهات الاجتماعية المترسخة.

٢٨٥ - وفيما يتعلق بالإعالة بعد الطلاق، فإن القانون يسمح للمحكمة بأن تحكم بدفع بدل إعالة للطرف المحكوم ببراءته في الطلاق المطعون فيه، إلا أن هذا لا يحدث إلا نادرا. أما في الطلاق غير المطعون فيه، فيجوز للزوجين توقيع اتفاق قانوني بشأن المدفوعات، أو أن تقرر المحكمة ذلك.

٢٨٦ - وفي عام ١٩٩٢، نص أحد الإصلاحات القانونية الهامة على أن للمحكمة أن تأمر بحجز مبلغ من دخل الزوج لكفالة دفع نفقة الأطفال أو مبالغ الإعالة. بيد أنه ليس للنظام القانوني دخل في الكثير من حالات الانفصال والطلاق وبالتالي لا تتاح في تلك الحالات هذه الوسيلة من وسائل الانتصاف القانوني.

(د) مسؤوليات الوالدين

٢٨٧ - وجدت دراسة أجريت عام ١٩٩٥ أن ٦٨ في المائة في المتوسط من الأمهات لهن وحدهن حق حضانة الأطفال بعد الطلاق، بينما لا يوجد في هذا الوضع سوى ١٠ في المائة من الآباء. ويتقاسم الوالدان الحضانة في ٢٢ في المائة من الحالات. وللمحكمة أن تحكم بالإعالة لصالح الأطفال بغض النظر عما إذا كان الطرف الحاضن من الوالدين قد حكم بأنه السبب في الطلاق، بيد أن إنفاذ الدفع صعب جدا، كما هو الحال بالنسبة لبدل المعيشة. وبالنظر إلى أن الكثير من الحالات لا تصل إلى المحاكم، فإن الممارسة الأكثر شيوعا هي الاعتماد على الاتفاقات التي تتم بحضور الشهود، غير أن هذه الاتفاقات لا يمكن إنفاذها عمليا.

٢٨٨ - ووجدت دراسة أجرتها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة أنه في حين يذكر نصف الآباء في حالة الطلاق أنهم يرغبون في دفع نفقة الأطفال، لا يسدّد هذه المبالغ بالفعل سوى واحد تقريبا من بين كل خمسة. ومن ثم تترك أربع مطلقات من بين كل خمس لتربية أطفالهن بمفردهن.

٢٨٩ - وفي حالة صدور حكم من المحكمة، يمكن خصم المبلغ تلقائيا من رواتب الموظفين المدنيين من أجل دفع نفقة الأطفال، بينما يجوز للمعيل من الوالدين في الحالات المتصرفة بقدر أقل من الرسمية، أن يلجأ إلى رؤساء الطرف العامل. وفي هذه الحالات، تتولى لجنة من الزملاء دراسة الحالة، فإذا ارتأت أن الوضع مناسب، تعين على الطرف غير المعيل من الوالدين أن يوقع عقدا للإعالة أمام رؤسائه.

٢٩٠ - بيد أنه لا توجد في القطاع الخاص بصفة عامة أحكام بشأن السداد التلقائي لنفقة الأطفال. والاتجاه السائد لدى معظم أرباب العمل هو أن الأمر لا يعنيههم فيما ينشأ من مشاكل.

(هـ) الحقوق الشخصية

٢٩١ - كما أُشير في التقرير الأولي لتايلند، يتعين على المرأة المتزوجة، بموجب قانون الأسماء، استعمال لقب زوجها. وللأرملة أن تستعمل إما لقب الزوج المتوفي أو لقبها القديم، وتجبر المطلقة على العودة إلى لقبها الأصلي. وينص القانون على أنه بمجرد أن تتزوج المرأة عليها إبلاغ مسؤولي المنطقة الذين يتولون تغيير لقبها، وتغيير لقب الأنسة المستخدم في وثائق تسجيل منزلها إلى السيدة (وفي اللغة التايلندية لا يوجد تغيير مشابه في اللقب بالنسبة للرجل). وإذا لم تغير المرأة وثائق تسجيلها لدى زوجها، يجري تغريمها ٢٠٠ باهت في كل مرة تكون فيها طرفا في معاملة قانونية، أو قد يرفض المسؤولون كلية تنفيذ هذه المعاملة. وفي كل مرة تقوم المطلقة بتنفيذ معاملة قانونية عليها أن تُظهر شهادة طلاقها لتفسر اختلاف الأسماء في الوثائق التي قد يجري تسجيلها.

٢٩٢ - وينص قانون الأسماء الحالي على أنه في حالة معرفة هوية الأب، للطفل الحق في استعمال لقبه. ويُفسر هذا بصفة عامة على أنه لا بد للأطفال من استعمال هذا اللقب، حتى ولو كانوا، على سبيل المثال، يعيشون مع أمهم المطلقة. وقد حكمت المحكمة العليا بأن للأطفال الحق في الاختيار، إلا أن الممارسة لم تلحق بعد بالحالة القانونية.

٢٩٣ - وقد بذلت محاولة لتغيير هذا القانون في عام ١٩٨٦، ولكنها أخفقت بفارق صوتين فقط في البرلمان. وقد اقترح قانون جديد يلتقى تأييدا من اللجنة الوطنية لشؤون المرأة. وينص هذا القانون على أن لكل من الرجل المتزوج والمرأة المتزوجة الحق في استعمال إما لقبه الأصلي أو لقب زوجته، ويتعين على المطلق والمطلقة العودة إلى الاسم الأصلي لأسرة كل منهما، أما الأرملة والأرملة فلها أن يختارا استعمال أي من الأسمين.

٢ - السن الأدنى للزواج

٢٩٤ - تجوز الخطبة والزواج فقط لدى "بلوغ" كل من الطرفين "السابعة عشرة من العمر"، رغم أنه يشترط أيضا موافقة الوالدين بالنسبة للأفراد الذين يقل عمرهم عن ٢٠ سنة. فمن الضروري لمن يقل عمره عن ذلك أن يحصل على موافقة أحد الوالدين أو الوصي والمحكمة. وفي مثل هذه الأحوال يكون السن الأدنى المفترض ضمنا هو عادة ١٥ سنة، أي سن القبول. بيد أن المادة ٢٧٧ من القانون الجنائي تنص فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمسائل الجنسية على أنه إذا قام اتصال جنسي بين رجل وفتاة يزيد عمرها على ١٣ سنة، وإن كان لا يتعدى بعد ١٥ سنة، برضى هذه الفتاة، يجوز للمحكمة أن تمنحهما حق الزواج، ولا يتعرض الرجل للعقوبة.

قائمة مختارة من المراجع

Sanitsuda Ekachai, "What's in a name?", Bangkok Post, Wednesday September 27, 1995, p. 31.

Nicholas Ford y Apichat Chamratrithirong (eds.), UK/Thai Collaborative Research, Development in Reproductive and Sexual Health: Proceedings of the Symposium on the Mahidol-Exeter British Council Link, Bangkok, 1993.

Churairat Chandamrong (ed.), Impact of Technological Changes on Employment Situations of Women Workers in the Thai Textile Industry, Programa de estudios sobre la mujer y los jóvenes, Universidad de Thammasat, Bangkok, 1994.

Igel, B., "Microenterprises in Bangkok's slums - potential for self-sustained growth", Journal of Social Research, Universidad Chulalongkorn, Vol. 15, No. 2, 1992.

Institute for Population Research, Mahidol Population Gazette, Vol.4, No.3, enero de 1996

Lucita Lazo, Homeworkers of Southeast Asia: The Struggle for Social Protection in Thailand, OIT, Bangkok, 1992.

National Commission on Women's Affairs, Thailand's Report on the Status of Women and Platform for Action, CNAM, Bangkok, 1995.

National Committee on the Perspective Plan and Policies for Women's Development, Perspective policies and planning for the development of women (1992-2011), CNAM, Bangkok, 1995.

National Statistical Office, Statistical Booklet on Thai Women and Men, Bangkok, 1995.

Pasuk Phongphaichit y Chris Baker, Thailand's Boom!, Silkworm Books, Chiang Mai, 1995.

Amara Ponsapich, "Changing family pattern in Thailand", en UNESCO, The Changing Family in Asia, Bangkok, 1992.

Sheila Sukonta Thomson, Thai Women in Local Politics: Democracy in the Making, Friedrich Ebert Stiftung y Gender and Development Research Institute, Bangkok, 1995.

Suteera Thomson y Maytinee Bhongsvej, Profile of Women in Thailand, CESPAP, Bangkok, 1995.

Jurée Vichit-Vadakan, "Women in Politics in Thailand", en Latika Padgaonkar (ed.), Women in Politics, UNESCO, Bangkok, 1993.

Nisa Xuto et al., Research Report on the Assessment of Textbooks and Supplementary Readings concerning the Transmission of Values on Gender Roles, 1996, CNAM, Bangkok.

تذييل

إعداد التقرير

أعد هذا التقرير مكتب اللجنة الوطنية لقضايا المرأة تحت إشراف لجنة فرعية متخصصة تابعة للجنة الوطنية لقضايا المرأة، أنشئت خصيصاً لهذا الغرض، واستند إعداد هذا التقرير بصورة مكثفة إلى أبحاث ومشاورات سابقة استفيد منها في إعداد تقرير الخطة العشرينية المنظورية للمرأة وتقرير تايلند إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولقد استشيرت فرادى المنظمات الحكومية وغير الحكومية على السواء، في مجالات كان من المرتأى أنها في حاجة إلى مزيد من المعلومات.

وبالإضافة إلى ذلك، عقدت خمسة اجتماعات استشارية خاصة، حضرها ما مجموعه أكثر من ١٠٠ شخص، بهدف تناول مسائل محددة لم يبحث فيها سابقاً إلا قليلاً، أو كان يرى أنها في حالة إلى مزيد من المعلومات. وهذه المسائل هي: النساء التايلنديات والمتابعة الثقافية، وحقوق الإنسان المتعلقة بالنساء غير التايلنديات في تايلند، وحقوق الإنسان المتعلقة بالمعوقات في تايلند، والمشورة المهنية في تايلند وآثار الأنماط على حياة النساء والفتيات والشابات التايلنديات.

وأخيراً، فإن اجتماعاً استشارياً عقده ما يقرب من ٧٠ ممثلاً لمنظمات غير حكومية ومنظمات حكومية للنظر في الشكل النهائي للتقرير.

المنظمات التي استشيرت لدى إعداد التقرير

من غير الممكن إدارة كل منظمة ساهمت في إعداد هذا التقرير وكذلك العديد من الأفراد الذين سخروا وقتهم وخبرتهم مجاناً، إلا أن القائمة التالية تتضمن بعض المساهمات.

المنظمات الحكومية

جامعة شولالونكورن؛ ولجنة إنشاء معهد وطني لتحسين وضع الأطفال والأسرة؛ وجامعة ماهيدول؛ وإدارة الإرشاد الزراعي؛ ووزارة الزراعة والجمعيات التعاونية، وشعبة حماية حقوق المرأة؛ وإدارة الرفاه العام؛ وشعبة الإدارة الزراعية؛ وإدارة الإرشاد الزراعي؛ وشعبة الرفاه المهني؛ وقسم الرفاه العام؛ وشعبة المرأة؛ وتحسين وضع الأطفال والشباب؛ وإدارة تطوير المجتمع؛ وشعبة رفاه هيلترايب، وزارة العمل والرفاه الاجتماعي؛ ومجلس النواب ولجنة مجلس الشيوخ عن المرأة؛ والشباب والمسنين، وشعبة رفاه العمالة، ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي، ومعهد أبحاث المرأة والتنمية، وشعبة التعاون الدولي في قضايا الإجرام، ومكتب المدعي العام، وإدارة المستشار المدني العام؛ ومكتب مجلس الأمن الوطني، وشعبة التشريع الوطني والشؤون الخارجية، ووزارة الدفاع؛ وجامعة ناريسوان، والمعهد الوطني لإدارة التنمية، ومركز أبحاث المرأة والتنمية، وجامعة أمير سونغ هلا، ومدرسة سيتنساتين للصم؛ وجامعة سريناخارينويروت، وبرنامج دراسات المرأة

والشباب، وجامعة تاماسات، ومركز دراسات المرأة، وجامعة شيانغ ماي، ومركز دراسات المرأة، وجامعة أميرسونغ هلا.

المنظمات غير الحكومية

مجموعة أنجاري للسحاقيات؛ ورابطة المعوقين جسدياً في تايلند، ومركز ربط الشبكات بشأن حقوق الطفل؛ ومركز حماية حقوق الطفل، وائتلاف مكافحة استغلال الطفل؛ ومجلس ساكون ناكون لتطوير وضع المرأة؛ ومنظمة حماية وسائل تعليم المرأة المهتمة بأنشطة التسلية؛ ورابطة أصدقاء النساء العاملات في المصارف العالمية؛ ومؤسسة تطوير المرأة؛ ومعهد المساواة بين الجنسين وأبحاث التنمية؛ ومؤسسة تنمية منطقة هيل؛ ومؤسسة مركز الخط المباشر؛ والمجلس الوطني للنساء في تايلند؛ ومؤسسة قطرة مطر؛ ومعهد النساء العاملات في ميدان السياسة؛ ورابطة النساء المحاميات في تايلند.

المنظمات الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين؛ ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.

تذييل: الأفراد المشتركون في إعداد هذا التقرير

اللجنة المخصصة لإعداد التقرير الوطني عن تنفيذ اتفاقية
القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الرئيس	الدكتور سيسوري شوتيكول
نائب الرئيس	خونينغ سوباترا ماسديت
عضو	الاستاذ المساعد ويمولسيري جامنارنويج
عضو	السيد جاران بوكديتاناكول
عضو	الاستاذ الدكتور بينسري فيجايسانيت
عضو في المجلس	الاستاذ المساعد فيتيت مونترا بهورن
عضو	الاستاذ المساعد نيسا زوتو
عضو	السيدة مالي برويكبونفساوالي
عضو	السيدة جيندا جارونفجاروينفجيج
عضو	الاستاذ المساعد باوادي تونغ - أوتاي
عضو	الآنسة ناتالي لويس بينيت
عضو القسم	السيدة أتشارا سويانان
عضو	السيدة سريواتانا شولاجاتا

الأمانة

سكرتيرة	السيدة أنوسورن إينكامبينغ
مساعدة سكرتير	الآنسة فالدبها سارادابرابا
مساعدة سكرتير	السيدة كوراوين سيلافان
مساعدة سكرتير	الآنسة أوتيب تومثونغ
مساعدة سكرتير	الآنسة ساستيشا تانغتاد

الحلقة الدراسية الاستشارية حول حقوق الإنسان للمرأة غير التايلندية في تايلند
الرئيسية: الدكتورة فيتيت مونتابهورن

المشاركون

السيد غاري داهل	السيدة رانغسي فانتومتشيندا
السيدة هينغ نونغ لينتير	السيدة ويلايوان فوكشاوي
السيدة تانغ لاي لي	السيدة سواني ساوانغبول
السيدة راويوان جاتورا فيتبورن	السيدة فاثيا سوانبون
السيدة راكاوين ليتشانا واينتشان	السيدة سالي تومسون
السيدة أوساليتسينتات	السيدة فيمولاك فيراديتشا

الحلقة الدراسية الاستشارية حول حقوق الإنسان للمرأة المعوقة في تايلند
الرئيسية: الأستاذة الدكتورة بينسري فيجايسانيت.

المشاركون

السيد سوباتشا باوثير	السيدة جاكى بولوك
السيدة شافيون بونسيري	السيدة كيتيا بورنسوجا
السيدة فالابا بوروساباتانا	السيدة مالي برويكبونغساوالي
السيدة ساواني تشوجان	السيدة أمارا راتاكول
السيدة توينجاي ديتيس	السيدة سيرينبورن راتانا
السيدة سوباك إنيتونغسكونغ	السيدة وانتشاي روجانافونغ
السيدة بينسك جاكسوجيندا	السيدة سودارات سيريووات
الأستاذ المساعد ويمولسيري جامنارنويج	السيدة سيريبورن شروبانيك
الملازم أول توبونغ كولكانتشيت	السيدة سيريبورن سريبين
السيدة سورانغ رامارونغ مانوسوك	القائد جيتسيري سوكمورن
السيدة سايدو نيوماديابك	السيدة كيرانا سوماونغ
السيدة ويريسا نويونغ نياغ	السيدة ماليوان تامسينغ
السيدة روجيرا نويتشارونيسري	السيدة بوساك تاماسال
السيدة بهايفان نورافالوب	السيدة أوساني وانتيكول

الحلقة الدراسية الاستشارية حول المشورة المتعلقة بالمسار المهني في تايلند
الرئيسة: الأستاذة المساعدة نيسا زوتو

المشاركات

السيدة فاسانا فونغفايسال	السيدة شاويوان شانتافابويماكول
السيدة سومسونغ ساينغويتشينغ	السيدة دوناغتشيت كامونغسا
السيدة مايولي سيمويجايدي	السيدة جانجويم مميلينتانغكول
السيدة دوناغداو تونغفونغ	السيدة سويتشاي ناتيفات

الحلقة الدراسية الاستشارية حول آثار القوالب النمطية على حياة المرأة والفتاة في تايلند
الرئيسة: الأستاذة الدكتورة بينسري فيجايسانيت

المشاركات

(تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٥ سنة، وجرى انتقاؤهن من مجموعة معاهد تعليمية مختارة من مختلف أنحاء تايلند)

السيدة سوفابورن بانغبرانغ	السيدة بانتيثا أرانياوان
السيدة نوتشري فيديث	السيدة بيتينوم تشاروينقول
السيدة سامروام سانكاو	السيدة نيسارا تشوتشونغ
السيدة فانيثا سارابوك	السيدة سويتشيتارا ايام - سارد
السيدة تيماس سومباتنيرانات	السيدة سريسودا اينتاماس
السيدة سورامفا سوكسات	السيدة أرايا انيتارارات
السيدة جوتاماس تيبوال	السيدة سيريبورن خاتشوكتشاي
السيدة تيتيكان تيبوال	السيدة فايلين خامسامران
السيدة مانايا تونغنوال	السيدة نياشات نيترافاي

الحلقة الدراسية الاستشارية حول رأي الشابات فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة

الرئيسة: الأستاذة الدكتورة بينسري فيجايسانيت

المشاركات

الآنسة فانيتا سارابرويك	الآنسة نوتشاري فيديت
الآنسة سريسودا اينتاماس	الآنسة بياتشات نيتبرافي
الآنسة سويرمفا سوكسات	الآنسة وانويفا نيتبرافي
الآنسة مانانيا تونغنوال	الآنسة بيتنيون تشارونفول
الآنسة رونغتوان تونغنوال	الآنسة ناتافورن إيام - سارد
الآنسة بانتيثا أرانياوال	الآنسة سوشيترا إيام - سارد
الآنسة جوتاماس ثيباوال	الآنسة فايلين خامسامران
الآنسة ثيتيكارن تيباوال	الآنسة تيباماس سومباتيرانات
الآنسة نيسارا تشوتشونغ	الآنسة سيربورن خاتشوكشاي
الآنسة سامروام سانكاوي	الآنسة سوبابورن بلينبلاغ
الآنسة أرايا إينترا - رانوت	

الحلقة الدراسية الاستشارية حول مشروع التقرير عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة

الرئيسة: الدكتورة سايسوري تشوتيكول

السيدة فالابا بوروساباتانا	أمانة مجلس الأمن الوطني
السيدة ماليوان تاماساينغ	مدرسة ساتسيان
الملازم أول توبونغ كولخانتشيت	رابطة المعوقين جسديا في تايلند
الآنسة بهافيغان نورافالوب	إدارة المنظمات الدولية
السيدة تشافيوان بونسيري	شعبة المساعدة المهنية
السيد بوساك تاماسال	إدارة الشؤون الاجتماعية
السيد وانشاي روجانافونغ	إدارة الشؤون الاجتماعية
السيدة سودارات سيريووات	مكتب محامي المدعي العام
السيدة كيرانا سوماونغ	مكافحة استغلال الطفل
السيدة سيريبورن سكروباننيك	رابطة محاميات تايلند
	'تحت رعاية جلالة الملكة'
	مؤسسة المرأة

اليونيسيف
 منظمة حماية وسائل تعليم المرأة المهمة
 بأنشطة التسلية
 مؤسسة تنمية منطقة هيل
 إدارة حماية العمالة والرفاه
 إدارة المستشار المدني العام في وزارة
 الدفاع
 مركز المرأة والتنمية
 جامعة ناريسوان
 إدارة التعزيز التعاوني
 تنمية المجتمع
 رابطة نساء ساكون ناكورن
 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 معهد أبحاث المرأة والتنمية
 اللجنة الوطنية للقوانين والتشريعات
 اللجنة الوطنية للقوانين والتشريعات
 منظمة حماية وسائل تعليم المرأة المهمة
 بأنشطة التسلية
 منظمة حماية وسائل تعليم المرأة المهمة
 بأنشطة التسلية
 المجلس الوطني للنساء في تايلند
 لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالمرأة
 والشباب والمسنين، البرلمان
 هيئة الشرطة الملكية التايلندية

السيدة كيتيا بورنسوجا
 الآنسة جاكى بالوك

السيدة توينجاي ديتيس
 الآنسة روجيرا نابتشارونيسري
 القائد جيتيسيري سوكومورن ورتن

الآنسة أوساني وانيتيكول
 السيدة ويريا نويونغ نياغ
 الآنسة ساووني تشوجان
 الآنسة سيريبون راتانا
 السيدة بينسك جاكسوجيندا
 السيدة أمارا راتاكول
 السيد سوباك اينتونغكونغ
 السيدة مالي برويكبونغساوالي
 الأستاذ المساعد ويمولسيري جامارنويج
 الآنسة سوبوتشا باوتيب

الآنسة سيريبورن سريبين

السيدة سورانغ رامنارونغ مانوسوك
 السيدة سايود نيومويباك

عقيد الشرطة سوتين كايوراتانا
